عُمان Competitive
التنافسية Oman
المكتب الوطني للتنافسية
National Competitiveness Office

وزارة الاقتصاد
Ministry of Economy

التقرير السنوي

لتنافسية عُمان

المكتب الوطني للتنافسية

2022

وزارة الاقتصاد
Ministry of Economy

عُمان التنافسية Competitive Oman
المكتب الوطني للتنافسية
National Competitiveness Office

التقرير السنوي

لتنافسية عُمان

المكتب الوطني للتنافسية

2022

من النطق السامي

"إن رؤيــة عمــان 2040 هــي بوابــة الســلطنة للعبــور للتحديــات، ومواكبــة المتغيــرات الإقليميــة والعالميــة واســتثمار الفــرص المتاحــة وتوليــد الجديــد منهــا، مــن أجــل تعزيــز التنافســية الاقتصاديــة، والرفــاه الاجتماعــي، وتحفيــز النمــو والثقــة فــي العلاقــات الاقتصاديــة والاجتماعية والتنموية في كافة محافظات السلطنة".

هيثم بن طارق
سلطان عمان

معالي الدكتور/ سعيد بن محمد الصقري
وزير الاقتصاد
رئيس اللجنة الوطنية للتنافسية

اكتسبت المؤشرات الدولية خلال العقود القليلة الماضية أهمية كبيرة تزايدت مع تزايد العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، فأصبح من المهم للحكومات والشركات ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد معرفة الجوانب المختلفة للدول التي تربطهم بها مصالح، بطريقة يمكن قياسها ومقارنتها، وهذا ما تقدمه المؤشرات الدولية.

وقد تعددت الجوانب التي تدرسها المؤشرات الدولية بين جوانب اقتصادية وسياسية وبيئية واجتماعية، فأصبح وجود الدول على خارطة المؤشرات الدولية مهما لاستقطاب المستثمرين، ورفع عائدات السياحة، وكسب قوة ناعمة دولية، كما أن المؤشرات الدولية تُمكّن صانعي السياسات ومتخذي القرارات من معرفة كوامن الضعف والقوة للدولة في تلك الجوانب التي يقيسها المؤشر، وترسم لهم خارطة طريق لتحسين الأداء، كما أنها توفر لصانعي القرار إمكانية الاطّلاع على أفضل الممارسات العالمية واتخاذها معيارا للتطوير.

لقد اهتمت حكومة سلطنة عمان بالمؤشرات الدولية بصورة مبكرة، فجاء اهتمامها مترجما في إنشاء اللجنة الوطنية للتنافسية، وأعقبها المكتب الوطني للتنافسية، كما أن المؤشرات الدولية استخدمت كمؤشرات أداء في وثيقة رؤية عمان 2040، والحكومة عازمة على تحسين أداء سلطنة عمان في عدد من المؤشرات الدولية المعروفة، والاستفادة منها في جوانب التنمية المختلفة.

الدكتور/ سالم بن عبدالله آل الشيخ
مدير المكتب الوطني للتنافسية

يأتي هذا التقرير السنوي لتنافسية عمان ليلخص بطريقة علمية ممنهجة أداء سلطنة عمان في عددٍ من المؤشرات الدولية المهمة المدرجة في وثيقة رؤية عمان 2040، وقد تعددت تلك المؤشرات لتتضمن مؤشرات بيئة الأعمال والاقتصاد، ومؤشرات الحوكمة والشفافة، ومؤشرات التنمية البشرية، إضافة إلى مؤشرات التقنية والابتكار.

لقد عملت اللجنة الوطنية للتنافسية ومعها المكتب الوطني للتنافسية طوال العام المنصرم على تحسين أداء سلطنة عمان في تلك المؤشرات، وكان ذلك من خلال عمل دؤوب وممنهج، شاركتنا فيه مؤسسات الدولة المختلفة، حيث كان العمل على تحسين أداء العمل الحكومي، وتصحيح بيانات السلطنة في قواعد البيانات العالمية، والتواصل مع المنظمات الدولية لبناء علاقة شراكة وتعاون، كما كان العمل على نشر الوعي عبر وسائل الإعلام المختلفة؛ إذ أن عددا كبيرا من المؤشرات يأخذ بآراء أصحاب المصلحة المختلفين من أفرادٍ ومؤسسات.

إن الهدف الأسمى الذي نسعى لتحقيقه هو أن نكون يَدَ عونٍ تعمل على تجويد العمل الحكومي في المجالات المختلفة، متخذين من المؤشرات الدولية خارطة طريق ترشدنا لمناطق القوة والضعف، ساعين إلى أن تنعكس تلك التحسينات إيجاباً في موقع سلطنة عمان في تلك المؤشرات، راجين من الله التوفيق.

أعضاء اللجنة الوطنية للتنافسية

معالي الدكتور/ سعيد بن محمد الصقري
وزير الاقتصاد
رئيس اللجنة الوطنية للتنافسية

معالي/ قيس بن محمد اليوسف
وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
نائب رئيس اللجنة الوطنية للتنافسية

معالي الدكتور/ خميس بن سيف الجابري
رئيس وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040

معالي الشيخ/ غصن بن هلال العلوي
رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

سعادة الدكتور/خليفة بن عبدالله البرواني
الرئيس التنفيذي للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات

سعادة/ طـاهـر بـن سـالـم العـمـري
الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني

سعـادة الشـيخ/ خـلـيفـة بن عـلـي الحـارثـي
وكيل وزارة الخارجية للشؤون الدبلوماسية

سعادة/ محمد بن سعيد البلوشي
وكـيـل وزارة الإعـلام

سعادة الدكـتور/ سيـف بن عـبدالله الهـدابـي
وكيـل وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي والابـتكار
للبحث العلمي والابتكار

سعادة الشيخ / نصر بن عامـر الحوسني
وكـيـل وزارة الـعـمـل للـعـمـل

الشيخ / قيـس بن سـالم الخـليلي
رئيس مجلس إدارة مجموعة الخليلي

الفاضل/ أيمـن بن عـبدالله الحسني
الرئيس التنفيذي لمصنع الألبان الحديثة

المحتويات

مقدمة 10

عن المكتب الوطني للتنافسية 12

عن المؤشرات الدولية 13

المؤشرات الدولية التي يتابعها المكتب 14

تصنيف المؤشرات الدولية 15

نتيجة سلطنة عمان في المؤشرات الدولية 16

مؤشرات بيئة الأعمال والاقتصاد

تقرير التنافسية العالمي 23

مؤشر الحرية الاقتصادية 26

مؤشر التعقيد الاقتصادي 29

مؤشر القوة الناعمة 32

مؤشرات الحوكمة والشفافية

مؤشرات الحوكمة العالمية 36

مؤشر مدركات الفساد 40

مؤشر الأداء البيئي 42

مؤشر حرية الصحافة 45

مؤشرات التنمية البشرية

تقرير التنمية البشرية 49

مؤشر ليجاتوم للازدهار 52

مؤشر الأمن الغذائي 55

تقرير المرأة في مجال الأعمال والقانون 58

مؤشرات التقنية والابتكار

مؤشر الابتكار العالمي 62

مؤشر جاهزية الشبكات 65

مؤشر الحكومة الإلكترونية 68

تحليل معمّق لأداء سلطنة عُمان في المؤشرات الدولية الرئيسية

تقرير التنافسية العالمي 72
مؤشر الحرية الاقتصادية 75
مؤشرات الحوكمة العالمية 79
مؤشر مدركات الفساد 82
مؤشر الأداء البيئي 85
مؤشر الابتكار العالمي 88
مؤشر جاهزية الشبكات 91

جُهود حكومية نحو عُمان التنافسية

95

تنافسية عُمان ماذا قالوا عنها؟

المؤشرات الدولية في التعليم: **الأهمية والتفعيل** 99
مؤشر الحريات الصحفية.. **الشر الذي لا بد منه!!** 102
المؤشرات الدولية.. **أداة لقياس الأداء الاقتصادي** 105
تأثير المؤشرات والتقارير الدولية في **سياسات الدولةوتشريعاتها وأنظمتها** 109
أهمية التقارير الدولية في قطاع التقنية والاتصالات 112
توجيه الدفة..عُمان في مصاف الدول المتقدمة بتعظيم **مخرجات البحوث وتعزيز الابتكار** 115
تنافسية سلطنة عُمان في المؤشرات الاجتماعية:**المسارُ والتطلعات** 118
المؤشرات الدولية بين **التحديات ومقترحات التحسين** 124
سلطنة عمان في **مؤشر الأداء البيئي** 127
مؤشرات الحوكمة 130

مقدمة

يأتي التقرير السنوي لتنافسية عمان 2022 كأول إصدار للمكتب الوطني للتنافسية مستعرضا أداء سلطنة عمان في خارطة المؤشرات الدولية، ومركزاً على المؤشرات الرئيسة التي يتابعها المكتب والمدرجة في وثيقة رؤية عمان 2040؛ وذلك بهدف رفع مستوى وعي المجتمع المحلي عن المؤشرات الدولية، وأداء سلطنة عمان فيها، وليكون مرجعاً للمؤسسات الحكومية كانت أو الخاصة عن الوضع الحالي لأداء سلطنة عمان في مختلف المجالات مقارنة بدول العالم؛ والاستفادة منه في معرفة مواطن الضعف فيها والبحث عن سبل تحسينها، ومعرفة الدول الأعلى تقدما في المؤشرات الدولية؛ للبحث عن أفضل الممارسات التي تنتهجها، واتخاذها معياراً لرفع تنافسية سلطنة عمان.

تضمّن التقرير أربعة محاور رئيسية، حيث يقدّم المحور الأول (15) مؤشراً دوليا، وهي من أهم المؤشرات الدولية التي تصدرها منظمات ومؤسسات دولية مختلفة، وتتناول مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، ويتناول هذا المحور نبذة عن هذه المؤشرات، ومنهجيتها المستخدمة في تقييم الدول، والمواقع الإلكترونية الرسمية لها، ومن ثم يستعرض أداء سلطنة عمان بشكلٍ عام فيها خلال آخر إصدارين لها.

وجاء المحور الثاني ليعطي للقارئ صورة أكثر عمقاً عن أداء سلطنة عمان في المؤشرات الرئيسية السبعة التي يتابعها المكتب، حيث أنه استعرض نتائج الدول الخمس المتقدمة فيها، ونتائج دول الخليج في ركائزها المختلفة، كما تناول نتائج سلطنة عمان فيها خلال السنوات الأخيرة من إصداراتها.

ثم جاء المحور الثالث ليبرز أهم الجهود الحكومية خلال العام 2022م، التي من الممكن أن تساهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحسين تنافسية سلطنة عمان، إذ إنها جاءت مصنفة على حسب المجال الذي تتناوله المؤشرات على النحو الآتي: مؤشرات بيئة الأعمال والاقتصاد، ومؤشرات الحوكمة والشفافية، ومؤشرات التنمية البشرية، ومؤشرات التقنية والابتكار.

وأخيرا، كان من الأهمية استعراض وجهات النظر المختلفة للمختصين والمهتمين بالمؤشرات الدولية حول مدى أهمية تحسين تنافسية سلطنة عمان من خلال تحسين أدائها في المؤشرات الدولية المختلفة، ومدى تأثير ذلك على القضايا السياسية والاجتماعية والبيئية لسلطنة عمان؛ حيث أن رأي المجتمع المحلي يُعد أحد أساليب تقييم الدول في بعض المؤشرات الدولية.

عن المكتب الوطني للتنافسية

يتبع المكتب الوطني للتنافسية في هيكلته وزير الاقتصاد ويعمل على تنفيذ قرارات اللجنة الوطنية للتنافسية المكونة من عدد من أصحاب المعالي والسعادة وممثلين من القطاع الخاص.

يسعى المكتب الوطني للتنافسية إلى تحسين أداء سلطنة عمان في المؤشرات الدولية خصوصا تلك المدرجة في وثيقة رؤية عمان 2040؛ حيث يعمل على متابعة وتحليل أداء سلطنة عمان في هذه المؤشرات، ورفع تقارير دورية عنها للجنة الوطنية للتنافسية وللجهات المعنية بالتحسين في هذه المؤشرات، وتكوين فرق العمل بالتعاون مع الجهات المعنية لمتابعة تنفيذ التحسينات والمقترحات المطلوبة من قبل الوحدات الحكومية، ودراسة أثرها في تحسين تنافسية سلطنة عمان في المؤشرات الدولية. إضافة إلى ذلك، فإنه يقوم بالتواصل مع المنظمات الدولية ذات العلاقة بتنافسية سلطنة عمان؛ بهدف تصحيح وتحديث بيانات سلطنة عمان لدى هذه المنظمات، وفتح مجال التعاون معها. كما أنه يقوم بتنفيذ خطة إعلامية وطنية سنوية، ومتابعة تنفيذها لتعزيز الاستجابات الواقعية لمختلف آليات جمع البيانات الخاصة بتنافسية سلطنة عمان في المؤشرات الدولية. ويسعى المكتب الوطني للتنافسية مع الجهات الحكومية المختلفة إلى تحقيق مستهدفات رؤية عمان 2040 في المؤشرات الدولية.

عن المؤشرات الدولية

تعرف المؤشرات الدولية على أنها مجموعة من المقاييس الواضحة يضعها مركز إحصائي أو منظمة وتلخص العديد من المعارف والمعلومات في مجال ما من المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو البيئية؛ حيث يمكن أن تستخدم هذه المؤشرات لرصد التغيرات والتحولات الإيجابية أو السلبية في ذلك المجال. وقد تكون هذه المقاييس نوعية أو كمية، وقد تظهر في شكل معدلات أو نسب أو أرقام خام أو جمل قياسية لتشير إلى مستوى معين من التغيرات.

وتعدُّ هذه المؤشرات مفاتيح تساعد على دراسة الظواهر الدولية؛ إذ إنها تقدم استنتاجات وتفسيرات موضوعية ودقيقة في بعض الأحيان مما تساعد الباحثين على تحليل تعقيدات الظواهر المختلفة في المجتمع. وتعدّ هذه المؤشرات أحد عناصر القوة الناعمة للدولة؛ إذ إنها تساعدها على التأثير على الرأي العام لصالح قضاياها من خلال الإقناع والجذب؛ حيث إن إعطاء ترتيب معين لدولة ما بناء على المؤشرات الدولية المختلفة يساعد رجال السياسة ورجال الأعمال وموظفي المنظمات العالمية والباحثين والخبراء والسواح والمهاجرين في دراسة فرصهم في هذه الدولة، سواء كان بهدف دراسة فرص تعاونهم معها، أو استثمارهم فيها، أو اتخاذ أي قرارات استراتيجية ذات صلة بتلك الدولة.

إضافة إلى ذلك، تعدُّ المؤشرات الدولية معيارا أساسيا أو خارطة طريق شاملة في المجال الذي تتناوله؛ لتحديد نقاط الضعف وتحسينها ورفع كفاءة الأداء الحكومي، وعليه فهي تساعد صناع القرار ورجال السياسة لتحديد نوع السياسات والاستراتيجيات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين خططهم السياسة والاقتصادية. ومما سبق يتضح بأن هذه المؤشرات تساهم في بناء تصورات واستنتاجات موضوعية وفق التحليل الإحصائي، وبالتالي تساعد صناع القرار والمتخصصين والخبراء في بناء سياسات الإنذار المبكر وفق منهجية موضوعية. (غزال، وقاسم، 2022) *.

*غزال، مسعود، وقاسم، قاسم حجاج. (2022). استخدام المؤشرات في دراسة الظواهر السياسية الدولية المعاصرة: مقاربة نقدية. *دفاتر السياسة والقانون*، 14 (3)، 217 - 230. http://search.mandumah.com/Record/1295551

المؤشرات الدولية التي يتابعها المكتب

15

إجمالي المؤشرات الدولية التي يتابعها المكتب*

7

المؤشرات الدولية الرئيسية

8

المؤشرات الدولية الثانوية

* يقصد بالمؤشرات الرئيسية: هي التي يقوم المكتب بتحليلها ومتابعة أداء سلطنة عمان فيها، إضافة إلى متابعة الجهات المعنية بالتحسين فيها؛ وذلك لشموليتها وأهميتها. وأما المؤشرات الثانوية: فهي التي يقوم المكتب بتحليل أداء سلطنة عمان فيها فقط، وإحالة التحليل لجهات الاختصاص لاتخاذ اللازم.

تصنيف المؤشرات الدولية

مؤشرات بيئة الأعمال والاقتصاد

1. تقرير التنافسية العالمي
2. مؤشر الحرية الاقتصادية
3. مؤشر التعقيد الاقتصادي
4. مؤشر القوة الناعمة

مؤشرات الحوكمة والشفافية

1. مؤشرات الحوكمة العالمية
2. مؤشر مدركات الفساد
3. مؤشر الأداء البيئي
4. مؤشر حرية الصحافة

مؤشرات التنمية البشرية

1. تقرير التنمية البشرية
2. مؤشر ليجاتوم للازدهار
3. مؤشر الأمن الغذائي
4. تقرير المرأة في مجال الأعمال والقانون

مؤشرات التقنية والابتكار

1. مؤشر الابتكار العالمي
2. مؤشر جاهزية الشبكات
3. مؤشر الحكومة الإلكترونية

نتيجة سلطنة عمان في المؤشرات الدولية

تقرير التنافسية العالمي
2019

الدرجة	الترتيب
100 / 63.6	141 / 53

مؤشر التعقيد الاقتصادي
2021

الدرجة	الترتيب
0.20- / (3- _3)	226 / 73

مؤشر مدركات الفساد
2021

الدرجة	الترتيب
100 / 52	180 / 56

مؤشر الأداء البيئي
2022

الدرجة	الترتيب
100 / 30.7	180 / 149

مؤشر حرية الصحافة
2022

الدرجة	الترتيب
100 / 35.99	180 / 163

مؤشر ليجاتوم للازدهار
2021

الدرجة	الترتيب
100 / 59.91	167 / 67

مؤشرات الحوكمة العالمية
2022

مؤشر الصوت والمساءلة

الدرجة	الترتيب
(2.5_ 2.5-) / 1.19-	209 / 174

مؤشر فاعلية الحكومة

الدرجة	الترتيب
(2.5_ 2.5-) / 0.12-	209 /109

مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف

الدرجة	الترتيب
(2.5_ 2.5-) / 0.51	209 / 84

مؤشر الجودة التنظيمية

الدرجة	الترتيب
(2.5_ 2.5-) / 0.33	209 / 77

مؤشرات الحوكمة العالمية
2022

مؤشر سيادة القانون

الدرجة	الترتيب
(2.5_ 2.5-) / 0.41	209 / 76

مؤشر السيطرة على الفساد

الدرجة	الترتيب
(2.5_ 2.5-) / 0.09	209 /84

مؤشر القوة الناعمة
2022

الدرجة	الترتيب
100 / 34.6	120 / 49

تقرير التنمية البشرية
2022/20201

الدرجة	الترتيب
(1 - 0) / 0.816	191 / 54

مؤشر الأمن الغذائي
2022

الدرجة
100 / 71.2

الترتيب
113 / 35

تقرير المرأة في مجال الأعمال والقانون
2022

الدرجة
100 / 38.8

الترتيب
190 / 182

مؤشر الابتكار العالمي
2022

الدرجة
100 / 26.8

الترتيب
132 / 79

مؤشر جاهزية الشبكات
2022

الدرجة	الترتيب
100 / 54.72	131 / 53

مؤشر الحرية الاقتصادية
2022

الدرجة	الترتيب
100 / 56.6	184 / 108

مؤشر الحكومة الإلكترونية
2022

الدرجة	الترتيب
(1 - 0) / 0.7834	193 / 50

مؤشرات
بيئة الأعمال والاقتصاد

تقرير التنافسية العالمي
Global Competitiveness Report

نبذة عن التقرير

يصدر تقرير التنافسية العالمي (Global Competitiveness Report) بشكل سنوي عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، وهو مقياس لقدرة البلد على الاستغلال الأمثل لمواردها ومؤسساتها من أجل رفع مستوى الإنتاجية، وزيادة كفاءة الخدمات المقدمة للأفراد وقطاع الأعمال، بما يسهم في تحقيق تنمية مستدامة واقتصاد مرن للبلد، ويجعلها في وضع تنافسي متقدم، ويغطي التقرير (141) دولة حول العالم وفق آخر تقرير (2019م).

منهجية التقرير

يعتمد التقرير على بيانات نوعية وكمية، حيث تعد (30%) من وزن التقرير بيانات مستقاة من استطلاع رأي المدراء التنفيذيين. وتكمن أهمية الاستطلاع في كونه يغذي مجموعة تقارير أخرى مثل: تقرير تنمية السفر والسياحة، ومؤشر مدركات الفساد، ومؤشر الفجوة بين الجنسين، ومؤشر المخاطر العالمي، وتقرير مستقبل الوظائف. ويقدم المسح تقييما سنويا لجوانب حاسمة في القدرة التنافسية التي تفتقر إليها البيانات الإحصائية، كما يهدف المسح إلى محاكاة الواقع بأكبر قدر ممكن. ويرى المنتدى الاقتصادي العالمي بأن قادة الأعمال هم أفضل من يقيّم هذه الجوانب. أما (70%) من وزن التقرير فهي بيانات كمية ونوعية، ويتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من (24) مصدرًا دوليًّا. ويتكون التقرير من أربع ركائز رئيسية، وتندرج تحتها (12) ركيزة فرعية، التي بدورها تتفرع إلى (103) مؤشرات فرعية. والشكل رقم (1) يوضح ذلك.

شكل 1
نموذج تقرير التنافسية العالمي لعام 2019 م

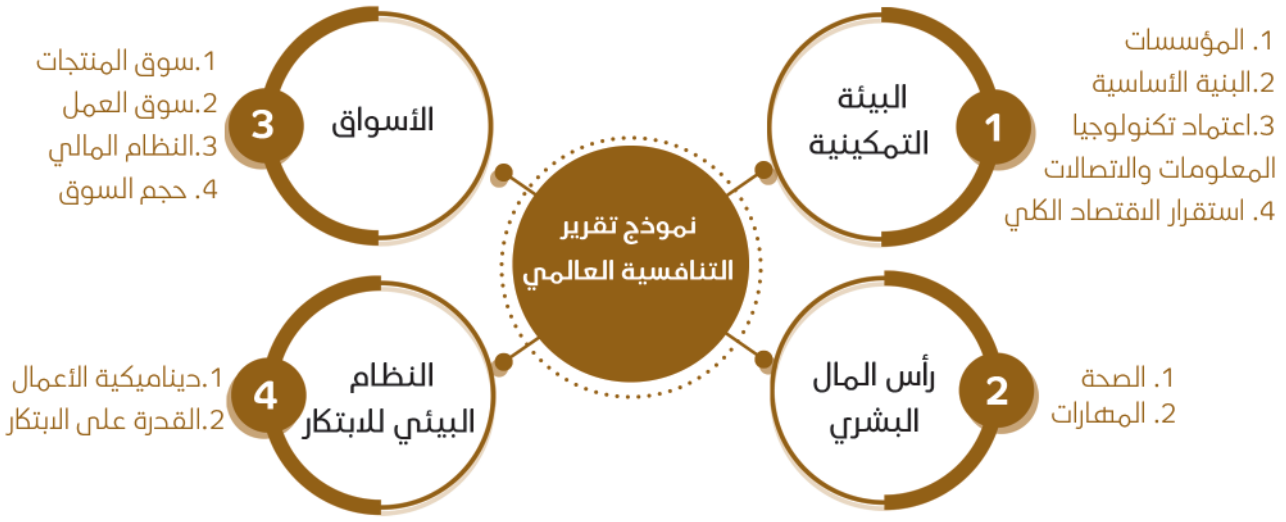

الموقع الإلكتروني للتقرير

https://www.weforum.org

حصلت سلطنة عمان على الترتيب (53) دوليا و(6) خليجيا في التقرير في عام 2019م مقارنة بالترتيب (47) دوليا و(4) خليجيا في عام 2018م، ويوضح الشكل رقم (2) ذلك. ويوضح الجدول رقم (1) مقارنة درجات سلطنة عمان في الركائز الفرعية بين آخر إصدارين للتقرير. يتضح من الجدول بأن درجة سلطنة عمان قد ارتفعت بمعدل (36) درجة في ركيزة المهارات، وارتفعت كذلك درجاتها في (4) ركائز أخرى، وهي: اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسوق المنتجات، والنظام المالي، والقدرة على الابتكار. في المقابل انخفضت درجتها في ركيزة استقرار الاقتصاد الكلي بمعدل (18) درجة في عام 2019م مقارنة بعام 2018م.

شكل 2

مقارنة أداء سلطنة عمان في التقرير بين آخر إصدارين

جدول 1

مقارنة درجات سلطنة عمان في الركائز الفرعية بين آخر إصدارين للتقرير

الركائز الفرعية	2018	2019
المؤسسات	63	62
البنية الأساسية	82	81
اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	57	58
استقرار الاقتصاد الكلي	85	67
الصحة	82	81
المهارات	36	72
سوق المنتجات	62	63
سوق العمل	56	56
النظام المالي	63	64
حجم السوق	56	56
ديناميكية الأعمال	63	63
القدرة على الابتكار	33	41

مؤشر الحرية الاقتصادية
Economic Freedom index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom index) عن مؤسسة هيريتيج فاونديشين (Heritage Foundation)، ويغطي المؤشر (184) دولة حول العالم، ويهدف إلى قياس الحرية الاقتصادية بناءً على (12) ركيزة فرعية مجمعة في أربع ركائز رئيسية للحرية الاقتصادية، وهي: سيادة القانون، وحجم الحكومة، والكفاءة التنظيمية، والأسواق المفتوحة.

منهجية المؤشر

يتم تصنيف الركائز الفرعية الاثني عشرة على مقياس تتراوح قيمته من (0-100)، ويتم احتساب الدرجة الإجمالية لأي دولة من خلال حساب متوسط مجموع هذه الركائز مع إعطاء وزنٍ متساوٍ لكل منها، ويصنف المؤشر الدول إلى خمس مجموعات بناءً على مستوى حريتها الاقتصادية على النحو الآتي: حرة (80-100)، حرة غالبا (70-79)، حرة إلى حد ما (60-69)، غير حرة غالبا (50-59)، غير حرة (0-49). ويوضح الشكل رقم (3) نموذج المؤشر لعام 2022م.

شكل 3
نموذج مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2022م

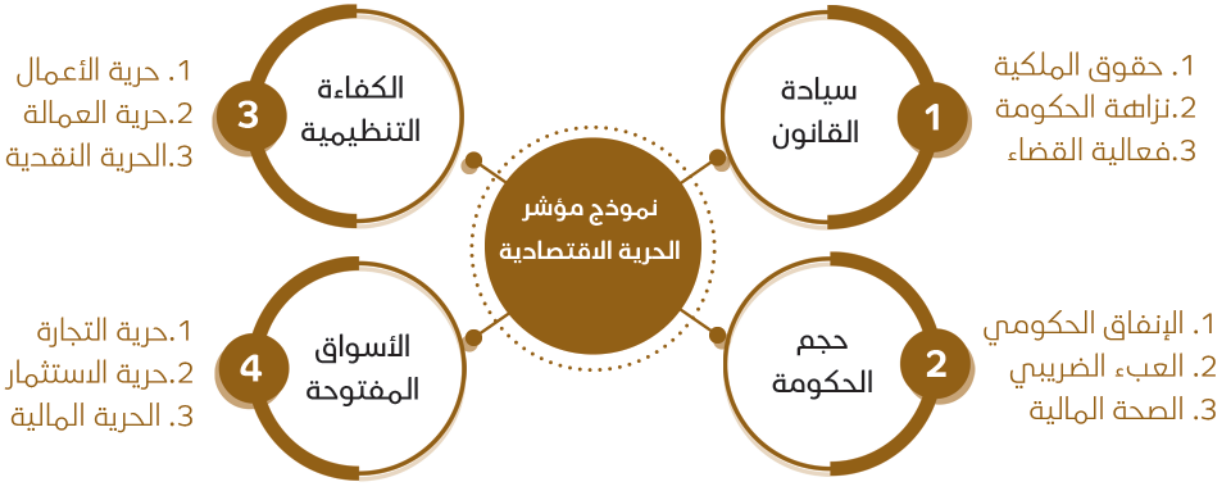

الموقع الإلكتروني للمؤشر

https://www.heritage.org

يتضح من الشكل رقم (4) تراجع الترتيب الدولي لسلطنة عمان في المؤشر بمعدل (37)، وانخفضت درجتها الكلية في المؤشر لتصبح (56.6)، كما يتضح من الجدول رقم (2) بأن درجات سلطنة عمان تراجعت في (8) ركائز فرعية في عام 2022م مقارنة بعام 2021م، وهي كالآتي: فعالية القضاء، ونزاهة الحكومة، والإنفاق الحكومي، والصحة المالية، وحرية الأعمال، وحرية العمالة، والحرية النقدية، وحرية التجارة. في المقابل ارتفعت درجتها في ركيزة واحدة وهي حقوق الملكية بمعدل (6.2)، بينما ظلت درجاتها ثابتة في الركائز الأخرى.

شكل 4

مقارنة أداء سلطنة عمان في المؤشر بين عامي 2021 و2022

جدول 2

مقارنة درجات سلطنة عمان في الركائز الفرعية للمؤشر بين عامي 2021 و2022

الركائز الفرعية	2021	2022
حقوق الملكية	68.7	74.9
فعالية القضاء	66.3	27.1
نزاهة الحكومة	66.0	53.3
العبء الضريبي	97.7	97.7
الإنفاق الحكومي	39.2	32.8
الصحة المالية	12.2	6.9
حرية الأعمال	79.2	58.1
حرية العمالة	61.0	45.7
الحرية النقدية	85.8	84.7
حرية التجارة	73.6	73.4
حرية الاستثمار	65.0	65.0
الحرية المالية	60.0	60.0

مؤشر التعقيد الاقتصادي
Economic complexity index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic complexity index) سنويا عن مؤسسة الأطلس للتعقيد الاقتصادي (Atlas of Economic Complexity)، ويعد جزءًا من مختبر النمو في مركز هارفارد للتنمية الدولية، ويغطي المؤشر (226) دولة حول العالم. يقيس المؤشر قدرة الدول في مجال الاقتصاد؛ حيث يمكن استنتاجه من خلال بيانات التصدير والاستيراد لكل دولة، ويوضح مدى تعقيد هذه المنتجات، بمعنى آخر يعد المنتج معقدا إذا مر في مرحلة تصنيعه بخطوات معقدة قبل أن يخرج في صورته النهائية.

منهجية المؤشر

يعتمد المؤشر على بيانات كمية في تقييم الدول، حيث يقيس إجمالي الصادرات للدولة مصححًا بمدى صعوبة تصدير كل منتج، وتؤخذ البيانات من مختبر النمو في مركز هارفارد للتنمية الدولية من خلال وضع التنبؤات وشرح النمو الاقتصادي المستقبلي، ويتم تقييم الدول في مقياس يتراوح من (-3) إلى (+3). وقد تم في هذا التقرير عرض بيانات موقع مرصد التعقيد الاقتصادي (The Observatory of Economic Complexity)؛ وذلك لأنه تم اعتماد بيانات هذا الموقع في وثيقة رؤية عمان 2040، ولأن بياناته أكثر حداثة من موقع الأطلس للتعقيد الاقتصادي. ويوضح الشكل رقم (5) نموذج المؤشر لعام 2021م.

شكل 5
نموذج مؤشر التعقيد الاقتصادي لعام 2021 م

الموقع الإلكتروني للمؤشر

/https://atlas.cid.harvard.edu

https://oec.world/en/profile/country/omn

في عام 2021م، حافظت سلطنة عمان على الترتيب (73) دوليا في المؤشر، ولكنها ارتفعت في الدرجة الكلية للمؤشر من (-0.21) في عام 2020م إلى (-0.20) في عام 2021م، ويوضح الشكل رقم (6) ذلك. كما يتضح من الجدول رقم (3) بأن إجمالي الصادرات لسلطنة عمان قد ارتفع من 37.4 إلى 56.9 مليار دولار أمريكي، كما أن ترتيبها دوليا في إجمالي الصادرات قد ارتفع من (62) إلى (53)، وحافظت على ترتيبها دوليا في إجمالي الواردات، ولكنه ارتفع من 31.2 إلى 34 مليار دولار أمريكي.

شكل 6

مقارنة أداء سلطنة عمان في المؤشر بين عامي 2020 و2021

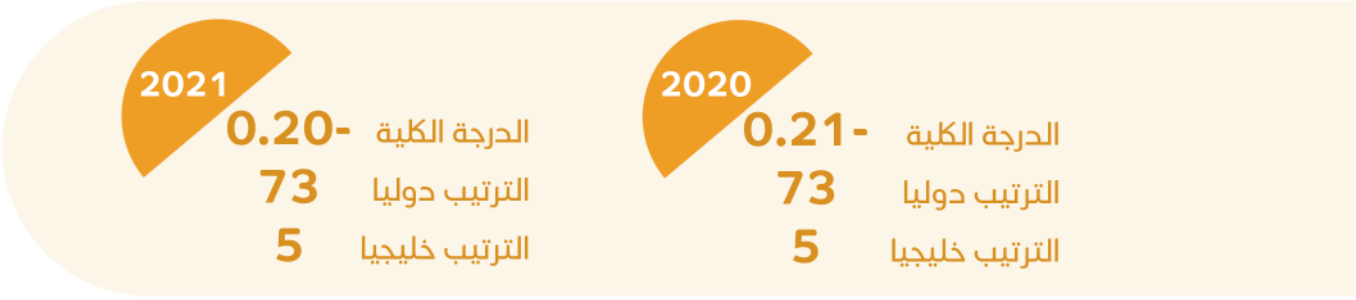

جدول 3

مقارنة درجات سلطنة عمان في الركائز الرئيسية للمؤشر بين عامي 2020 و2021

الركائز الرئيسية	2020	2021
إجمالي الصادرات	37.4 مليار دولار أمريكي (62 من 127)	56.9 مليار دولار أمريكي (53 من 226)
إجمالي الواردات	31.2 مليار دولار أمريكي (67 من 226)	34 مليار دولار أمريكي (67 من 226)

مؤشر القوة الناعمة
Soft Power Index

نبذة عن المؤشر

يصدر التقرير العالمي لمؤشر القوة الناعمة (Soft Power Index) عن مؤسسة براند فاينانس (Brand Finance) بالتعاون مع جامعة أكسفورد، ويغطي المؤشر (120) دولة حول العالم. يقيس المؤشر قدرة الدولة على التأثير على تفضيلات وسلوكيات مختلف الجهات الفاعلة في الساحة الدولية بما في ذلك الدول والشركات والمؤسسات العامة والمجتمعات؛ وذلك من خلال أسلوب الجذب أو الإقناع بدلا من الإكراه، أو بعبارة أخرى، يقيس قوة الدول على كسب قلوب وعقول الآخرين تجاه قضاياها بالتعاطف والإقناع.

منهجية المؤشر

يعتمد المؤشر على بيانات نوعية فقط؛ حيث يتم جمع البيانات من خلال مسحين، المسح الأول يكون لعامة الناس، والمسح الثاني يكون للخبراء من أكاديميين ومحللين وصحفيين ورجال أعمال. ويتم تقييم الدول على مقياس يتراوح قيمته من (0-100). يتكون المؤشر من إحدى عشرة ركيزة رئيسية، سبع ركائز منها تندرج تحتها (31) ركيزة فرعية. تحظى ركيزة التأثير العالمي بالحصة الأكبر في تقييم كل دولة بواقع (30%) من إجمالي القوة الناعمة، بينما تنال ركيزة سمعة الدولة والمعرفة العامة بها نسبة (10%) من التقييم لكل منهما، وتوزع (50%) الأخرى على باقي الركائز. والشكل رقم (7) يوضح نموذج المؤشر لعام 2022م.

شكل 7
نموذج مؤشر القوة الناعمة لعام 2022 م

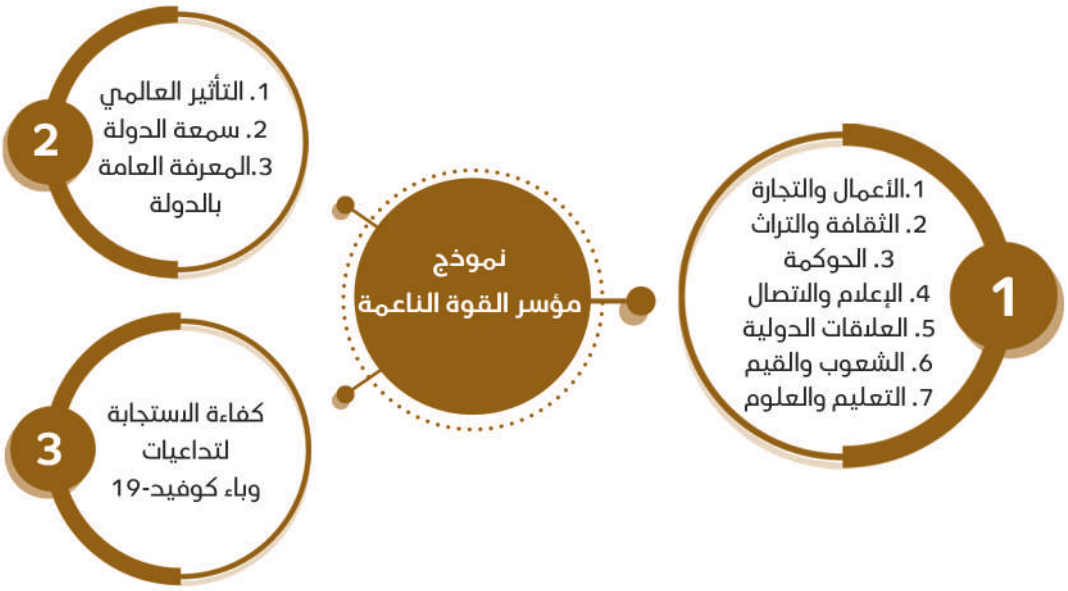

الموقع الإلكتروني للمؤشر

https://brandirectory.com/softpower

تقدمت سلطنة عمان في المؤشر بمعدل رتبتين في عام 2022م مقارنة بعام 2021 م، كما ارتفعت درجتها وأصبحت (34.6) بعد أن كانت (33.6)، والشكل رقم (8) يبيّن ذلك. كما يتضح من الجدول رقم (4) مقارنة درجات سلطنة عمان في الركائز الرئيسية بين عامي 2021 و2022. حيث يلاحظ من الجدول بأن سلطنة عمان قد تقدمت في أغلب الركائز الرئيسية للمؤشر، في المقابل انخفضت درجتها في ركيزة واحدة بشكل طفيف وهي ركيزة الثقافة والتراث.

شكل 8

مقارنة أداء سلطنة عمان في المؤشر بين عامي 2021 و2022

جدول 4

مقارنة درجات سلطنة عمان في الركائز الرئيسية بين عامي 2021 و2022

الركائز الرئيسية	2021	2022
التأثير العالمي	3.1	3.1
سمعة الدولة	5.7	5.7
المعرفة العامة بالدولة	3.2	3.6
الأعمال والتجارة	3.1	3.3
الثقافة والتراث	2.2	2.1
الحوكمة	2.8	3.2
الإعلام والاتصال	2.1	2.4
العلاقات الدولية	2.7	2.9
الشعوب والقيم	2.7	2.8
التعليم والعلوم	2.2	2.5
كفاءة الاستجابة لتداعيات وباء كوفيد19	3.9	4.9

مؤشرات الحوكمة والشفافية

مـؤشــرات الحوكــمة العــالــميــة
Worldwide Governance Indicators

نبذة عن المؤشرات

صـدرت مؤشـرات الحوكمـة العالميـة (Worldwide Governance Indicators) للمـرة الأولـى عـام 1996م عـن البنـك الدولـي (World Bank) وتغطـي المؤشـرات (209) دول حـول العالـم. تسـتند المؤشـرات إلـى أكثـر مـن (34) مصـدر بيانـات تؤخـذ مـن تقاريـر ومؤشـرات عديـدة تصدرهـا مجموعـة مـن معاهـد المسـح ومنظمـات دوليـة. وتلخـص المؤشـرات الآراء ووجهـات النظـر حـول أبعـاد الحوكمـة السـتة، والمتمثلـة فـي: الصـوت والمسـاءلة، وسـيادة القانـون، والجـودة التنظيميـة، وفاعليـة الحكومـة، والسـيطرة علـى الفساد، والاستقرار السياسي وغياب العنف.

منهجية المؤشرات

تعتمـد المؤشـرات علـى بيانـات نوعيـة فقـط، ويتـم تقييـم الـدول ومنحهـا درجـة مـن (-2.5 إلـى 2.5)، حيـث يشـير (-2.5) إلـى أدنـى مسـتويات الحوكمـة ويشـير (2.5) إلى أعلى مستويات الحوكمةوالشكل رقم (9) يوضح ذلك.

شكل 9
نموذج مؤشرات الحوكمة العالمية لعام 2022م

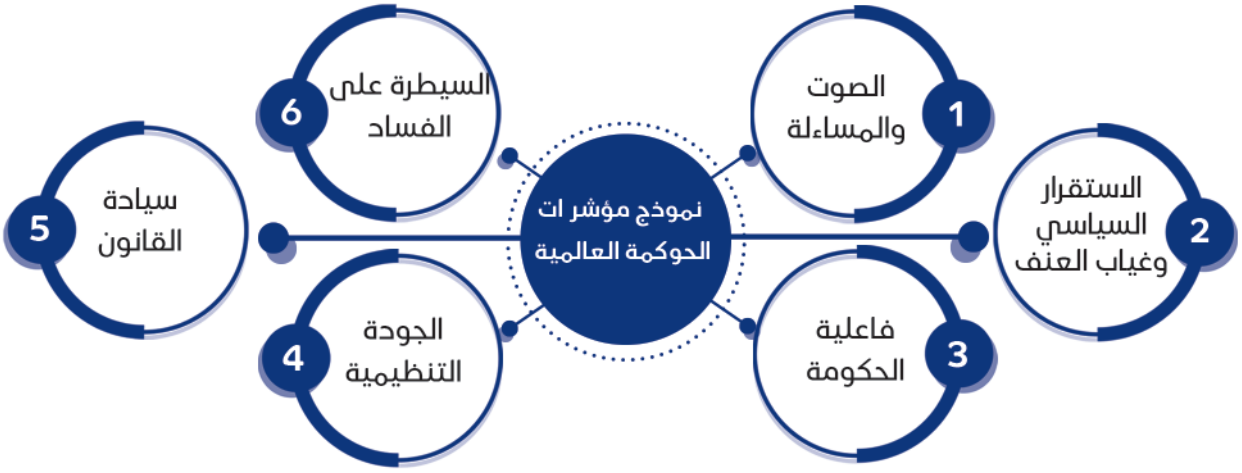

الموقع الإلكتروني للمؤشرات

http://info.worldbank.org/governance/wgi

تقدمت سلطنة عمان في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف لتحتل الترتيب (84) دوليا من أصل (209) دول بعد أن كان ترتيبها (88) في عام 2021م، كما أن درجتها قد ارتفعت لتكون (0.51) بعد أن كانت (0.43) في عام 2021م. في المقابل نجد بأن أداءها قد تراجع في المؤشرات الخمسة الأخرى، وأكثرها تراجعا كان مؤشر فاعلية الحكومة، حيث تراجع ترتيبها بمعدل (20) رتبة في عام 2022م مقارنة بعام 2021م، كما انخفضت درجتها في المؤشر لتصبح (-0.12) بعد أن كانت (0.14) في عام 2021م. والشكل رقم (10) يبيّن ذلك.

شكل 10. 1
مقارنة أداء سلطنة عمان في مؤشر الصوت والمساءلة بين آخر إصدارين

شكل 10. 2
مقارنة أداء سلطنة عمان في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بين آخر إصدارين

شكل 10. 3
مقارنة أداء سلطنة عمان في مؤشر فاعلية الحكومة بين آخر إصدارين

شكل 10. 4

مقارنة أداء سلطنة عمان في مؤشر الجودة التنظيمية بين آخر إصدارين

شكل 10. 5

مقارنة أداء سلطنة عمان في مؤشر سيادة القانون بين آخر إصدارين

شكل 10. 6

مقارنة أداء سلطنة عمان في مؤشر السيطرة على الفساد بين آخر إصدارين

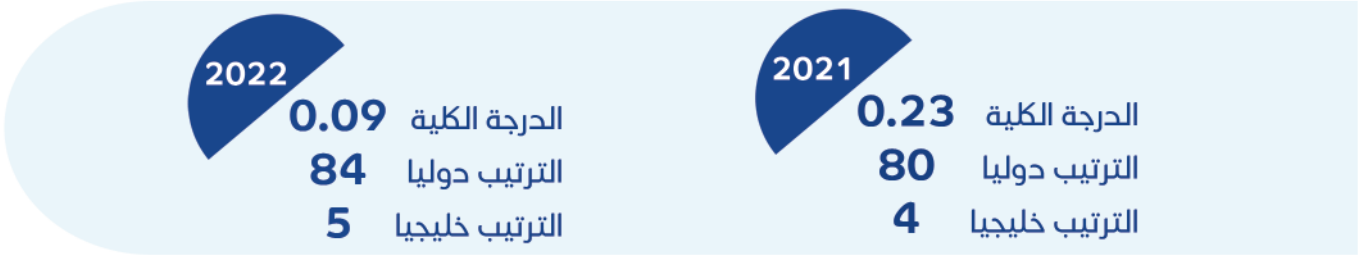

مؤشر مدركات الفساد
Corruption Perception Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index) عن منظمة الشفافية الدولية (Transparency International)، ويغطي المؤشر (180) دولة حول العالم، وسلطنة عمان إحدى هذه الدول. وتعد منظمة الشفافية الدولية منظمةً دوليةً غير حكومية معنية بقياس مدركات الفساد، تهدف إلى خلق تغيير نحو عالم خالٍ من الفساد؛ وذلك من خلال: وضع مسألة مكافحة الفساد على قائمة أجندة العالم، والعمل مع الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني من أجل تطوير وسائل مكافحة الفساد وتنفيذها. ويُعدّ تقرير المؤشر من أشهر التقارير التي تتناول إدراك الفساد بصورته الواسعة.

منهجية المؤشر

يتم تقييم سلطنة عمان بالاعتماد على مصادر بيانات تُؤخذ من (6) منظمات دولية، إذ إنه يعتمد في التقييم على البيانات التي تُجمع من خلال مسوحات واستطلاعات رأي متخصصة تقوم بها مؤسسات مختلفة ومستقلة، ويتم بعدها تقييم مستوى إدراك الفساد عن طريق المنظمة. ويتم تقييم الدول على مقياس يتراوح من (0 - 100)؛ إذ كلما اقتربت الدرجة من (100) كان الإدراك بأن مستوى الفساد في هذه الدولة متدني. ولا يتضمن المؤشر ركائز ومؤشرات فرعية، ولكن هناك ست مؤسسات تقوم بتقييم سلطنة عمان، وتأخذ منها الجهة المصدرة للمؤشر الدرجات وتقوم بقياس الدرجة العامة بناء على معادلة خاصة بها.

الموقع الإلكتروني للمؤشر

https://www.transparency.org/en/cpi/2021

حصلت سلطنة عمان على الدرجة (52) من أصل (100) درجة في المؤشر لعام 2021م ، كما حصلت على الترتيب (56) دوليا بعد أن كانت في الترتيب (49)، وتراجع ترتيبها خليجيا ليصبح (4) من أصل (6) دول. و الشكل رقم (11) يوضح ذلك.

شكل 11
مقارنة أداء سلطنة عمان في المؤشر بين عامي 2020 و2021

مـؤشــر الأداء الــبيــئــي
Environmental performance index

نبذة عن المؤشر

يصـدر مؤشـر الأداء البيئـي (Environmental performance index) بالتعـاون بيـن باحثيــن مـن جامعتـي ييـل وكولومبيـا (Yale and Columbia Universities) كل سـنتين، حيــث إنــه يغطـي (180) دولــة حــول العالــم. ويركــز المؤشـر علــى مؤشــرات الصحــة البيئيــة وحيويــة النظــام البيئــي وكل مــا يتعلـق بالاستدامة البيئيـة.

منهجية المؤشر

يعتمـد المؤشـر علـى بيانـات كميـة فقـط، ويتـم تقييـم الـدول علـى مقيـاس تتـروح قيمتـه مـن (0- 100)، وكلمـا اقتربـت الدرجـة مـن (100) كان الأداء البيئـي للـدول أفضـل. ويقيّــم المؤشــر (32) مؤشــرا فرعيــا لتشــكيل الركائــز الفرعيــة الإحــدى عشــرة، حيــث تنقســم هــذه الركائز إلــى ثلاث ركائز رئيسـية، وهي: الصحــة البيئيــة، وحيويــة النظــام البيئــي، والتخفيـف مـن آثـار تغيـر المنـاخ. ويوضـح الـشكل رقـم (12) نمـوذج المؤشـر لعام 2022م.

شكل 12
نموذج مؤشر الأداء البيئي لعام 2022م

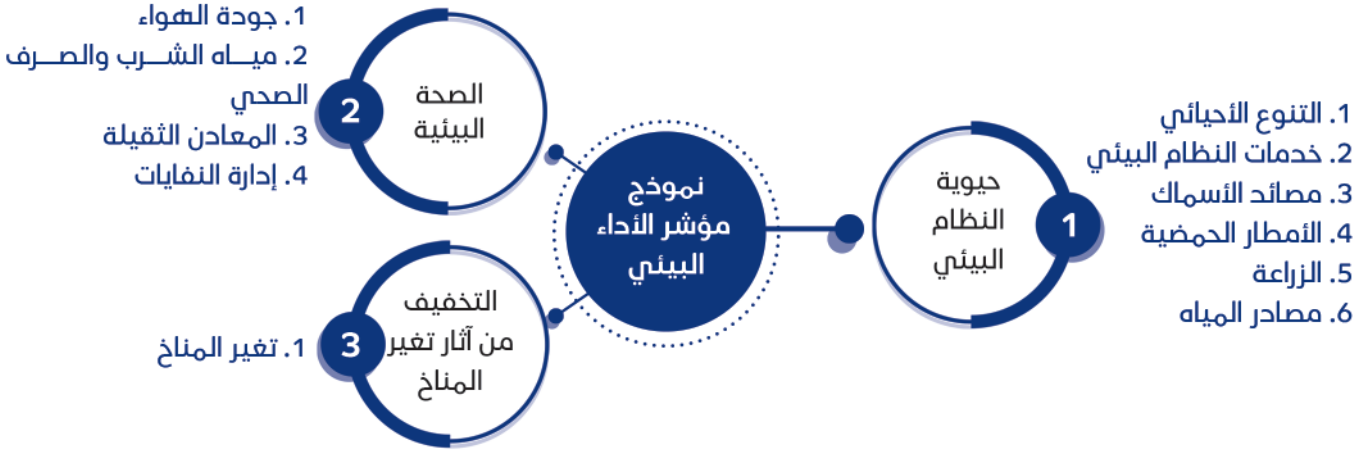

الموقع الإلكتروني للمؤشر

/https://epi.yale.edu

تراجع ترتيب سلطنة عمان في المؤشر لعام 2022م بمعدل (39) مرتبة مقارنة بترتيبها في عام 2020م، كما أن درجتها انخفضت لتصبح (30.7) بعد أن كانت (38.4)، والشكل رقم (13) يوضح ذلك. ويتضح من الجدول رقم (5) بأن درجات سلطنة عمان قد ارتفعت في (3) ركائز فرعية بشكل ملحوظ وخاصة في ركيزة إدارة النفايات لتصبح (32.8) بعد أن كانت (0). في المقابل انخفضت درجاتها في (6) ركائز فرعية أخرى وخاصة في ركيزة خدمات النظام البيئي، حيث تراجعت درجتها بمعدل (20) درجة لتصبح (46.80).

شكل 13
مقارنة أداء سلطنة عمان في المؤشر بين آخر إصدارين

جدول 5
مقارنة درجات سلطنة عمان في الركائز الفرعية بين آخر إصدارين للمؤشر

الركائز الفرعية	2020	2022
التنوع الإحيائي	28.2	20.2
خدمات النظام البيئي	67	46.80
مصائد الأسماك	24.5	35.6
الأمطار الحمضية	60	45.2
الزراعة	50.6	67.3
مصادر المياه	13.4	13.4
جودة الهواء	36.4	31.8
مياه الشرب والصرف الصحي	58.4	58.3
المعادن الثقيلة	37	36.5
إدارة النفايات	0	32.8
تغير المناخ	32	23.2

مؤشر حرية الصحافة

World Press Freedom index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر حرية الصحافة (World Press Freedom index) بشكل سنوي عن منظمة مراسلون بلا حدود (Reporters Without Borders)، وهو مقياس لمستوى حرية وسائل الإعلام، ويغطي (180) دولة ومقاطعة حول العالم.

منهجية المؤشر

تستند منهجية المؤشر على بيانات نوعية، وهي عبارة عن استطلاع رأي خبراء يرسل إلى منظمات شريكة مع منظمة مراسلون بلا حدود، منها (14) مجموعة لحرية التعبير في خمس قارات، و(130) مراسلًا حول العالم، بالإضافة إلى صحفيين، وباحثين، وقانونيين، ونشطاء في حقوق الإنسان، حيث تتحرى الاستبانة الاعتداءات التي طالت صحفيين وإعلاميين، إضافة إلى المصادر التي تثبت صدور ضغوط على الصحافة الحرة، وكذلك بيانات نوعية عن العنف ضد الصحفيين خلال فترات التقييم مستقاة من الأخبار والتقارير. ويركز التقرير على سبعة مواضيع وهي: التعددية، واستقلال وسائل الإعلام، والبيئة والرقابة الذاتية، والإطار التشريعي، والشفافية، والبنية التحتية، والعنف ضد الصحفيين. ويتكون المؤشر من (5) ركائز رئيسية يوضحها الشكل رقم (14).

شكل 14
نموذج مؤشر حرية الصحافة لعام 2022م

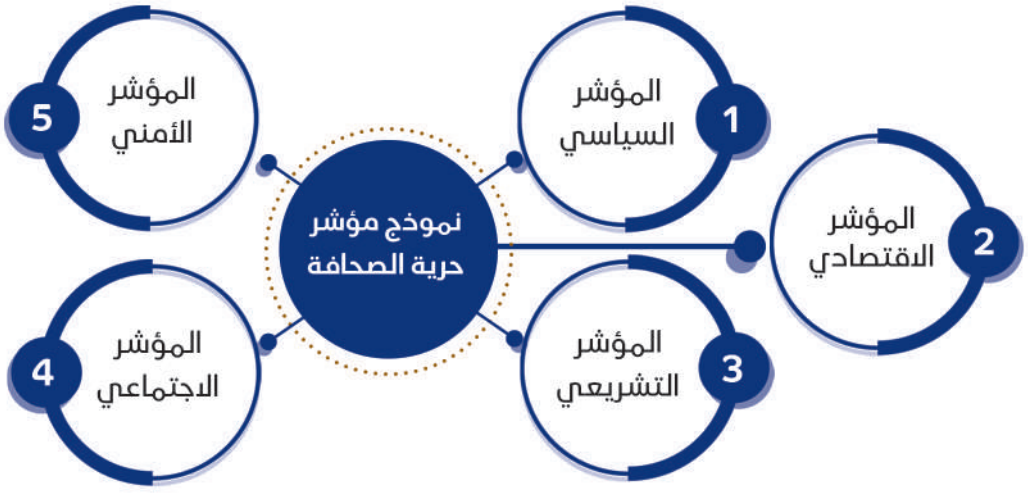

الموقع الإلكتروني للمؤشر

https://rsf.org/en

حصلت سلطنة عمان على الدرجة (35.99) في المؤشر لعام 2022م مقارنة بالدرجة (56.63) في عام 2021م، كما أن ترتيبها في المؤشر دوليا تراجع بمعدل (30) مرتبة، والشكل رقم (15) يوضح ذلك. ويوضح الجدول (6) درجات سلطنة عمان في الركائز الرئيسية للمؤشر لعام 2022م، حيث يتضح بأن أعلى درجة حصلت عليها في المؤشر الأمني وهي (59.82) من (100)، وأقل درجة كانت في المؤشر التشريعي وهي (18.42) من أصل الدرجة (100).

شكل 15

مقارنة أداء سلطنة عمان في المؤشر بين عامي 2021 و2022

جدول 6

درجات سلطنة عمان في الركائز الرئيسية للمؤشر لعام 2022*

الركائز الرئيسية	الدرجة في المؤشر
المؤشر السياسي	32.73
المؤشر الاقتصادي	23.98
المؤشر التشريعي	18.42
المؤشر الاجتماعي	45.00
المؤشر الأمني	59.82

*لا يمكن المقارنة بين الركائز الرئيسية لعامي 2021 و 2022؛ وذلك، لأن منهجية المؤشر تغيرت في عام 2022م

مؤشرات
التنمية البشرية

تـقريـر التـنميـة البـشريـة
Human development Report

نبذة عن التقرير

يصـدر تقريـر التنميـة البشـرية (Human development Report) عـن برنامـج الأمـم المتحـدة الإنمائـي (The United Nations Development Programme) ، وصـدر لأول مـرة فـي 1990م، وقـد أدخلـت فيـه تعـديلات عديـدة منـذ أول إصـدار لـه لرفـع كفاءتـه لأغـراض المقارنـات الدوليـة والزمنيـة، ويصـدر التقريـر سـنويا، وتشـارك فيـه (191) دولـة حول العالم.

منهجية التقرير

يسـتند التقريـر فـي قيـاس التنميـة البشـرية إلـى ثلاث ركائـز رئيسـية لتنميـة الإنسـان، وهـي: حيـاة مديـدة وصحيـة وتقـاس بمؤشـر العمـر المتوقـع عنـد الـولادة، واكتسـاب المعرفـة ويتـم قياسـها مـن خلال مؤشـرين: سـنوات الدراسـة المتوقعـة، وعـدد سـنوات الدراسـة، ومسـتوى المعيشـة وتقـاس بمؤشـر نصيـب الفـرد مـن الدخـل القومـي الإجمالـي. ويعبـر عـن قيـم المؤشـر رقميـا مـن (0- 1)، وتـوزع الـدول فـي المؤشـر علـى أربـع مجموعـات، وهـي: تنميـة بشـرية مرتفعـة جـدا (أكبـر مـن 0.800)، وتنميـة بشـرية مرتفعـة (0.700– 0.799)، وتنميـة بشـرية متوسـطة (0.550 – 0.699)، وتنميـة بشـرية منخفضـة (أقـل مـن 0.550). ويوضـح الـشكل رقـم (16) نمـوذج التقريـر لعـام 2022/2021م.

شكل 16
نموذج تقرير التنمية البشرية لعام 2022/2021م

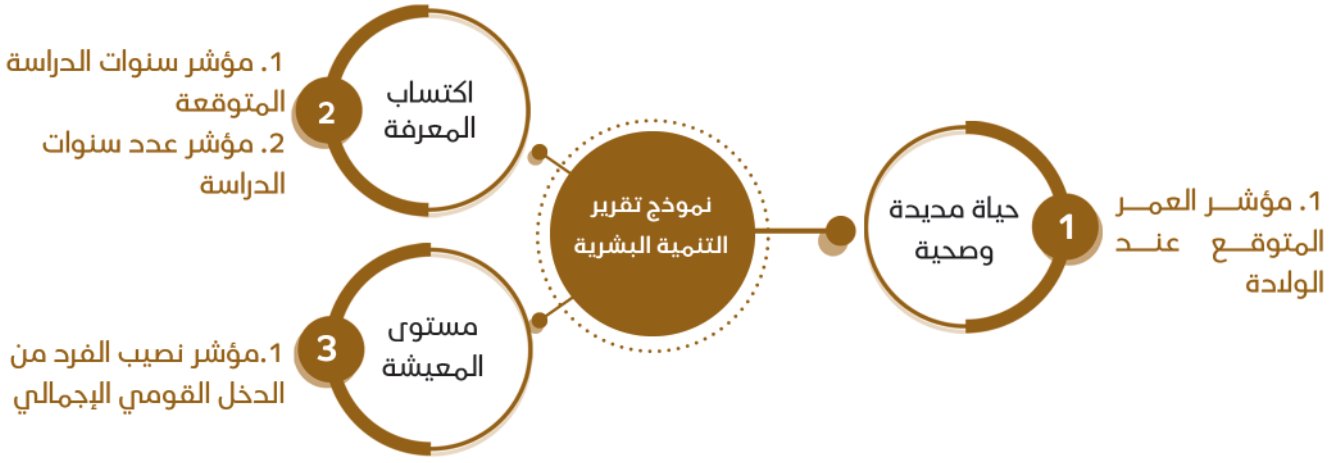

الموقع الإلكتروني للتقرير

https://hdr.undp.org

يتضح من الشكل رقم (17) بأن سلطنة عمان تقدمت في تقرير التنمية البشرية في إصدار 2022/2021 بمعدل (6) رتب مقارنة بإصدار تقرير 2020، كما أن درجتها ارتفعت لتصبح (0.816) بعد أن كانت (0.813)، في المقابل تراجع ترتيبها خليجيا لتحتل الترتيب الأخير من بين دول الخليج في التقرير. ويوضح الجدول رقم (7) مقارنة درجات سلطنة عمان في المؤشرات الفرعية بين آخر إصدارين للتقرير. حيث يلاحظ من الجدول بأن درجات سلطنة عمان قد ارتفعت في جميع مؤشرات التقرير عدا مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، حيث أصبحت الدرجة (72.5) بعد أن كانت (77.9).

شكل 17

مقارنة أداء سلطنة عمان في التقرير بين آخر إصدارين

جدول 7

مقارنة درجات سلطنة عمان في المؤشرات الفرعية بين آخر إصدارين للتقرير

المؤشرات الفرعية	2020	2021/2022
العمر المتوقع عند الولادة	77.9	72.5
سنوات الدراسة المتوقعة	14.2	14.6
متوسط سنوات الدراسة	9.7	11.7
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار 2017	25,944	27,054

مؤشر ليجاتوم للازدهار
The Legatum Prosperity Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر ليجاتوم للازدهار (The Legatum Prosperity Index) سنويا عن معهد ليجاتوم (Legatum Institute) ومقّره لندن في المملكة المتحدة منذ عام 2007م، ويغطي التقرير (167) دولة، وهو يقيس جهود الدول لتعزيز رفاه مواطنيها، ويُستخدم هذا التقرير كإطار للدول لكي تقوم بتقييم نقاط قوتها وضعفها لتحديد القرارات الاقتصادية والاستراتيجية لبناء مجتمعات شاملة واقتصادات منفتحة لتمكين الناس من التوجه بشكل كبير نحو الازدهار.

منهجية المؤشر

يتم تقييم الدول على مقياس تتراوح قيمته من (0-100)، حيث يشير (0) إلى انعدام الازدهار ويشير (100) إلى أعلى مستوى من الازدهار. يعتمد هذا المؤشر على بيانات دولية تؤخذ من عدة تقارير ومؤشرات، حيث إن المؤشر مبني على بيانات نوعية وكمية. ويتكون المؤشر من (3) ركائز رئيسية تتكون من (12) ركيزة فرعية يتفرع عنها (66) مؤشرًا فرعيًّا. ويوضح الشكل رقم (18) نموذج المؤشر لعام 2021م.

شكل 18
نموذج مؤشر ليجاتوم للازدهار لعام 2021م

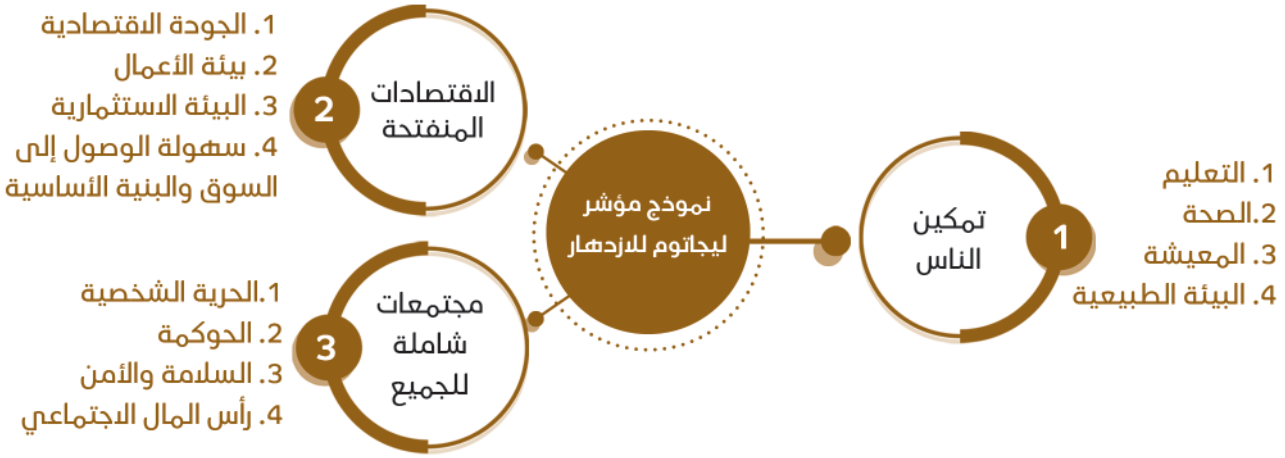

الموقع الإلكتروني للمؤشر

https://www.prosperity.com

ارتفعت درجة سلطنة عمان في المؤشر لعام 2021م بشكل طفيف لتصبح (59.91)، في المقابل تراجع ترتيب بمعدل رتبة واحدة لتحتل الترتيب (67) من أصل (167) دولة، والشكل رقم (19) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول رقم (8) بأن درجات سلطنة عمان قد ارتفعت في (6) ركائز فرعية في عام 2021م مقارنة بدرجاتها في عام 2020، وهي: التعليم، بيئة الأعمال، والبيئة الاستثمارية، والحرية الشخصية، والحوكمة، والسلامة والأمن؛ وكان أكبر تقدم لها في ركيزة الحرية الشخصية بمعدل (6.32). في المقابل تراجع أداؤها في الركائز الست الأخرى.

شكل 19

مقارنة أداء سلطنة عمان في المؤشر بين عامي 2020 و2021

جدول 8

مقارنة درجات سلطنة عمان في الركائز الفرعية للمؤشر بين عامي 2020 و2021

الركائز الفرعية	2020	2021
التعليم	63.48	63.64
الصحة	75.25	75.21
المعيشة	80.03	78.12
البيئة الطبيعية	45.53	44.57
الجودة الاقتصادية	49.34	47.47
بيئة الأعمال	61.80	62.52
البيئة الاستثمارية	60.14	61.34
سهولة الوصول إلى السوق والبنية الأساسية	66.71	65.16
الحرية الشخصية	28.35	34.67
الحوكمة	44.86	45.94
السلامة والأمن	81.06	81.53
رأس المال الاجتماعي	59.67	58.77

مؤشـر الأمـن الغـذائـي
Security Food Global Index

نبذة عن المؤشر

يصدر تقريـر مؤشـر الأمن الغذائـي (Security Food Global Index) سـنويا مـن مجلـة الإيكونيميست (The Economist) بالتعـاون مـع وحـدة الاسـتخبارات الاقتصادية (Economic Intelligent Unit) ويغطـي (113) دولـة حـول العالـم. يتنـاول المؤشـر القضايا الأساسية للأمن الغذائـي المتمثلـة فـي تكاليـف الغـذاء ومدى توفره وجودته، وهـو يعـد نموذجـا ديناميكيـا للمقاييـس الكميـة والنوعيـة حـول الأمن الغذائـي.

منهجية المؤشر

يعتمـد المؤشـر علـى بيانـات نوعيـة وكميـة تؤخـذ مـن مصـادر متعـددة، ويتـم تقييـم الـدول علـى مقيـاس تتـراوح قيمتـه مـن (0 – 100)، وتُصنّـف بنـاء علـى نتيجتهـا إلـى خمـس مجموعـات علـى النحـو الآتـي: جيـدة جـدا (80-100)، وجيـدة (60-79.9)، ومتوسـطة (40-59.9)، ضعيفـة (20-39.9)، ضعيفـة جـدا (0-19.9). كمـا يتكـون المؤشـر مـن (4) ركائز رئيسـية، ويتفـرع منهـا (23) ركيـزة فرعيـة، ويوضح الـشكل (20) نموذج مؤشر الأمن الغذائي لعام 2022م.

شكل 20
نموذج مؤشر الأمن الغذائي لعام 2022م

الموقع الإلكتروني للمؤشر

/https://impact.economist.com/sustainability/project/food-security-index

يتضح من الشكل رقم (21) بأن سلطنة عمان تقدمت في المؤشر في عام 2022م لتحتل الترتيب (35) دوليا من أصل (113) دولة بعد أن كانت في الترتيب (40)، كما أنها حصلت على المركز الثالث خليجيا بعد أن كانت في المركز الرابع. وارتفعت درجتها الكلية في المؤشر بمعدل (1.2) لتصبح (71.2) بعد أن كانت (70). ويوضح الجدول رقم (9) مقارنة درجات سلطنة عمان في الركائز الرئيسية بين آخر إصدارين للمؤشر. يلاحظ من الجدول بأن سلطنة عمان قد ارتفعت درجتها في كلٍّ من ركيزتي: الوفرة الغذائية، الاستدامة والتكيف بمعدل (7) و(8.4) درجة على التوالي. في المقابل نجد أن درجتها قد انخفضت في ركيزة قدرة الحصول على الغذاء بشكل طفيف، وفي ركيزة جودة وسلامة الغذاء بشكل ملحوظ.

شكل 21

مقارنة أداء سلطنة عمان في المؤشر بين آخر إصدارين

جدول 9

مقارنة درجات سلطنة عمان في الركائز الرئيسية بين آخر إصدارين للمؤشر

الركائز الرئيسية	2021	2022
قدرة الحصول على الغذاء	88.8	88.6
الوفرة الغذائية	57.3	64.3
جودة وسلامة الغذاء	83.8	73.2
الاستدامة والتكيف	45.2	53.6

تقرير المرأة في مجال الأعمال والقانون
Women, Business and the Law Report

نبذة عن التقرير

يصدر تقرير المرأة في مجال الأعمال والقانون (Women, Business and the Law Report) سنويًّا عن البنك الدولي (World Bank)، ويغطي التقرير بيانات (190) دولة حول العالم، ويهدف إلى قياس القوانين واللوائح التي تقيد روح المبادرة لدى النساء، وعملهن، واتخاذ القرارات الحاسمة.

منهجية التقرير

يناقش التقرير (8) ركائز رئيسية لها علاقة بالمرأة، وتنقسم إلى ثلاث مجموعات، وهي: المواضيع ذات العلاقة بالأوضاع الاجتماعية التي تؤثر على ريادة المرأة وتوظيفها، مثل: القيود المفروضة على العمل على أساس الجنس، والمواضيع التي تعكس غياب القوانين التي تحمي المرأة، مثل: عدم وجود تشريع بشأن التحرش الجنسي، إضافة إلى المواضيع التي توضح وجود مؤسسات أو لجان يمكنها أن تساعد المرأة، مثل: لجان مكافحة التمييز يعتمد التقرير على بيانات نوعية، حيث يتم جمع بيانات التقرير من خلال عدة جولات من النقاشات والتفاعل مع مجموعة من المستهدفين الذين يجيبون على الاستبانات والمكالمات الجماعية والمراسلات المكتوبة، ولا يستند التقرير على الممارسات العملية فحسب بل أيضا على القوانين المعمول بها في البلد. وتتضمن استبانة المسح (35) سؤالا، ثم تحسب الدرجة الإجمالية بأخذ متوسط درجات الركائز الثماني الرئيسية، بحيث تكون الدرجة (100) هي أعلى قيمة في المؤشر. ويوضح الشكل رقم (22) نموذج التقرير لعام 2022م.

شكل 22
نموذج تقرير المرأة في مجال الأعمال والقانون لعام 2022م

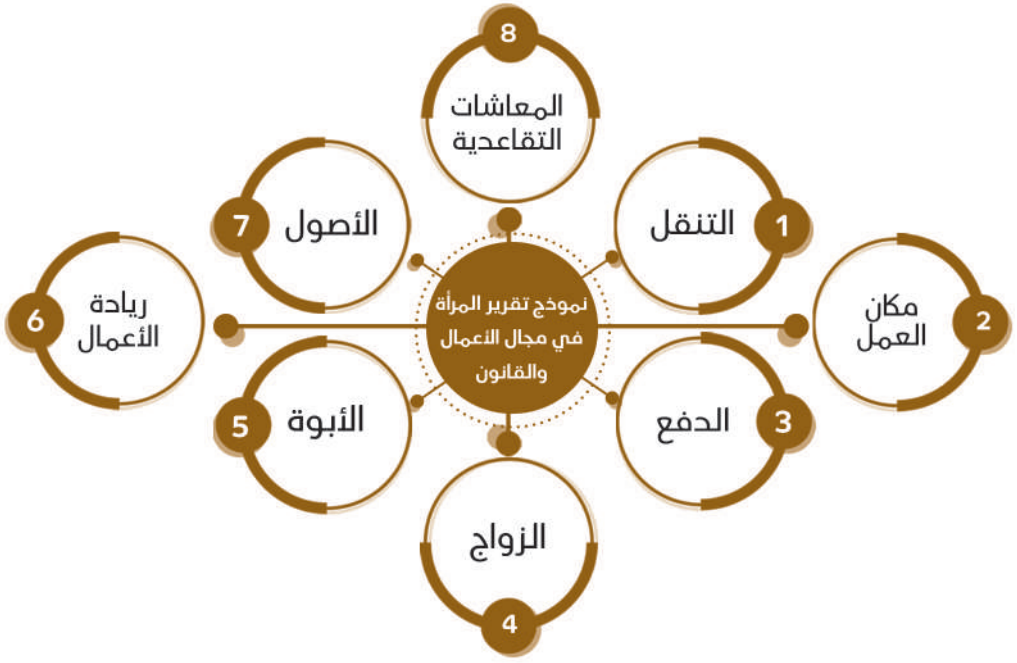

الموقع الإلكتروني للتقرير

https://wbl.worldbank.org/en/wbl

تقدمت سلطنة عمان في التقرير في عام 2022م بمعدل رتبتين لتحتل الترتيب (182) من بين (190) دولة حول العالم، كما أن درجتها الكلية في التقرير ارتفعت لتصبح (38.8) بعد أن كانت (35.6) من (100)، والشكل رقم (23) يبيّن ذلك. ويلاحظ من الجدول رقم (10) بأن درجة سلطنة عمان في ركيزة التنقل قد ارتفعت لتكون (25) بعد أن كانت (0)، بينما ظلت درجاتها ثابتة في الركائز الرئيسية الأخرى.

شكل 23

مقارنة أداء سلطنة عمان في التقرير بين عامي 2021 و2022

جدول 10

مقارنة درجات سلطنة عمان في الركائز الرئيسية للتقرير بين عامي 2021 و2022

الركائز الرئيسية	2021	2022
التنقل	0	25
مكان العمل	75	75
الدفع	25	25
الزواج	20	20
الأبوة	0	0
ريادة الأعمال	75	75
الأصول	40	40
المعاشات التقاعدية	50	50

مؤشرات
التقنية والابتكار

مؤشر الابتكار العالمي
Global Innovation Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر الابتكار العالمي (Global Innovation Index) سنويا عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) بالشراكة مع جامعة كورنل (Cornell University) والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (الإنسيد) (INSEAD) منذ عام 2007م. يقيس مؤشر الابتكار العالمي (GII) نبض أحدث اتجاهات الابتكار العالمية؛ حيث إنه يصنف أداء النظام الإيكولوجي للابتكار للاقتصادات حول العالم سنويا مع إبراز نقاط القوة والضعف في الابتكار والفجوات الخاصة في مقاييس الابتكار. ويغطي المؤشر (132) دولة حول العالم.

منهجية المؤشر

يعتمد المؤشر على بيانات كمية ونوعية، حيث يتكون من حوالي (81) مؤشرًا فرعياً، بما في ذلك مقاييس البيئة السياسية والتعليم والبنية التحتية وخلق المعرفة لكل دولة. كما أن المؤشر يقوم بطرح استخدامات المقاييس المختلفة لمراقبة الأداء وقياس التطورات مقابل الدول داخل المنطقة نفسها أو مقارنتها بمجموعة الدخل. ويتم اعتبار القسمين (مدخلات الابتكار ومخرجات الابتكار) هما الركائز الرئيسية للمؤشر. وتشتمل كل ركيزة على عدد من الركائز الفرعية تتكون من مؤشرات فرعية. ويتم تقييم المؤشر على مقياس تتراوح قيمته من (0-100). ويوضح الشكل رقم (24) نموذج المؤشر لعام 2022م.

شكل 24
نموذج مؤشر الابتكار العالمي لعام 2022م

الموقع الإلكتروني للمؤشر

www.globalinnovationindex.org

حصلت سلطنة عمان على الدرجة (26.8) في المؤشر لعام 2022م بعد أن كانت درجتها (29.4) في عام 2021، كما أن ترتيبها دوليا قد تراجع بمعدل (3) رتب لتحتل الترتيب (79) من أصل (132) دولة، والشكل رقم (25) يوضح ذلك. كما يتضح من الجدول رقم (11) بأن درجات سلطنة عمان قد ارتفعت في (4) ركائز فرعية للمؤشر وهي: رأس المال البشري والبحث، والبنية الأساسية، وتطوير التجارة، ومخرجات المعرفة والتكنولوجيا. في المقابل نجد بأن درجتها قد تراجعت في الثلاث ركائز الأخرى، وأكثرها تراجعا كان في ركيزة تطوير السوق بمعدل (12) درجة.

شكل 25

مقارنة أداء سلطنة عمان في المؤشر بين آخر إصدارين

جدول 11

مقارنة درجات سلطنة عمان في الركائز الفرعية بين آخر إصدارين للمؤشر

الركائز الفرعية	2021	2022
المؤسسات	62.3	59
رأس المال البشري والبحث	37.9	38.9
البنية التحتية	45.1	46.9
تطوير السوق	43.2	31.2
تطوير التجارة	20.2	21.6
مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	11.7	12.7
المخرجات الإبداعية	22.5	15.4

مؤشر جاهزية الشبكات
Network Readiness Index

نبذة عن المؤشر

يعدّ مؤشر جاهزية الشبكات (Network Readiness Index) أداة تساعد في قياس وتقييم المشهد العام للتحول الرقمي وجاهزية الشبكات؛ إذ إنه يصدر عن معهد بورتلانز(Portulans Institute) ومقره الولايات المتحدة ويصدر التقرير سنويا، ويغطي المؤشر (131) دولة حول العالم.

منهجية المؤشر

يتم تقييم الدول على مقياس تتراوح قيمته من (0 -100) درجة، ويتم فقط إدراج الدول التي تقوم بتوفير البيانات المطلوبة بنسبة (70%) على الأقل من مجموع المؤشرات الكلية. إضافة إلى ذلك، تحتاج الدول إلى أن تتمكن من توفير (40%) على الأقل من البيانات المطلوبة في مستويات الركائز الفرعية للمؤشر. وفقط يتم تضمين المؤشرات التي تحتوي على بيانات كاملة بنسبة (50%) على الأقل من جميع الدول. وأما بالنسبة إلى البيانات غير المتوفرة فلا يتم تضمينها عند حساب الدرجات ويتم تسميتها بغير متوفر (N\A). ويتناول المؤشر أربع ركائز رئيسية، إذ إن كل ركيزة رئيسية تتكون من ثلاث ركائز فرعية، ويتكون النموذج من (58) مؤشرا فرعيا. والشكل (26) يوضح نموذج المؤشر لعام 2022م.

شكل 26
نموذج مؤشر جاهزية الشبكات لعام 2022م

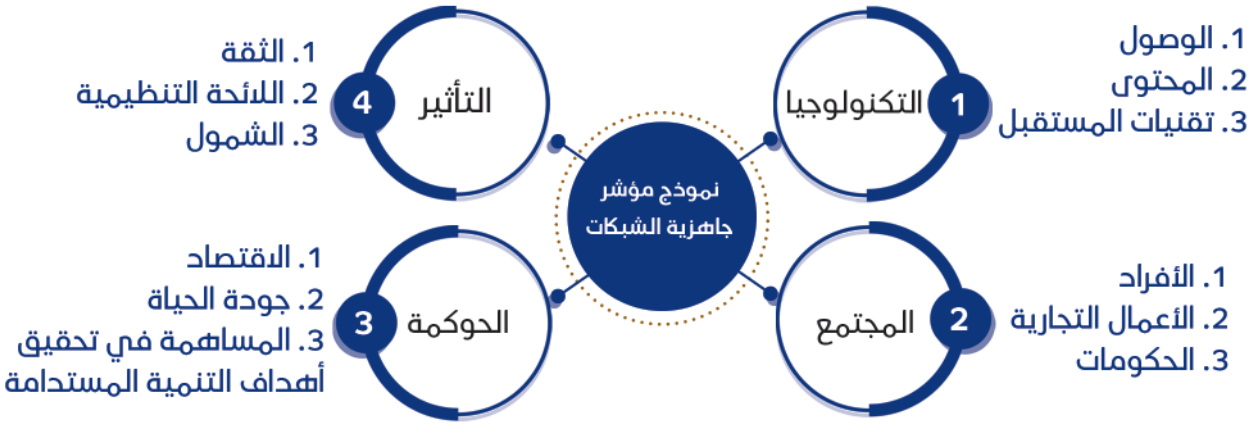

الموقع الإلكتروني للمؤشر

https://networkreadinessindex.org

يتضح من الشكل رقم (27) بأن ترتيب سلطنة عمان في المؤشر تراجع لعام 2022م ليكون (53) من أصل (130) دولة بعد أن كان ترتيبها (48) في عام 2021م، كما أن درجتها الكلية قد انخفضت لتصبح (54.72) من (100). ويوضح الجدول رقم (12) مقارنة درجات سلطنة عمان في الركائز الرئيسية بين آخر إصدارين للمؤشر؛ حيث يلاحظ بأن درجات سلطنة عمان قد ارتفعت بشكل طفيف في كلٍّ من ركيزتي: التكنولوجيا، والحوكمة، في المقابل نجد أن درجاتها قد انخفضت في ركيزتي: المجتمع، والتأثير، وأكثرها تراجعا كان في ركيزة التأثير بمعدل (6.14).

شكل 27

مقارنة أداء سلطنة عمان في المؤشر بين آخر إصدارين

جدول 12

مقارنة درجات سلطنة عمان في الركائز الرئيسية بين آخر إصدارين للمؤشر

الركائز الرئيسية	2021	2022
التكنولوجيا	46.40	46.61
المجتمع	49.97	48.77
الحوكمة	68.32	68.81
التأثير	60.83	54.69

مؤشر الحكومة الإلكترونية
E-Government Index

نبذة عن المؤشر

يصدر مؤشر الحكومة الإلكترونية (E-Government Index) عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة (UNDESA) التي أنشئت في عام 2001م، وصدر أول تقرير لها في العام نفسه، ويغطي المؤشر (193) دولة حول العالم، ويصدر المؤشر كل عامين.

منهجية المؤشر

يتم تقييم الدول في مقياس تتراوح قيمته من (0-1)، حيث كلما اقتربت الدرجة من (1) كانت أداء الدولة أفضل في تطوير الحكومة الإلكترونية. ويتكون نموذج المؤشر من ثلاثة مؤشرات رئيسية، وهي: مؤشر الخدمة عبر الإنترنت، ومؤشر البنية التحتية للاتصالات، ومؤشر رأس المال البشري، ويتفرع منها مؤشرات فرعية أخرى. ويقيّم المؤشر فعالية الحكومة الإلكترونية في تقديم الخدمات العامة ومدى جودتها، وهو بذلك يساعد الدول على استثمار إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية الحكومة الإلكترونية بشكل فعال. تتقاسم هذه المؤشرات الفرعية الأوزان بصورة متساوية. وتنقسم كل مجموعة من مجموعات المؤشر إلى أربع فئات محددة بشكل متساوٍ، تسمى بفئات التصنيف. ويوضح الشكل رقم (28) نموذج المؤشر لعام 2022م.

شكل 28
نموذج مؤشر الحكومة الإلكترونية لعام 2022م

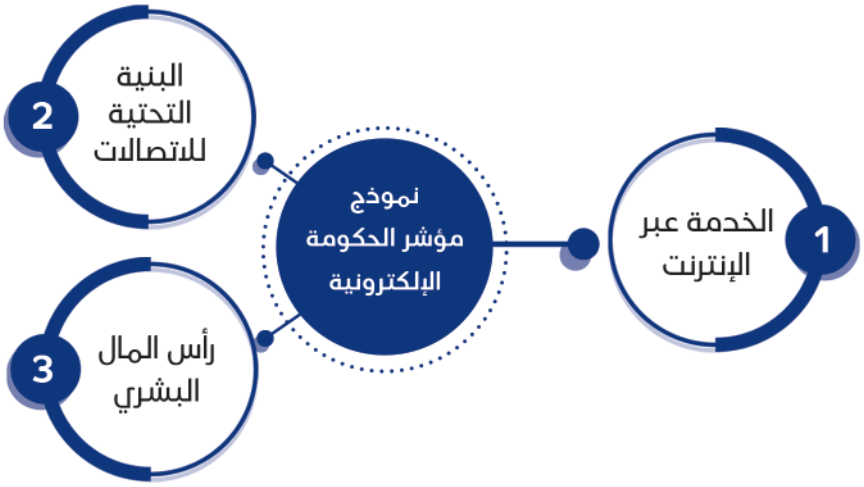

الموقع الإلكتروني للمؤشر

https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/About/Overview/-E-Government-Development-Index

ارتفعت الدرجة الكلية لسلطنة عمان في المؤشر في إصدار 2022 مقارنة بإصدار 2020 لتكون (0.7834)، كما تقدم ترتيبها خليجيا لتحتل المركز الثالث بعد أن كانت في المركز الخامس، وحافظت على الترتيب (50) دوليا من بين (193) دولة حول العالم، ويتضح ذلك من الشكل رقم (29). ويتضح من الجدول رقم (13) بأن درجات سلطنة عمان قد ارتفعت في المؤشرات الرئيسية ما عدا مؤشر الخدمة عبر الإنترنت، حيث أصبحت درجتها (0.74) بعد أن كانت (0.85) في عام 2020م.

شكل 29

مقارنة أداء سلطنة عمان في المؤشر بين آخر إصدارين

جدول 13

مقارنة درجات سلطنة عمان في المؤشرات الرئيسية بين آخر إصدارين للمؤشر

المؤشرات الرئيسية	2020	2022
الخدمة عبر الإنترنت	0.85	0.74
جاهزية البنية التحتية للاتصالات	0.69	0.80
رأس المال البشري	0.77	0.80

تحليل معمّق لأداء سلطنة عمان في المؤشرات الدولية الرئيسية

تقـرير
التنـافسـية العـالمـي

احتلـت سـنغافورة الترتيـب الأول فـي تقريـر التنافسـية العالمـي لعـام 2019م بدرجـة كليـة مقدارهـا (84.8)، تلتهـا فـي الترتيـب الثانـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ومـن ثـم هونـج كونـج فـي الترتيـب الثالـث بفـارق بسـيط فـي الدرجـة، فيمـا جـاءت نيـذر لانـد فـي الترتيـب وسويسـرا بالترتيـب الرابـع والخامـس علـى التوالـي. ويوضـح الـشكل رقـم (30) نتائج الدول الخمس المتقدمة في التقرير.

شكل 30
نتائج الدول الخمس المتقدمة في التقرير

يوضح الشكل رقم (31) نتائج دول الخليج في التقرير. ويلاحظ من الشكل بأن الإمارات العربية المتحدة تصدرت دول الخليج في التقرير وحصلت على الدرجة (75) من (100)، فيما جاءت سلطنة عمان في الترتيب الأخير خليجيا بفارق (11.4) درجة عن الإمارات العربية المتحدة. كما يتضح من الجدول (14) بأن الإمارات العربية المتحدة قد تصدرت دول الخليج في (9) ركائز فرعية من أصل (12) ركيزة، حيث حصلت على الترتيب (25) دوليا، تلتها قطر في الترتيب (29) دوليا. وجاءت سلطنة عمان في الترتيب (53) دوليا، كما حصلت على الترتيب الأخير خليجيا في (3) ركائز فرعية وهي: اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستقرار الاقتصاد الكلي، والنظام المالي، في المقابل حصلت على الترتيب الثاني في ركيزة المهارات بالدرجة (72) وعلى الترتيب الثالث في ركيزة البنية التحتية بالدرجة (81) وعلى الترتيب الرابع في (5) ركائز فرعية وهي: المؤسسات، وسوق المنتجات، وسوق العمل، وديناميكية الأعمال، والقدرة على الابتكار.

شكل 31
نتائج دول الخليج في التقرير

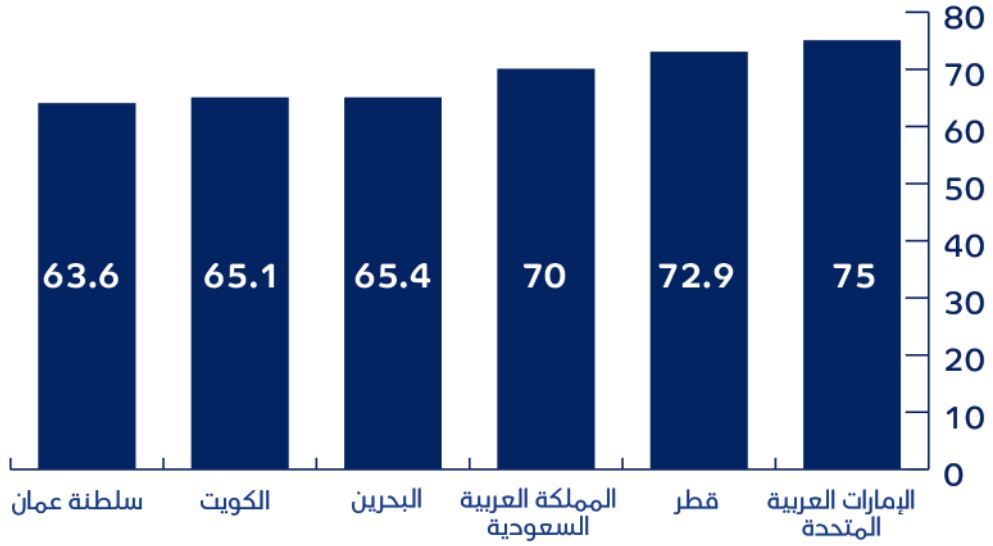

جدول 14
نتائج دول الخليج في الركائز الفرعية للتقرير

الدولة	الإمارات العربية المتحدة	قطر	المملكة العربية السعودية	البحرين	الكويت	سلطنة عمان
الترتيب الدولي	25	29	36	45	46	53
المؤسسات	73	63	63	63	56	62
البنية التحتية	88	82	78	78	68	81
اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	92	84	69	67	70	58
استقرار الاقتصاد الكلي	100	99	100	68	100	67
الصحة	72	89	82	87	96	81
المهارات	71	71	75	69	61	72
سوق المنتجات	72	67	65	65	58	63
سوق العمل	66	63	57	66	54	56
النظام المالي	74	81	71	71	72	64
حجم السوق	70	60	76	46	60	56
دينامية الأعمال	69	66	53	64	56	63
القدرة على الابتكار	52	50	51	39	30	41

مؤشر
الحرية الاقتصادية

يتضح من الشكل رقم (32) بأن سنغافورة تصدرت قائمة الدول المشاركة في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2022م بدرجة (84.4)، تلتها سويسرا في الترتيب الثاني بفارق بسيط في الدرجة، وجاءت إيرلندا في الترتيب الثالث، ونيوزلندا ولوكسمبورغ في الترتيب الرابع بالدرجة نفسها وهي (80.6).

شكل 32
نتائج الدول الخمس المتقدمة في المؤشر

وخليجيًّا، جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى وحصلت على الدرجة (70.2)، تلتها قطر والبحرين في الترتيب الثاني والثالث على التوالي، فيما جاءت سلطنة عمان في الترتيب الخامس خليجيا. كما هو موضح في الشكل (33). ويتضح من الجدول رقم (15) بأن سلطنة عمان جاءت في الترتيب الأول خليجيا في كلٍّ من ركيزتي: حقوق الملكية، والحرية النقدية، بدرجة (74.9) و(84.7) على التوالي. كما حصلت على الترتيب الثاني في ركيزة حرية الاستثمار وعلى الترتيب الثاني مكرر في الحرية المالية. في المقابل، حصلت سلطنة عمان على الترتيب الأخير خليجيا في كلٍّ من ركيزتي: فعالية القضاء، وحرية التجارة.

شكل 33
نتائج دول الخليج في المؤشر

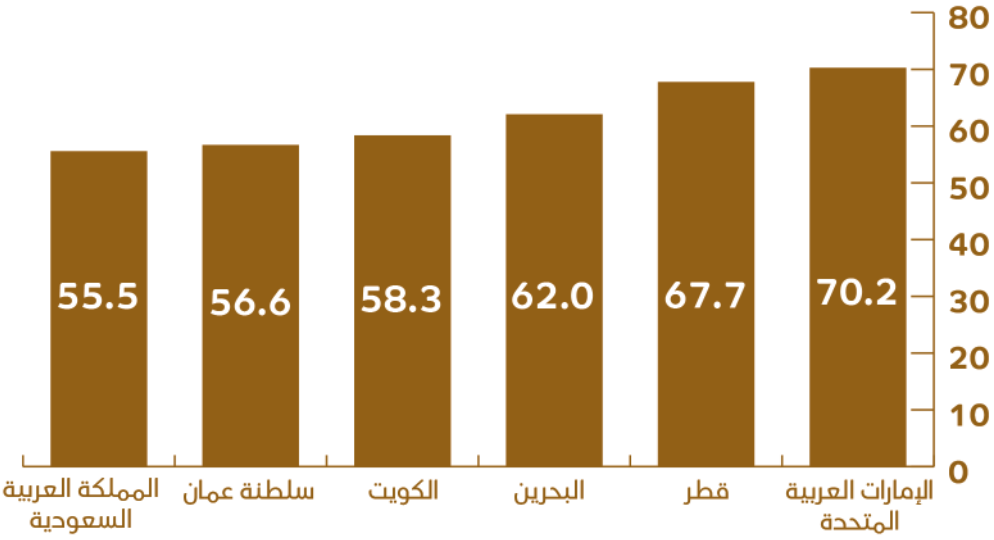

جدول 15
نتائج دول الخليج في الركائز الفرعية للمؤشر

الدولة	الإمارات العربية المتحدة	قطر	البحرين	الكويت	سلطنة عمان	المملكة العربية السعودية
الترتيب الدولي	33	44	74	101	108	118
حقوق الملكية	63.5	68.6	65.9	41.9	74.9	46.7
فعالية القضاء	35.4	38.8	27.4	42	27.1	35.8
نزاهة الحكومة	71.8	60	41.6	43.8	53.3	50.7
العبء الضريبي	100	97.8	99.9	97.7	97.7	99.3
الإنفاق الحكومي	71.5	69.3	65.5	4	32.8	57.3
الصحة المالية	92.8	89.7	0	99.7	6.9	17.9
حرية الأعمال	73.2	58.6	60.2	55.4	58.1	68.1
حرية العمالة	64.9	51.9	54.9	52.7	45.7	41.2
الحرية النقدية	80.8	76	81.1	71.7	84.7	79
حرية التجارة	78.2	81.4	83	75.6	73.4	74.8
حرية الاستثمار	50	60	85	55	65	45
الحرية المالية	60	60	80	60	60	50

شكل 34
نتائج سلطنة عمان في المؤشر خلال آخر خمس سنوات

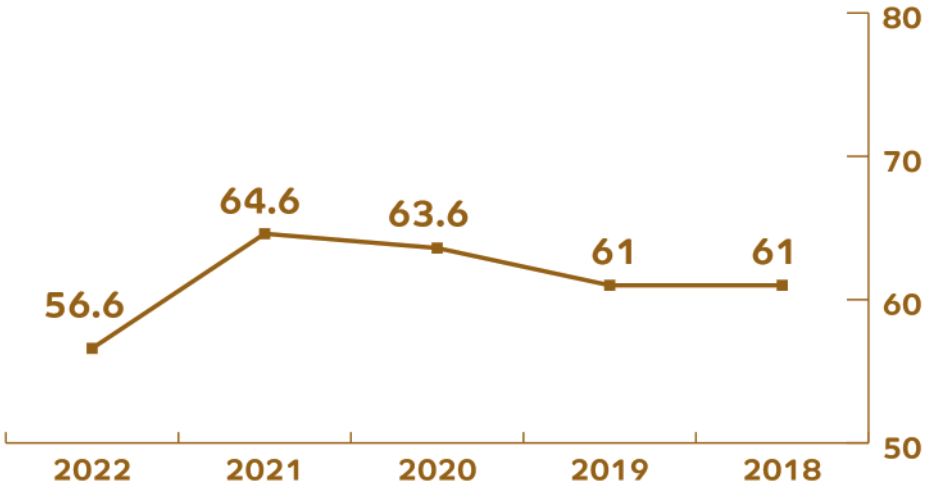

يوضح الشكل رقم (34) نتائج سلطنة عمان في المؤشر خلال آخر خمس سنوات، حيث يتضح بأن الدرجة الكلية لسلطنة عمان في المؤشر قد بدأت في الارتفاع حتى عام 2021، ولكنها تراجعت في عام 2022م وحصلت على أقل درجة منذ عام 2018م. إضافة إلى ذلك، تراجع أداؤها في ركيزة الصحة المالية وركيزة حرية التجارة خلال آخر خمس سنوات ووصلت إلى أدنى درجة لها في عام 2022م. في المقابل قد ارتفعت درجتها في ركيزة حقوق الملكية الفكرية وحصلت على أعلى درجة لها عام 2022م وهي (74.9)، كما تذبذبت درجاتها في (3) ركائز فرعية، وظلت ثابتة في ركيزتين وهما: حرية الاستثمار والحرية المالية. ويلاحظ من الجدول رقم (16) بأن أفضل أداء لسلطنة عمان للمؤشر كان في عام 2021م؛ حيث حصلت على أعلى درجة في (6) ركائز فرعية للمؤشر خلال آخر خمس سنوات.

جدول 16

درجات سلطنة عمان في الركائز الفرعية للمؤشر خلال آخر خمس سنوات

الركائز الفرعية	2018	2019	2020	2021	2022
حقوق الملكية	59.5	58.1	66.4	68.7	74.9
فعالية القضاء	57.4	51.6	66.2	66.3	27.1
نزاهة الحكومة	51.5	53.8	64.6	66.0	53.3
العبء الضريبي	98.5	97.8	98.4	97.7	97.7
الإنفاق الحكومي	25.0	32.5	36.2	39.2	32.8
الصحة المالية	17.7	16.1	14.8	12.2	6.9
حرية الأعمال	76.3	75.2	74.6	79.2	58.1
حرية العمالة	55.2	57.3	56.9	61.0	45.7
الحرية النقدية	79.2	77.7	78.4	85.8	84.7
حرية التجارة	86.2	87.0	81.6	73.6	73.4
حرية الاستثمار	65.0	65.0	65.0	65.0	65.0
الحرية المالية	60.0	60.0	60.0	60.0	60.0

مؤشرات الحوكمة العالمية

يوضح الشكل رقم (35) نتائج الدول الخمس المتقدمة في مؤشرات الحوكمة العالمية لعام 2022م. يتضح من الشكل بأن النرويج وفنلندا وسنغافورة ونيوزيلندا والدنمارك وسويسرا من الدول الخمس المتقدمة في أغلب مؤشرات الحوكمة العالمية. إذ إن النرويج قد حصلت على الترتيب الأول والترتيب الثاني في مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر سيادة القانون على التوالي، كما أن فنلندا جاءت في الترتيب الأول في مؤشر سيادة القانون والترتيب الثاني في مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر السيطرة على الفساد. وتصدرت سنغافورة قائمة الدول في كلٍّ من مؤشري فاعلية الحكومة والجودة التنظيمية.

شكل 35. 1
نتائج الدول الخمس المتقدمة في مؤشر الصوت والمساءلة

شكل 35. 2
نتائج الدول الخمس المتقدمة في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف

شكل 35. 3
نتائج الدول الخمس المتقدمة في مؤشر فاعلية الحكومة

شكل 35. 4
نتائج الدول الخمس المتقدمة في مؤشر الجودة التنظيمية

شكل 35. 5
نتائج الدول الخمس المتقدمة في مؤشر سيادة القانون

شكل 35. 6
نتائج الدول الخمس المتقدمة في مؤشر السيطرة على الفساد

يتضح من الجدول رقم (17) بأن سلطنة عمان جاءت في الترتيب الثالث خليجيا في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بدرجة (0.51)، وفي الترتيب الرابع في كلٍّ من مؤشري: الصوت والمساءلة وسيادة القانون، في المقابل جاءت في الترتيب الأخير من بين دول الخليج في مؤشر فاعلية الحكومة.

جدول 17

نتائج دول الخليج في مؤشرات الحوكمة العالمية

الدولة	السيطرة على الفساد		سيادة القانون		الجودة التنظيمية		فاعلية الحكومة		الاستقرار السياسي وغياب العنف		الصوت والمساءلة	
	الترتيب دوليا	الدرجة	الترتيب دوليا	الدرجة	الترتيب دوليا	الدرجة	الترتيب دوليا	الدرجة	الترتيب دوليا	الدرجة	الترتيب دوليا	الدرجة
سلطنة عمان	174	-1.19	84	0.51	109	-0.12	77	0.33	76	0.41	84	0.09
الإمارات العربية المتحدة	173	-1.19	72	0.65	22	1.4	38	1.01	48	0.83	34	1.18
المملكة العربية السعودية	195	-1.59	157	-0.58	66	0.5	76	0.34	88	0.23	75	0.31
البحرين	190	-1.5	153	-0.51	55	0.72	50	0.85	69	0.47	83	0.17
قطر	172	-1.17	36	0.96	37	1.11	48	0.86	40	0.93	45	0.81
الكويت	146	-0.7	95	0.3	102	-0.04	88	0.17	86	0.26	98	-0.03

يوضح الجدول رقم (18) درجات سلطنة عمان في مؤشرات الحوكمة العالمية خلال آخر خمس سنوات. ويلاحظ من الجدول بأن درجات سلطنة عمان في المؤشرات في تذبذب خلال الخمس سنوات الأخيرة. وأن أفضل أداء لسلطنة عمان كان في عام 2020م، حيث حصلت على أعلى درجة لها في مؤشرين اثنين وهما: مؤشر فاعلية الحكومة ومؤشر السيطرة على الفساد، في المقابل، حصلت على أدنى الدرجات في عام 2022 وذلك في (4) مؤشرات.

جدول 18

درجات سلطنة عمان في مؤشرات الحوكمة العالمية خلال آخر خمس سنوات

المؤشرات	2018	2019	2020	2021	2022
الصوت والمساءلة	-1.06	-1.04	-1.15	-1.14	-1.19
الاستقرار السياسي وغياب العنف	0.75	0.5	0.59	0.43	0.51
فاعلية الحكومة	0.19	0.18	0.25	0.14	-0.12
الجودة التنظيمية	0.42	0.17	0.29	0.46	0.33
سيادة القانون	0.43	0.46	0.55	0.62	0.41
السيطرة على الفساد	0.24	0.24	0.45	0.23	0.09

مؤشر
مدركات الفساد

تصدرت كلٌّ من الدنمارك وفنلندا ونيوزلندا في مؤشر مدركات الفساد لعام 2021م بدرجة كلية مقدارها (88) من (100)، تلتها النرويج وسنغافورة بدرجة (85)، والشكل رقم (36) يوضح ذلك.

شكل 36
نتائج الدول الخمس المتقدمة في المؤشر

يتضح من الشكل رقم (37) والجدول رقم (19) بأن الإمارات العربية المتحدة تصدرت دول الخليج في المؤشر بدرجة (69) وحصلت على الترتيب (24) دوليا، تلتها قطر والمملكة العربية السعودية بالترتيب الثاني والثالث خليجيا على التوالي، فيما جاءت سلطنة عمان في الترتيب الرابع خليجيا بدرجة (52) من (100) وحصلت على الترتيب (56) دوليا.

شكل 37
نتائج دول الخليج في المؤشر

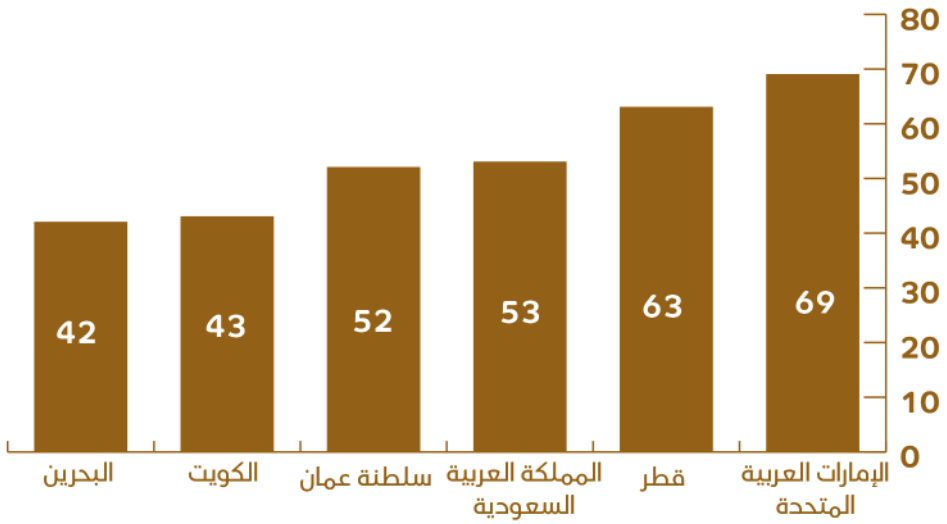

جدول 19
أداء دول الخليج في المؤشر

الدولة	الترتيب دوليا	الدرجة في المؤشر
الإمارات العربية المتحدة	24	69
قطر	31	63
المملكة العربية السعودية	52	53
سلطنة عمان	56	52
الكويت	73	43
البحرين	78	42

يوضح الجدول رقم (20) والشكل رقم (38) أداء سلطنة عمان في المؤشر خلال آخر خمس سنوات. ويلاحظ بأن سلطنة عمان في تذبذب في ترتيبها دوليا منذ عام 2017م، حيث تقدمت في عام 2018م ومن ثم تراجعت في عام 2019 وبعدها تقدمت في عام 2020م لتحتل الترتيب (49) دوليا ومن ثم تراجعت في عام 2021م. وأما بالنسبة للدرجة الكلية في المؤشر فقد ارتفعت إلى أن وصلت الدرجة (54) في عام 2020م وبعدها انخفضت بمعدل درجتين في عام 2021م.

جدول 20

أداء سلطنة عمان في المؤشر خلال آخر خمس سنوات

سنة الإصدار	2017	2018	2019	2020	2021
الترتيب دوليا	68	53	56	49	56
الدرجة في المؤشر	44	52	52	54	52

شكل 38

نتائج سلطنة عمان في المؤشر خلال آخر خمس سنوات

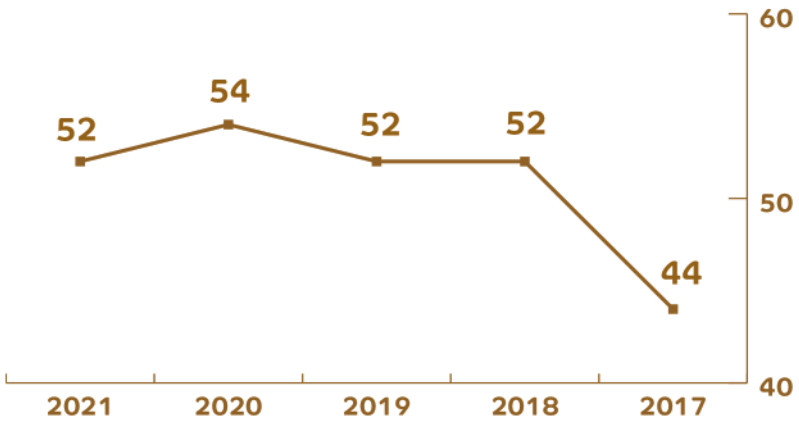

مؤشر الأداء البيئي

يتضح من الشكل رقم (39) بأن الدنمارك حصلت على الترتيب الأول في المؤشر لعام 2022م وبدرجة (77.9) تلتها المملكة المتحدة بفارق بسيط في الدرجة، فيما حصلت فنلندا ومالطا على الترتيب الثالث والرابع على التوالي، وجاءت السويد في الترتيب الخامس بفارق (5.2) درجة عن الدنمارك.

شكل 39

نتائج الدول الخمس المتقدمة في المؤشر

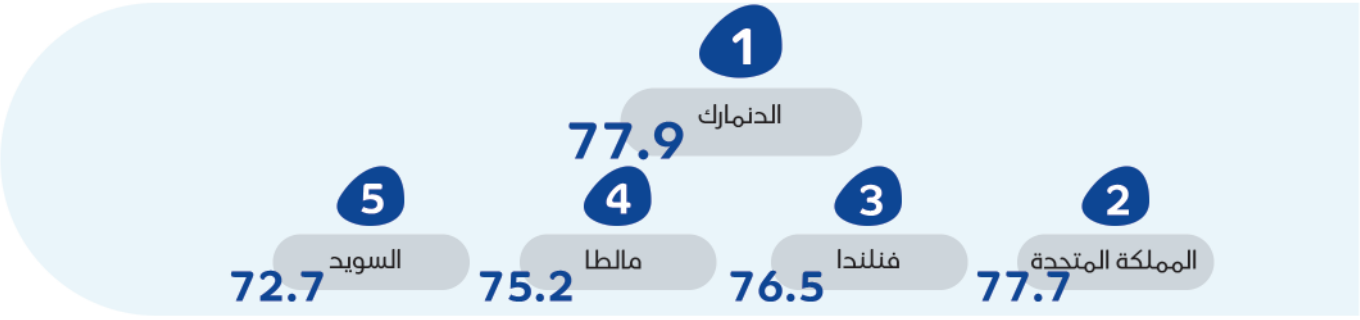

حصلت الإمارات العربية المتحدة على الترتيب الأول خليجيا بدرجة (52.4) في المؤشر تلتها الكويت بالترتيب الثاني وبفارق (10) درجات عنها، فيما جاءت سلطنة عمان في الترتيب الأخير خليجيا وبدرجة (30.7) من (100)، ويوضح الشكل (40) ذلك. ويوضح الجدول رقم (21) نتائج دول الخليج في الركائز الرئيسية للمؤشر. يلاحظ من الجدول بأن الإمارات العربية المتحدة قد تصدرت دول الخليج في ركيزة حيوية النظام البيئي بدرجة (70.4)، فيما حصلت قطر على الدرجة (51.70) في ركيزة الصحة البيئية وهي أعلى درجة من بين دول الخليج، وجاءت البحرين في الترتيب الأول خليجيا في ركيزة التخفيف من آثار تغير المناخ وبدرجة (39.90). وأما عن سلطنة عمان فقد كانت في الترتيب الخامس خليجيا في ركيزة التخفيف من آثار تغير المناخ وبدرجة (23.20)، وفي الترتيب الأخير خليجا في كلٍّ من ركيزتي: حيوية النظام البيئي، والصحة البيئية وبدرجة (33.50) و(39.00) على التوالي.

شكل 40
نتائج دول الخليج في المؤشر

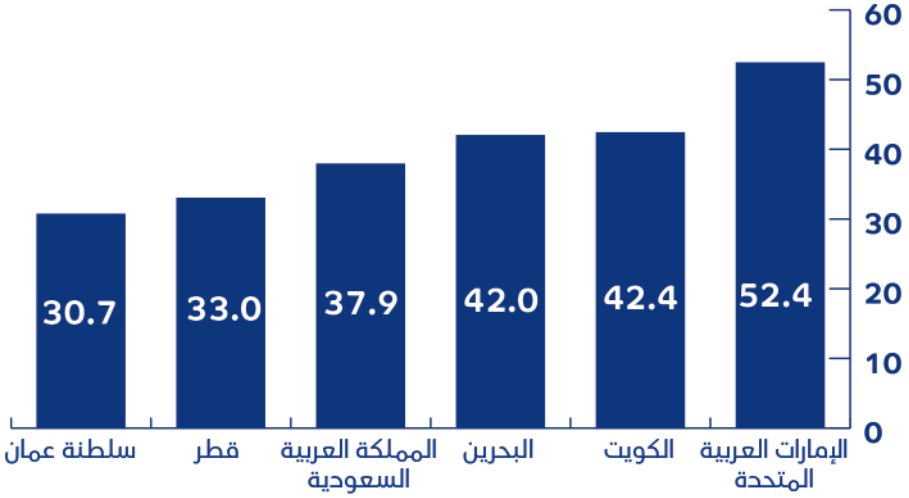

جدول 21
نتائج دول الخليج في الركائز الرئيسية للمؤشر

الدولة	الترتيب دوليا	حيوية النظام البيئي	الصحة البيئية	التخفيف من آثار تغير المناخ
الإمارات العربية المتحدة	39	70.40	49.40	34.00
الكويت	87	47.10	51.50	32.30
البحرين	90	42.30	45.30	39.90
المملكة العربية السعودية	109	47.70	42.40	24.80
قطر	137	34.50	51.70	21.50
سلطنة عمان	149	33.50	39.00	23.20

يلاحظ من الجدول رقم (22) والشكل رقم(41) بأن درجة سلطنة عمان في المؤشر في انخفاض منذ عام 2016م، حيث حصلت على الدرجة (60.13) في عام 2016م إلى أن انخفضت درجتها بمعدل (30.7) درجة في عام 2022م. وأما عن ترتيبها دوليا فقد كان الأفضل في عام 2014م؛ حيث حصلت على الترتيب (99) دوليا إلى وصلت الترتيب (149) دوليا في آخر إصدار للمؤشر.

جدول 22

أداء سلطنة عمان في المؤشر خلال آخر الأعوام

سنة الإصدار	2014	2016	2018	2020	2022
الترتيب دوليا	99	126	116	110	149
الدرجة الكلية	47.75	60.13	51.32	38.4	30.7

شكل 41

نتائج سلطنة عمان في المؤشر خلال آخر خمس سنوات

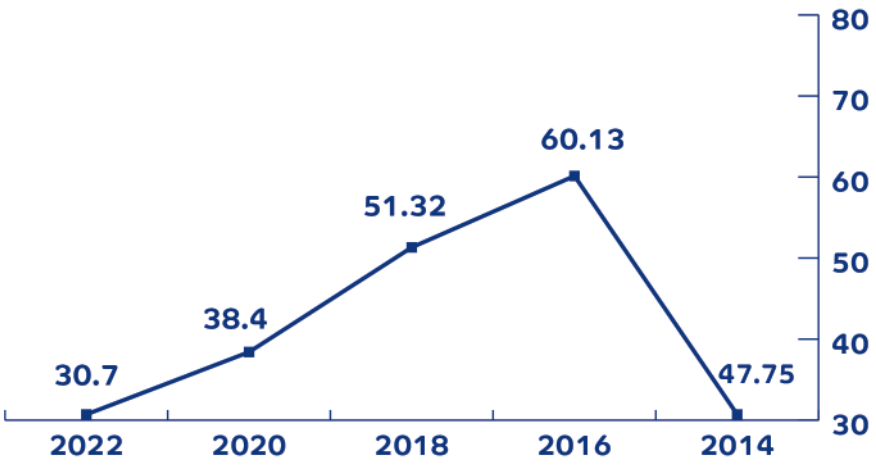

مؤشر
الابتكار العالمي

تصدرت سويسرا دول العالم في المؤشر لعام 2022م وبدرجة (64.6) من (100)، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية والسويد في الترتيب الثاني والثالث على التوالي، فيما جاءت المملكة المتحدة في الترتيب الرابع ونيذرلاند في الترتيب الخامس، والشكل رقم (42) يوضح ذلك.

شكل 42
نتائج الدول الخمس المتقدمة في المؤشر

يوضح الشكل رقم (43) نتائج دول الخليج في المؤشر. حيث يتضح بأن الإمارات العربية المتحدة قد احتلت المركز الأول خليجيا وبدرجة (42.1)، فيما جاءت سلطنة عمان في الترتيب الأخير خليجيا وبفارق (15.3) درجة عن الإمارات العربية المتحدة. كما يلاحظ من الجدول رقم (23) بأن سلطنة عمان قد حصلت على الترتيب الثالث في ركيزة رأس المال البشري والبحث بدرجة (38.90) وعلى الترتيب الرابع في ركيزة تطوير السوق بدرجة (31.17). في المقابل حصلت على الترتيب الأخير خليجا في كلٍّ من ركيزتي: البنية التحتية، والمخرجات المعرفية والتكنولوجية.

شكل 43
نتائج دول الخليج في المؤشر

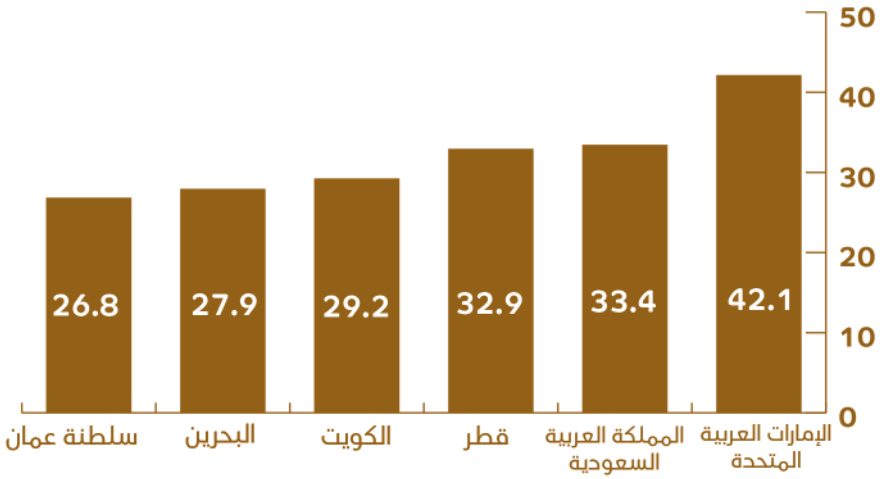

جدول 23
نتائج دول الخليج في الركائز الرئيسية للمؤشر

الدولة	الترتيب دوليا	المؤسسات	رأس المال البشري والبحث	البنية التحتية	تطوير السوق	تطوير التجارة	المخرجات المعرفية والتكنولوجية	المخرجات الإبداعية
الإمارات العربية المتحدة	31	83.45	55.84	63.20	46.37	48.22	23.26	26.43
المملكة العربية السعودية	51	60.65	45.63	47.98	47.01	31.03	20.99	19.52
قطر	52	74.14	34.47	57.08	37.73	25.44	19.70	20.44
الكويت	62	51.01	34.91	53.96	30.67	20.67	20.12	20.36
البحرين	72	71.95	28.14	55.77	30.39	21.98	19.37	9.16
سلطنة عمان	79	59.5	38.90	46.91	31.17	21.56	12.72	15.39

يلاحظ من الشكل رقم (44) بأن الدرجة الكلية لسلطنة عمان في المؤشر منذ عام 2018م في انخفاض؛ إلا أنها ارتفعت في عام 2021م لتصل (29.4)، ثم انخفضت في آخر إصدار للمؤشر. كما يتضح من الجدول رقم (24) بأن درجات سلطنة عمان في الركائز الرئيسية للمؤشر في تذبذب منذ عام 2018م، وأعلى الدرجات حصلت عليها خلال آخر خمس سنوات كان في عام 2019م وفي خمس ركائز وهي: رأس المال البشري والبحث، والبنية التحتية، وتطوير السوق، وتطوير التجارة.

شكل 44
نتائج سلطنة عمان في المؤشر خلال آخر خمس سنوات

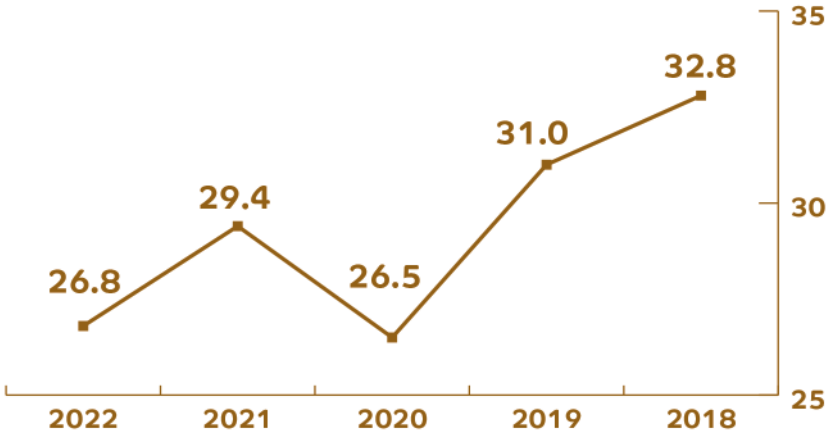

جدول 24
درجات سلطنة عمان في الركائز الرئيسية خلال آخر خمس سنوات

الركائز الرئيسية	2018	2019	2020	2021	2022
المؤسسات	62.1	61.5	61.8	62.3	59
رأس المال البشري والبحث	40.3	43.3	38.1	37.9	38.9
البنية التحتية	48.3	51.3	44.5	45.1	46.9
تطوير السوق	44.9	45.5	40.7	43.2	31.2
تطوير التجارة	21.5	23.8	20.7	20.2	21.6
مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	16.3	12.3	8.4	11.7	12.7
المخرجات الإبداعية	28.1	21.5	15.2	22.5	15.4

مؤشر
جاهزية الشبكات

يوضح الشكل رقم (45) نتائج الدول الخمس المتقدمة في المؤشر لعام 2022م، حيث حصلت الولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب الأول وبدرجة (80.30)، تليها سنغافورة ومن ثم السويد في الترتيب الثالث، وقد حصلت نيذرلاند وسويسرا على الترتيب الرابع والخامس على التوالي.

شكل 45
نتائج الدول الخمس المتقدمة في المؤشر

يلاحظ من الشكل رقم (46) بأن الإمارات العربية المتحدة جاءت في الترتيب الأول خليجيا وبدرجة (65.64) في المؤشر، ومن ثم تليها المملكة العربية السعودية وبدرجة (61.09)، كما جاءت سلطنة عمان في الترتيب الرابع خليجيا وبدرجة (54.72). ويتضح من الجدول رقم (25) بأن سلطنة عمان قد جاءت في الترتيب الثاني من بين دول الخليج في ركيزة الحوكمة وفي الترتيب الثالث في ركيزة المجتمع، في المقابل قد حصلت في كلٍّ من ركيزتي: التأثير، والتكنولوجيا على الترتيب الخامس والسادس على التوالي.

شكل 46
نتائج دول الخليج في المؤشر

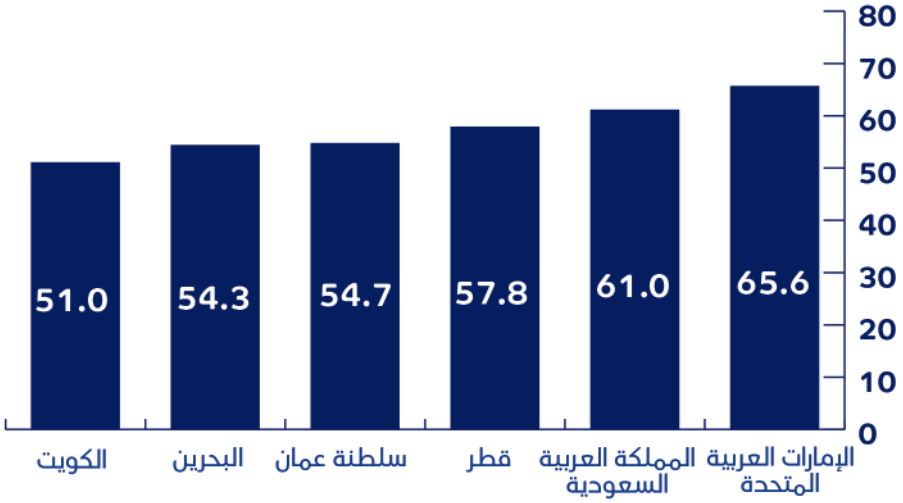

جدول 25
نتائج دول الخليج في الركائز الرئيسية للمؤشر

الدولة	الترتيب دوليا	التكنولوجيا	المجتمع	الحوكمة	التأثير
الإمارات العربية المتحدة	28	61.77	63.71	67.63	69.44
المملكة العربية السعودية	35	55.80	64.57	65.43	58.53
قطر	42	56.02	45.75	71.94	57.75
سلطنة عمان	53	46.61	48.77	68.81	54.69
البحرين	54	51.47	44.26	65.17	56.46
الكويت	63	47.41	46.12	56.43	54.19

يوضح الشكل رقم (47) نتائج سلطنة عمان في المؤشر خلال آخر أربع سنوات في المؤشر. ويتضح من الشكل بأن درجة سلطنة عمان في المؤشر في ارتفاع؛ إلا أنها انخفضت في آخر إصدار للمؤشر. كما يلاحظ من الجدول رقم (26) بأن درجات سلطنة عمان في الركائز الرئيسية في تذبذب خلال آخر أربع سنوات، وأعلى درجة حصلت عليها في ركيزة التكنولوجيا كانت في آخر إصدار للمؤشر، وأما عن ركيزتي: المجتمع، والحوكمة فإن أفضل أداء لها كان في عام 2020م فقد حصلت على الدرجة (50.08) و(72.54) على التوالي.

شكل 47
نتائج سلطنة عمان في المؤشر خلال آخر أربع سنوات

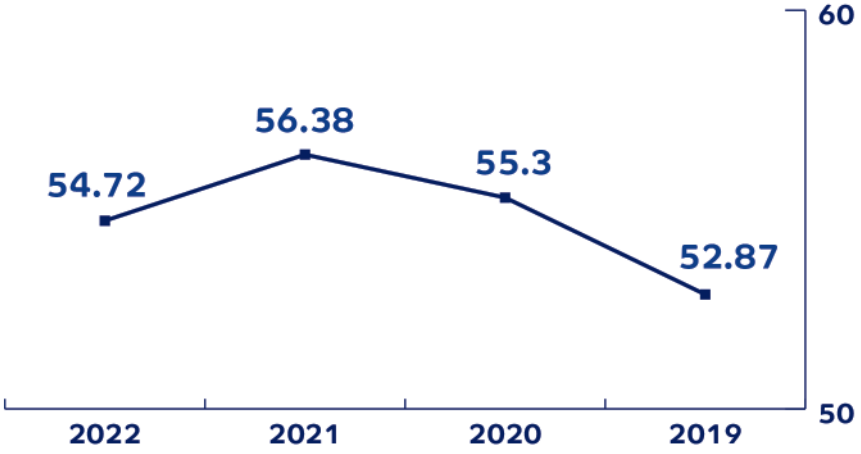

جدول 26
درجات سلطنة عمان في الركائز الرئيسية خلال آخر أربع سنوات

الركائز الرئيسية	2019	2020	2021	2022
التكنولوجيا	43.13	40.34	46.40	46.61
المجتمع	44	50.08	49.97	48.77
الحوكمة	68.11	72.54	68.32	68.81
التأثير	56.25	58.37	60.83	54.69

جهود حكومية
نحو عمان التنافسية

قامت الحكومة خلال العام الماضي 2022م بعدد من الجهود التي من الممكن أن تساهم في تحسين أداء سلطنة عمان في المؤشرات الدولية في الإصدارات المقبلة، منها على سبيل المثال:

مؤشرات بيئة الأعمال والاقتصاد

1. تفعيل مشروع "من أين لك هذا" لجهاز الرقابة المالية والإدارية بالدولة.
2. إطلاق منصة إجادة للتدوير الوظيفي.
3. إطلاق منصة "خطى" من قبل البرنامج الوطني للتشغيل، وهي منصة للإرشاد المهني تربط الباحث عن عمل بأصحاب العمل.
4. استحداث مديرية عامة تعنى بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في هيئة تنظيم الخدمات العامة تحت مسمى "مديرية الطاقة المستدامة".
5. تمكنت سلطنة عمان من سداد (3) مليارات ريال عُماني من الدَيْن العام خلال عام 2022م، لينخفض الدَيْن العام من 20.8 مليار (نحو 70% من الناتج المحلي) إلى 17.7 (نحو 43% من الناتج المحلي).
6. مراجعة عدد من رسوم الخدمات الحكومية، حيث بلغ عدد الرسوم المخفضة والملغاة والمدمجة (845) رسما من أصل (1647) رسما كما أُضيفت (37) خدمة جديدة لتسهيل بيئة الأعمال وجعلها أكثر مرونة.

مؤشرات الحوكمة والشفافية

1. إعادة هيكلة الجهاز الإداري بهدف تحسين كفاءة الأداء الحكومي وخفض مستوى المديونية للموازنة العامة للدولة.
2. إصدار عدد من المراسيم السلطانية المتعلقة بالحوكمة منها: إصدار نظام المحافظات، وإصدار نظام جهاز الاستثمار العماني، وإصدار نظام غرفة تجارة وصناعة عمان، وتعديل دور مجلس المناقصات، وتنظيم إدارة شؤون القضاء.

تابع/ مؤشرات الحوكمة والشفافية

3. أصدر جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة "ملخص المجتمع" للمرة الثانية عن نتائج أعماله بما تضمنه تقريره السنوي لعام 2021م بما يعزز الشفافية والإفصاح.
4. إطلاق برنامج "إقامة مستثمر" بهدف جلب الاستثمارات النوعية في قطاعات التنويع الاقتصادي والمساهمة في خلق فرص عمل.
5. إصدار مرسوم سلطاني رقم 10/2023 بتخصيص أراضٍ لأغراض مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر.
6. إنشاء محمية المتنزه الوطني الطبيعي في محافظة مسندم.
7. إعلان عام 2050 عام الحياد الصفري لسلطنة عمان.
8. إعداد مسودة استراتيجية سلطنة عمان للبيئة.
9. إطلاق مشروع الهيدروجين الأخضر.

مؤشرات التقنية والابتكار

1. تدشين البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي الذي يشمل عدة برامج تنفيذية وهي: برنامج التجارة الإلكترونية، برنامج الأمن السيبراني، وبرنامج التحول الرقمي الحكومي، وبرنامج قطاع الفضاء، وبرنامج الصناعة الرقمية، وبرنامج البنى الأساسية التقنية، وبرنامج الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، وبرنامج التكنومالية.
2. تخفيض رسوم المعاملات المرتبطة بالملكيات الفكرية، وتسهيل إجراءات تسجيل الملكيات الفكرية بالمنظومة الجديدة.
3. إصدار قانون حماية البيانات الشخصية.
4. زيادة الدعم المالي المخصص للبحث العلمي والتطوير من قبل القطاع الخاص.

مؤشرات التنمية البشرية

1. تخصيص (28) موقعًا لإنشاء مشروعات زراعية وسمكية في مختلف محافظات سلطنة عمان بقيمة إجمالية بلغت أكثر من (33) مليون ريال عماني وبمساحة تتجاوز (8) ملايين متر مربع.
2. توقيع (3) اتفاقيات لتنمية القطاع السمكي بقيمة جاوزت (5.7) مليون ريال عماني وتشمل الاتفاقية الأولى إنشاء سوق للأسماك بميناء الصيد البحري بخصب، فيما تضمنت الاتفاقية الثانية إنشاء كواسر أمواج بقريتي الجري وغمضاء بولاية بخا، وشملت الاتفاقية الثالثة تطوير مرسى الصيادين بمنطقة خور الحجر بناية رأس الحد بولاية صور.
3. افتتاح مشروع استزراع الصفيلح العُماني لشركة عمان لتربية الأحياء المائية بتكلفة إجمالية تصل إلى (10) ملايين ريال عُماني وبطاقة إنتاجية تبلغ (600) طن سنويًّا.
4. الإعلان عن مبادرة استقرار أسعار القمح (الطحين) ومبادرة دعم الأعلاف الحيوانية.
5. قيد اعتماد منظومة قانون الحماية الاجتماعية.
6. إطلاق خدمة إلكترونية متخصصة تحت مسمى "مرصد"، تسعى لتوفير بيانات مفصلة لمتخذي القرار حول سوق العمل، والباحثين عن عمل، والطلبة الدارسين في مختلف المؤسسات التعليمية.

تنافسية عُمان.. ماذا قالوا عنها؟

(جميع المقالات في هذا القسم تعبر عن رأي كُتّابها)

د. خلف بن مرهون العبري

أستاذ مشارك بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس، وأستاذ زائر بجامعة تورنتو بكندا (2022-2023)، حاصل على جائزة المواطن العالمي من مركز آسيا والمحيط الهادي للتربية من أجل التفاهم الدولي بكوريا عام 2019، وجائزة الباحث المجيد في 2022 من جامعة السلطان قابوس. مهتم في علوم التربية من أجل المواطنة العالمية، وتدويل التعليم، والتصنيف العالمي للجامعات، وعولمة السياسات التعليمية، والتعليم العالي.

المؤشرات الدولية في التعليم:
الأهمية والتفعيل

أيقنت حكومة سلطنة عمان الدور المهم للتعليم في بناء الإنسان، وجعلته أولوية وطنية من أجل تحقيق التنمية الشاملة المتكاملة والمستدامة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وهذا ما دفع الحكومة للاهتمام البالغ بمسيرة التعليم ورفدها بكل الممكنات لتحقيق الجودة والتقدم. إن المتتبع لهذه المسيرة التعليمية ليدرك أن الحكومة قد سعت لأن يلبي التعليم المتطلبات الوطنية وخصوصا مع بدايات النهضة، فقد نشرت التعليم في أرجاء الوطن وفتحت المدارس في أرجاء المعمورة، وأسست نظام التعليم العالي بجامعاته الحكومية والخاصة. ومع المتغيرات السريعة وعصر التكنولوجيا وتسارع المعلومات وما فرضته العولمة كان لزاما أن تتواءم منظومة التعليم في سلطنة عمان مع هذه المجريات، ومع ما تتطلبه المنظمات الدولية، فبدأت سلطنة عمان باكرا في استخدام المؤشرات الدولية التعليمية، وهذا ما أكدت عليه رؤية عمان 2040 باستخدامها للمؤشرات الدولية كدلالة للتطور والجودة. وتأسيسا لما سبق: ما أهمية المؤشرات التعليمية الدولية لسلطنة عمان؟ وكيف يجب علينا استخدامها وتفعيلها لمواصلة خدمة مسيرة التعليم في ظل القيادة الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله- الذي يقود زمام النهضة المتجددة؟

المؤشرات التعليمية الدولية هي مؤشرات وضعتها منظمات أو جهات عالمية أو شركات تخصصية في التعليم، تقيس مدى تقدم الدول في الجوانب الرئيسية للتعليم، والتي تؤثر على انتشار التعليم وجودته، مما يسمح لهذه الدول بمتابعة ومراقبة وتقييم وضع أنظمتها التعليمية على مستوى العالم، وتمنح هذه المؤشرات الدولية البلدان توصيفا لما أحرزته أنظمتها التعليمية في الجوانب التي تقيسها المؤشرات – مثل مؤشر الالتحاق بالمدارس حسب المستوى، والإنفاق العام على التعليم، ومحو الأمية، وأداء الطلبة- لكي تعمل على تبني خطط وسياسات ومناهج إصلاحية للتقدم في جودة التعليم، ومن المؤمل أيضا أن تهدف هذه المؤشرات الدولية لإعطاء

أصحاب القرار وأصحاب المصلحة من معلمين وأكاديميين وأولياء أمور وغيرهم في الدول تقريرا عن أداء النظام التعليمي، مما يساهم في مناقشة الوضع الراهن للنظام التعليمي وإمكانية خلق رؤى وتحسينات للنظام. وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة في هذه المؤشرات ليس إلزاميا وإنما تنتهجه الدول من أجل تحسين جودة أنظمتها التعليمية ومجاراة التطور المتسارع في الأنظمة التعليمية الأخرى حول العالم، وعلى سبيل المثال تشارك سلطنة عمان في العديد من المؤشرات التعليمية التي ترعاها منظمة اليونسكو كمؤشرات تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والذي يركز على جودة التعليم، وأيضا المشاركة في الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم (TIMSS) التابع للجمعية الدولية لتقويم التحصيل التربوي (IEA).

ووفقا لما تم ذكره، فإن سلطنة عمان تدرك أهمية المشاركة في مثل هذه المؤشرات الدولية، وهذا ما انتهجته حكومة مولانا جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله-، حيث تم التأكيد على استخدام هذه المؤشرات الدولية في رؤية عمان 2040 وفي خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025). ففي رؤية عمان 2040، استخدمت المؤشرات الدولية في التعليم في وضع الأداء المستهدف في 2030 و2040، وذلك بعد تحليل الواقع مع تحديد بيانات خط الأساس الذي حققته سلطنة عمان في هذه المؤشرات الدولية عند صياغة الرؤية. ومثالا على ذلك، أُستخدم مؤشر تنمية التعليم للجميع للمعايرة في جودة التعليم، حيث كان خط الأساس هو تصنيف سلطنة عمان في المرتبة 51 من 92، وتستهدف الرؤية أن تكون سلطنة عمان من أفضل 20 دولة بحلول 2030، ومن أفضل 10 دول بحلول 2040. وفي خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021-2025) تم استخدام المؤشرات الدولية للتعليم -كما في القطاعات الأخرى- في توضيح ترتيب سلطنة عمان عالميا، وتحليل الوضع الراهن للنظام التعليمي من خلال استخدام هذه المؤشرات الدولية كمقياس لأداء النظام التعليمي، وتحليل التحديات والفرص، وبالطبع فإن هذه المؤشرات ساهمت في وضع أهداف استراتيجية للوصول لمراتب معينة، وهنا يتجلى المبتغى من المشاركة الطوعية في مثل هذه المؤشرات الدولية، وذلك؛ لتشخيص وضع النظام التعليمي، وصياغة أهداف وخطط واستراتيجيات وسياسات تطويرية للارتقاء بالنظام التعليمي.

ولكننا نأمل ألّا تكون هذه المؤشرات الدولية غاية في ذاتها، وإنما وسيلة تستخدمها الحكومة والجهات المعنية بالتعليم للتشخيص وللارتقاء بالمنظومة وتحسين جودتها، حيث أن هذه المؤشرات لا تستطيع دوما مراعاة العوامل والسياقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للبلدان، مما يؤدي في بعض الأحيان لسوء فهم وتفسير هذه المؤشرات من قبل العامة، والمسارعة بمقارنة سلطنة عمان بالدول الأخرى في أداء نظامها التعليمي. فلكل بلد سياقها المختلف والمتفرد الذي ينبثق من تأريخها وثقافتها

ودينها وثوابت مجتمعها، وهذا ما لا تستطيع الدراسات والمؤشرات الدولية مراعاته لكل دولة، وهنا يجب التأكيد بأن ذلك لا يمنع من استخدام هذه المؤشرات الدولية للتشخيص وتقييم منظومة التعليم والمقارنة مع بعض الدول التي تتشابه في السياق؛ من أجل وضع خطط تطويرية تساهم في تحسين مدخلات وعمليات ومخرجات النظام التعليمي.

ومما يجب التأكيد عليه أيضا أن تكون المؤشرات الدولية أحد المصادر في تحليل الوضع وصنع السياسات والقرار التعليمي في سلطنة عمان، بحيث لا يعتمد عليها كليا، وإنما يتم استخدامها مع مؤشرات محلية وفق السياق العماني، وهذا ما وجدناه مسلوكا من قبل الحكومة والجهات المشرفة على التعليم في سلطنة عمان، حيث يتم ربط المؤشرات الدولية وقراءتها وفق البيئة والثقافة العمانية، ووفق متطلبات النهضة واحتياجات الوطن. وهنا نشير بأن مثل هذه المؤشرات الدولية لو لم تتم قراءتها وفق السياق المحلي فإنها ستكون مضللة، ولربما ستقود لوضع خطط وأهداف لا تتناسب واحتياجات البلد، وعلى سبيل المثال، مرت النهضة التعليمية بسلطنة عمان بمراحل مختلفة منذ 1970 بدأت بالجوانب الكمية لنشر رقعة التعليم، وتلتها مراحل نوعية لتجويد التعليم وفق متطلبات التنمية والمتغيرات الدولية المتسارعة، مما يحتم أن تكون هذه المؤشرات مصدرا من مصادر التطوير وليس الوحيد إلى جانب مصادر محلية وسياقية أخرى.

وفي الختام، نود التذكير بأن هذه المؤشرات الدولية هي سعي حثيث من قبل الحكومة لدفع الجهات المشرفة على التعليم للعمل على التشخيص المستمر لتحديات النظام التعليمي، والعمل على سد الفجوات وتجويد النظام التعليمي بما يتناسب والاحتياجات المحلية ووفقا للمتغيرات والتطورات العالمية المتسارعة. إن هذه المؤشرات الدولية مما لا شك فيه إذا تمت قراءتها واستخدامها بالشكل الصحيح ستسهم في تنمية البلد، وستضع عمان في مصاف الدولة المتقدمة كما تبنتها رؤية عمان 2040، وأراد لها مجدد النهضة، صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق-أعزه الله-.

أ.عاصم بن سالم الشيدي

رئيس تحرير جريدة عمان، يعمل في جريدة عمان منذ 2008م، نشر مقالات في مجلات وصحف عربية في مجالات السياسة والثقافة. صدر له ثلاثة كتب: "لا أريد لهذه الرحلة أن تنتهي"، و"رأيت الأضواء مطفأة" في أدب الرحلات، و"تكلم لأراك.. حوارات في الثقافة والفكر". عضو في الجمعية العمانية للكتاب والأدباء، وجمعية الصحفيين العمانية. شارك في تغطية الكثير من الأحداث الثقافية والسياسية في سلطنة عمان والوطن العربي.

مؤشر الحريات الصحفية.. الشر الذي لا بد منه!!

لن تهتم دول مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا ونيخرلاند "هولندا سابقا" عندما تصنف في مؤشر حرية الصحافة في العالم في مراتب تعدُّ متأخرة؛ لأنها تعلم يقينا أن هذا التصنيف لن ينعكس سلبا على اقتصادها أو على سياساتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، فلن تعمد دولة من الدول على وضع شرط تحسين حرياتها الصحافية عندما تريد أن تُبرم مع أي من هذه الدول أو غيرها من الدول "الغربية" أي صفقة تجارية لبيع الطاقة الأحفورية أو حتى طاقة الهيدروجين الأخضر! وقد سجلت هذه الدول تراجعا في ترتيبها على مؤشر حرية الصحافة الذي أصدرته في مايو الماضي منظمة "مراسلون بلا حدود".. لكن دول الشرق الأوسط أو حتى الشرق الأقصى سيكون تأثير هذه التقارير عليها كبيرا جدا وسيتم توظيفه سياسيا في جميع المناسبات التي تخص هذه الدول، ولذلك؛ يتحول التقرير إلى سيف مسلط على دول دون غيرها.

ويتحول التقرير المسيس في الأساس إلى معيار سياسي ديمقراطي، واقتصادي استثماري تتضح أهميته بالنسبة لدول الشرق عند إبرام صفقات التسلح العسكري أو التموين الغذائي أو للضغط على دولة من الدول كما حدث في تجارب كثيرة بالنسبة لدول خليجية وعربية. وتتحول تقارير المنظمات المعنية بالصحافة وحرياتها من تقارير تبدو في ظاهرها مهنية وهدفها خدمة الصحافة إلى تقارير سياسية تزيد من مأزق الصحافة بل وتسهم في الحد من حرياتها من حيث تدري أو لا تدري. ووسط كل هذا يبقى الجدل قائما بين الأوساط السياسية وكذلك الصحفية حول حقيقة هذه التقارير والمعايير التي تكتب بها.

ورغم غياب اليقين حول مصداقية هذه التقارير، سواء كان ذلك في الشرق أو في الغرب إلا أن أهميتها في منطقة الشرق الأوسط تبقى عالية لأسباب كثيرة ليس آخرها الصورة النمطية المرسومة لوضع الصحافة في هذه المنطقة ولوضع الحريات فيها، الأمر الذي يحتم علينا ضرورة أن نولي هذه التقارير عناية خاصة ونسعى إلى تحسينها وتحسين أحوال الصحافة في بلداننا ورفع سقف الحريات فيها ولكن بقناعات داخلية وليس نتيجة

ضغوطات غربية خارجية. لكن ما أهم المعايير التي تعتمدها هذه المنظمات في بناء مؤشراتها السنوية؟ قد يستغرب البعض أن الدول التي تتربع على قمة مؤشر حرية الصحافة صحفها لم يسمع بها أحد على الإطلاق.. هل سمع أحد منا باسم صحيفة نرويجية من قبل أو دينماركية أو سويدية أو قرأ مقالا أو تحقيقا مترجما عنها؟ شخصيا رغم سنوات عملي الطويلة في الصحافة لم أسمع بشيء من هذا من قبل ولم يحدث أن وجدت وكالة من وكالات الأنباء تستشهد أو تنقل حوارا أو خبرا منشورا في صحيفة من صحف هذه الدول، ولكن النرويج تتربع على قمة مؤشر حرية الصحافة تليها الدنمارك ثم السويد ثم إستونيا ثم فنلندا. ورغم أن الصين تأتي في ذيل قائمة المؤشر إلا أن مقالات تنشر في صحفها تترجم إلى لغات عدة وتكاد وكالات الأنباء تستشهد بما ينشر في صحفها وفي صحف إيران التي تسبق الصين في القائمة. والأغرب من كل هذا أن بريطانيا التي تنشر فيها صحيفة الجارديان والتايمز والاندبندنت تأتي في المرتبة رقم 24 (كانت في المرتبة رقم 40 في تقرير عام 2018) بل وعدّتها تقارير صحفية أسوأ دولة في أوروبا الغربية في حرية الصحافة! والولايات المتحدة الأمريكية التي تُنشر فيها صحيفة نيويورك تايمز وواشنطن بوست ومجلة نيويوركر تأتي في المرتبة رقم 42 عالميا! وتراجعت ألمانيا ثلاثة مراكز لتحل في التقرير الأخير الذي أصدرته منظمة مراسلون بلا حدود في المرتبة رقم 16.

وتضع منظمة مراسلون بلا حدود خمسة معايير تنطلق منها في بناء تقاريرها، وهي: معايير سياسية، واقتصادية، وكذلك الإطار القانوني، والسياق الاجتماعي، ثم السلامة والأمن. والواضح أنه ليس من بين هذه المعايير معيار مهني يعنى بالصحف نفسها وبما تنشره، ومستوى المهنية فيها. في الوقت نفسه تختلف بقية المعايير من دولة لأخرى وكذلك يختلف الإطار القانوني والاجتماعي.

وعلى سبيل المثال لا الحصر لا يمكن لصحيفة عربية أن تتبنى قضية اجتماعية مثل قضية المثلية الجنسية التي تتبناها بشكل واضح الصحف الغربية، وينبع ذلك التبني من ثقافة المجتمع نفسه والسياق السياسي في تلك الدولة. هذا الأمر ينعكس سلبا على مؤشرات الدول العربية! وعلى هذه القضية يمكن القياس في القضايا الأخرى التي تنبع من ثقافة المجتمعات وليس لها علاقة بحقيقة الحريات العامة أو الحريات الصحفية.

هناك أمر آخر ولكنه مهم جدا ويتمثل في الجهة التي تعد التقارير.. فعلى سبيل المثال تسند تعبئة الاستبانات التي على أساسها تُبنى المؤشرات إلى شخصيات ليس لها علاقة حقيقية بالشأن الصحفي، كأن تكون شخصيات تعيش في دول غربية نتيجة مواقف سياسية أو اجتماعية أو حتى قضائية، وفي الكثير من الحالات تسند إلى شخصيات تصنف نفسها على أنها شخصيات "معارضة" سواء كانت معارضة حقيقية أو معارضة تكسّبية، الأمر الذي يفهم منه مباشرة مسار ما سيرد في تلك

الاستبانات، في وقت يغيب عن المشهد الأكاديميون والصحفيون أنفسهم وكذلك جمعيات المجتمع المدني حتى المتخصص منها كما هو الحال مع الجمعية العمانية للصحفيين التي أكدت أكثر من مرة أنها لم تكن طرفا في كتابة أي تقرير في سياق مؤشرات الحريات الصحفية.

ورغم كل هذا المشهد الذي يبدو قاتما ومسيسا إلى أبعد حد إلا أنه لا يعفينا من مراجعة حالة الحريات الصحفية في بلدنا سلطنة عمان وفقا للمعايير التي تتبعها منظمة "مراسلون بلا حدود" أو حتى منظمة "الخط الأمامي" أو "هيومن رايتس ووتش" أو أي منظمة أخرى تكون معنية بإصدار تقارير حول حرية الصحافة في العالم إذا ما كانت تلك المراجعة لا تتعارض مع ثوابت المجتمع وقيمه ومبادئه والمبادئ الموجهة لسياسة الدولة ونظمها وقوانينها وتساهم في بناء صحافة قوية قادرة على المساهمة في البناء الداخلي للبلد ودعم مشاريع الاستدامة. والمعلوم، أيضا، أن حرية الصحافة دائما من شأنها أن تمتص غضب عموم الناس، وتشعرهم بنوع من الأمن النفسي الداخلي وأن قضاياهم مطروحة للنقاش. ورغم الدور الكبير الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي إلا أنها لم تستطع أن تشعر الناس بهذا النوع من الأمن النفسي عند مناقشة قضاياهم العامة بالقدر نفسه الذي يشعرونه عند مناقشتها في الصحافة. وهذا النوع من الثقة غير المعلنة قد تكون الطريق التي بها يمكن ردم أي هُوة قد تحدث بين المواطنين وبين إعلامهم الرسمي أو الخاص.

وفي الختام يمكن القول إنه رغم عدم اليقين من مصداقية تقارير حرية الصحافة والشكوك الكبيرة التي تدور حولها إلا أنها -للأسف الشديد- تلعب دورا في السياق السياسي والاقتصادي ويتم الاستناد إليها في بناء تصور المستثمرين ناهيك عن الضغوطات السياسية التي تمارس باسمها.

د.بشار صبح

خبير اقتصادي بوزارة الاقتصاد، يمتلك خبرة تزيد عن 20 عامًا في السياسات الكلية والتخطيط الاستراتيجي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما ساهم سابقا في تطوير وصياغة رؤية عمان 2040 التي تمثل الخطة الوطنية الشاملة للتحول الاقتصادي. كان أحد مؤسسي ونائب رئيس مجلس الإدارة لشركة الاعتماد الدولي الاستثماري بالأردن وهي إحدى الشركات الرائدة في مجال الخدمات المالية العالمية. نفذ العديد من الأوراق والدراسات مع مجموعة كبيرة من المنظمات الدولية والمحلية، وساهم في العديد من المنشورات عن الاقتصاد الأردني.

المؤشرات الدولية.. أداة لقياس الأداء الاقتصادي

تقوم العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية، وبشكل سنوي، بإصدار التقارير والمؤشرات الدولية التي باتت تحظى باهتمام كبير من قبل راسمي السياسات، وصناع القرار، والقيادات في الأجهزة الإدارية للدولة. وتنبع أهمية هذه الإصدارات كونها تسعى لتقييم الأداء ورصد التقدم المحرز في مختلف المجالات التنموية لغالبية دول العالم، كما تمثل مقارنة مرجعية رئيسية توضح أين تقف الدول وإلى أين تتجه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية والسياسية. كما تتيح هذه التقارير والمؤشرات رصد التطور الحاصل، والتعرف على نقاط القوة للبناء عليها، ونقاط الضعف ومكامن الخلل لمعالجتها. ومن ناحية أخرى، فإن أهمية هذه المؤشرات تتعاظم نتيجة لاعتماد المستثمرين والشركات متعددة الجنسيات عليها في اتخاذ قرارهم حيال وجهاتهم الاستثمارية. وتشتمل قائمة أبرز هذه الإصدارات على: مؤشر التنافسية العالمي، ومؤشرات الحوكمة العالمية، ومؤشر الابتكار العالمي، ومؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومؤشر التعقيد الاقتصادي ومؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر سهولة ممارسة الأعمال الذي توقف إصداره، وغيرها العديد من المؤشرات والتقارير التي لا تقل أهمية عما تم ذكره.

وتبحث العديد من هذه الإصدارات في تقييم قدرات الدول على جذب الاستثمار، وكذلك قدراتها في تطوير الاقتصاد وتحسين استدامته، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار، وتنمية القدرات والكفاءات الوطنية. حيث تشتمل مؤشرات هذه الإصدارات على متغيرات كمية ونوعية، وعلى آراء شريحة أصحاب الأعمال وكذلك المواطنين لتشكل في مجملها مرتبة الدولة بين دول العالم.

وقد أولت سلطنة عمان جل اهتمامها بهذه المؤشرات والتقارير منذ فترة طويلة، كما عملت الحكومة على حوكمة الجهود الرامية إلى تحسين مرتبة عمان في هذه المؤشرات والتقارير، حيث تم تشكيل اللجنة الوطنية للتنافسية في مطلع العام 2017م،

واعتمدت اللجنة في أول اجتماعاتها إنشاء المكتب الوطني للتنافسية، الذي يهدف إلى تشجيع التنافسية بين مختلف القطاعات وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع الاستثمار. ويعمل المكتب الوطني للتنافسية على رصد وتوثيق وتحليل عدد من المؤشرات والتقارير الدولية المهمة؛ بهدف الوقوف على أداء الدولة التنافسي في إطار التوجهات الاستراتيجية لرؤية عمان 2040 والخطط والاستراتيجيات التنموية، إلى جانب تنسيق الجهود الوطنية مع مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص وصولا إلى تحسين مؤشرات الدولة في هذه التقارير الأمر الذي يساهم في رفع درجة تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانة سلطنة عمان في المحافل الدولية.

وفي هذا السياق، نلقي الضوء على أداء سلطنة عمان في أحد أهم المؤشرات الدولية وهو مؤشر التعقيد الاقتصادي؛ نظرا لارتباطه بأحد أهم التوجهات الاستراتيجية والتي اعتلت سلم أولويات الخطط التنموية الطويلة والمتوسطة الأجل والمتمثلة بالتنويع الاقتصادي. ويقدم هذا المؤشر نظرية بديلة حول آفاق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على المعرفة الموجودة في المجتمع. وتكمن أهمية مؤشر التعقيد الاقتصادي في تأثيره على هيكل ومستويات الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير الأدبيات الاقتصادية إلى علاقة إيجابية بين إجمالي الناتج المحلي ودرجة التعقيد الاقتصادي للدولة. ويعد مؤشر التعقيد الاقتصادي مقياسا للمعرفة الإنتاجية الموجودة في المجتمع التي يتم ترجمتها على شكل سلع وخدمات ينتجها ويصدرها الاقتصاد. وبهذا التوصيف، فإن هذا المؤشر يقيس مدى قدرة الدولة على تنويع الأنشطة الاقتصادية. وتعتمد درجة التعقيد الاقتصادي، على عاملين أساسيين، الأول: هو درجة تنوع سلة المنتجات والصادرات الصناعية، التي تعكس المعرفة الإنتاجية للمجتمع، حيث يشير عدد المنتجات التي يقوم الاقتصاد بإنتاجها وتصديرها إلى تنوع المعرفة الإنتاجية التي تمتلكها الدولة. والآخر هو مدى تطور وتعقد تلك المنتجات المصدرة والتي عادة ما يتم قياسها بندرة هذه المنتجات في أسواق الصادرات. وعليه، فإنه كلما ارتفع تنوع المنتجات المصدرة وندرتها، ارتفعت درجة تعقيد الاقتصاد. ويمكن القول بأن خارطة فضاء المنتجات التي تم تطويرها ضمن هذا المؤشر، تعد من أهم الإسهامات الحديثة، حيث توضح هذه الخريطة درجة التشابه بين المنتجات من حيث المعرفة الإنتاجية اللازمة لإنتاجها وتصديرها، الأمر الذي يعمل على تحديد أنواع المعارف لإنتاج منتجات جديدة معتمدة على المعارف السابقة.

وعلى صعيد أداء الاقتصاد العماني في مؤشر التعقيد الاقتصادي، يمكن القول بأنه لم يطرأ أي تحسن يذكر خلال العقدين الماضيين، حيث احتلت سلطنة عمان المرتبة 74 من أصل 96 دولة في عام 2000، لتتراجع إلى المرتبة 88 من أصل 124 دولة في العام 2010. في حين تشير بيانات العام 2020 إلى عودة سلطنة عمان إلى المرتبة 73 من أصل 127

دولة. ويعد أداء سلطنة عمان في هذا المؤشر، هو الأضعف، مقارنة بنظرائها من الدول الخليجية، حيث تقدمت الدول الخليجية ما بين عامي 2000 و2020 في هذا المؤشر بدرجات وصلت إلى 14 درجة كما هو الحال في السعودية لتصل إلى المرتبة 32 في العام 2020، ونحو 24 درجة كما هو الحال في قطر التي تحتل المرتبة 62 خلال العام ذاته. في حين احتلت كلٌّ من الإمارات والكويت المرتبة 51 و56 في العام 2020، مقارنة مع المرتبة 73 و72، على الترتيب، في العام 2000.

إن الاستمرار في التركيز على المنتجات التقليدية، بالرغم من ارتفاع قيمة صادراتها في السنوات الأخيرة، يفسر، بشكل كبير، الأداء السلبي للاقتصاد الوطني في هذا المؤشر، وذلك؛ نتيجة لمحدوديتها وانخفاض درجة تعقيدها، كما إن الاستمرار في تصدير العديد من السلع كمواد خام يحد من درجة تعقيدها. ويمكن للعديد من هذه السلع أن تساهم في زيادة مستوى التعقيد الاقتصادي إذا ما تم تطوير الصناعات المعتمدة عليها لإنتاج سلع جديدة. الأمر الذي يؤكد ضرورة دعم وتحفيز الصناعات ذات التعقيد الأكبر في مخلف القطاعات، إلى جانب إضافة عدد جديد من السلع لرفع درجة تنوعها. وتشير الأدبيات الاقتصادية، إلى أن إتاحة الفرص للاستثمار الأجنبي في القطاعات الصناعية من شأنه أن يراكم المعارف الإنتاجية الجديدة في الاقتصاد الوطني، كما أن استقطاب الكفاءات ورواد الأعمال ونقل التكنولوجيا الصناعية يسهم في زيادة عدد المنتجات ورفع درجة تعقيدها.

ويوفر التحليل المعمق لمحاور هذا المؤشر، القدرة على تحقيق مكاسب سريعة من خلال تحديد السلع الجديدة التي يمكن إنتاجها وتصديرها بسهولة، كونها لا تحتاج إلى جهود وكلف كبيرة نتيجة لتوافر المعرفة الإنتاجية في إنتاج سلع مشابهة. إلى جانب القدرة على تحقيق المكاسب متوسطة وطويلة الأجل من خلال تحليل أنواع السلع التي لا نقوم بتصديرها في الوقت الحالي، ولكنها تمثل آفاقا واعدة لإنتاجها وتصديرها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر لا يساعد الحكومات وصانعي السياسات فحسب، بل يخدم أيضا شرائح واسعة من القطاع الخاص والمستثمرين من خلال التعرف على أنواع السلع الواعدة التي يمكن إنتاجها وتصديرها مستقبلا.

وعلى صعيد خيارات السياسة التي يجسدها هذا المؤشر، فإنها تتثمل في حلحلة التحديات التي تعاني منها القطاعات ذات الإنتاجية المرتفعة، وتحفيز فرص الاستثمار والإنتاج والتصدير خارج القطاع النفطي، وتسريع الخطى في عملية التحول الرقمي وتمكين القطاعات الاقتصادية من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة أساسية للابتكار والقدرة التنافسية، من خلال الإدماج الرقمي لشركات الأعمال والأفراد. إلى جانب ذلك، يعد تطوير رأس المال البشري، وتعزيز إنتاجية العمل من خلال تنمية المهارات في مختلف المجالات، من الركائز الأساسية لتنويع وتطوير الهياكل الإنتاجية للاقتصاد.

وفي مسار لا يقل أهمية عن هذه المقترحات، فإن الاستمرار في تحسين بيئة الأعمال، وتسهيل إجراءات التصدير، وتصميم برامج تحفيز الصادرات وتمكين القطاع الخاص من الولوج للأسواق الدولية، وتنمية وتطوير القدرات الوطنية والمؤسسية تعد ضرورية للمساهمة في رفع درجة تعقيد الاقتصاد الوطني.

إن الاستمرار في إيلاء الأهمية القصوى لهذه المؤشرات الدولية بالرصد والدراسة والتحليل، يمكننا من تحديد العديد من نقاط القوة ومكامن الخلل بهدف وضع خارطة طريق تشتمل على الخطط والإجراءات والتدابير التنفيذية لتحسين ترتيب سلطنة عمان في المؤشرات والتقارير الدولية المختلفة، مما يسهم في رفع درجة تنافسية الاقتصاد الوطني وبما ينعكس على تجويد مخرجات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والتي تهدف أساسا إلى رفع مستوى معيشة المواطنين.

د. ريّـــا بنت سالم المنذرية

عضـو مجلـس الدولـة، وأسـتاذ مشـارك بكليـة التربيـة بجامعـة السـلطان قابـوس، وعضـو مجلـس أمنـاء جامعـة نـزوى، وعضـو فخـري فـي صالـون المواطنـة الثقافـي. مثلـت سـلطنة عمـان فـي مؤتمـر تمكيـن المـرأة العربيـة المبدعـة الـذي أقيـم فـي العاصمـة الموريتانيـة نواكشـوط فـي نوفمبـر 2021م، ومؤتمـر الإيسـيكو "المـرأة واللغـة العربيـة" الـذي أقيـم افتراضيًّـا فـي ديسـمبر 2021م، كمـا مثلـت المجموعـة العربيـة فـي منتـدى البرلمانييـن الشـباب لفترتيـن متتاليتيـن وحاصلـة علـى الجائـزة الوطنيـة للبحـث العلمـي لعـام 2016م، ومهتمة بقضايا التعليم والشباب والمسؤولية المجتمعية.

تأثير المؤشرات والتقارير الدولية في سياسات الدولة وتشريعاتها وأنظمتها

عنـد الحديـث عـن مقومـات تقـدم أي دولـة وتنفيـذ خططهـا التنمويـة الوطنيـة لا بـد مـن التركيـز علـى المنطلـق الأساسـي فـي ذلـك، وهـو منطلـق يرتكـز علـى الجانـب القيمـي ذي العلاقـة بالمفهـوم العـام للمسـؤولية ومـا ينطـوي فيـه مـن أخلاقيـات مهنيـة تفـرض تغليـب الصالـح العـام علـى أي اعتبـارات شـخصية، وهنالـك موجـه عـام أكـده جلالـة السـلطان قابـوس بـن سـعيد (طيـب الله ثـراه) عندمـا قـال: "إذا أدى الموظفـون واجباتهـم بأمانـة بعيـدا عـن المصالـح الشـخصية سـعدوا وسـعدت البـلاد بهـم"، وهـو موجـه لا يختلـف عليـه اثنـان خاصـة إذا مـا تـم إسـقاطه علـى القِيَـم المؤسسـية- بـشكل عـام- وقيـم مسـؤوليها علـى وجـه التحديـد.

وانطلاقـا مـن دور المؤشـرات -بـشكل عـام- فـي تحديـد التقـدم أو التراجـع لأي دولـة مـا فـي فـي مجـالات بعينهـا؛ بـات مـن المهـم بـمكان تبيـان تأثيرهـا علـى الـدول فـي تلـك المجـالات التـي تسـتهدفها ومـن بينهـا المجـال السياسـي المتمثـل -فـي بعـض أبعـاده- فـي سياسـات الدولـة وتشـريعاتها وأنظمتهـا. ومـن المهـم بدايـةً تحديـد ماهيـة الجوانـب السياسـية التـي تتناولهـا المؤشـرات والتقاريـر الدوليـة؛ حيـث تعالـج- مـثلا- موضوعـات مرتبطـة بالتنميـة، وحقـوق الإنسـان، والأمـن القومـي، والنزاعـات، والهجـرة، وغيرهـا مـن القضايـا التـي تؤثـر بـشكل مباشـر وغيـر مباشـر علـى مكانـة الدولـة داخليـا وخارجيـا. لـذا لا تقـدّم تلـك المؤشـرات والتقاريـر المؤثـرة علـى الجانـب السياسـي تحليلات كميـة عامـة، بـل تتعـدى حـدود ذلـك إلـى التحليلات الوصفيـة النوعيـة للمسـتوى الاقتصـادي، والاجتماعـي، والثقافـي للدولـة؛ ممـا يعنـي أنهـا تـشكل موجهـا للقناعـات الداخليـة المرتبطـة بأبنـاء المجتمـع فـي الدولـة الواحـدة والقناعـات الخارجيـة المرتبطـة برؤيـة المجتمـع الدولـي لهـا، بمـا يؤثـر لاحقـا علـى مكانتهـا وطبيعـة التجـاوب مـع خططهـا واسـتراتيجياتها بـل وتوجهاتهـا بشكل عام.

ويعد تقرير مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية واحدا من أبرز المؤشرات ذات التأثير البالغ على مكانة الدولة، لا سيما من حيث مستوى الجذب السياحي والاستثماري، بما له من تأثير آخر تلقائي نحو الفرص الوظيفية المتاحة لأبناء المجتمع، والاقتصاد الوطني بشكل عام، ويتجاوز ذلك أيضا إلى الأنماط الثقافية الفكرية التي تتشكل في شخصياتهم. حيث يسلط مؤشر مدركات الفساد الضوء على مسألة حساسة جدا مرتبطة بسوء استغلال الوظيفة العامة في تحقيق المصالح الخاصة، مثل:قبول المسؤول للرشاوى، والاختلاسات المرتبطة بأموال الدولة، وغيرها من الأمثلة ذات العلاقة. وقد حصلت سلطنة عُمان – في أول تصنيف لها وفقا للمؤشر- على المرتبة 26 من بين 133 دولة في المؤشر الصادر عام 2003م، وعلى المرتبة الأولى خليجيا وعربيا. وفي عام 2020م حصلت سلطنة عمان على الترتيب 49 من بين 180 دولة متقدمة بـ 7 مراكز عن المؤشر الصادر في عام 2019 حيث كان ترتيبها 56، وهو أمر يشير -بشكل عام- إلى أهمية السعي لتحقيق مستويات أفضل في هذا الجانب تضمن معالجات أكثر فاعلية في القضاء على الممارسات غير المقبولة التي تفرز مثل هذه التصنيفات غير المنسجمة مع توجهات أي دولة في تحقيق الاستقرار الداخلي والتعاون الدولي الإيجابيين، كما أنها تؤثر سلبا على مستويات التنمية الوطنية والسرعة في تحقيق أهدافها وفق الخطة الزمنية المرسومة لها؛ حيث تشغل قطاعات الدولة في جوانب كان من المفترض تجنبها من الأساس فيحيد المسار بالتالي عن الاشتغال على الأولويات الوطنية في تحقيق العدالة بين الأفراد، ومنحهم حقوقهم التي تضمن مستوى العيش الكريم لهم بما يحسّن من أداءاتهم على المستوى الفردي والمستوى الوطني وبالتالي الدولي.

لذا؛ من الأهمية بمكان متابعة تصنيف سلطنة عُمان في مثل هذه المؤشرات، خاصة أن الرؤية المستقبلية عُمان 2040 قد تمثلت غايتها العامة في أن تصبح عُمان في مصاف الدول المتقدمة في عدة مؤشرات، من بينها: مؤشر التنافسية العالمية، ومؤشرات الحوكمة العالية- الكفاءة الحكومية، كما جاء ضمن أولوياتها: التشريع والقضاء والرقابة، وحوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع.

وأكد جلالة السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه- أن "رؤية عمان 2040هي بوابة السلطنة لعبور التحديات، ومواكبة المتغيرات الإقليمية والعالمية، واستثمار الفرص المتاحة وتوليد الجديد منها، من أجل تعزيز التنافسية الاقتصادية، والرفاه الاجتماعي، وتحفيز النمو والثقة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية في كافة محافظات السلطنة". وفي سياق آخر في كلمة جلالته ضمن وثيقة الرؤية؛ أشار -حفظه الله ورعاه- إلى ما يلي: " كما أولت الرؤية المستقبلية أهمية خاصة لقضايا الحوكمة وموضوعاتها؛ وذلك لأهميتها الكبيرة وتأثيرها في الأولويات الوطنية، من حيث تفعيل الرقابة، والاستخدام الفاعل للموارد الوطنية، وتحقيق مبادئ

النزاهة والعدالة والشفافية والمحاسبة والمساءلة؛ بما يعزز الثقة في اقتصادنا الوطني، ويدعم تنافسية جميع القطاعات في ظل سيادة القانون".

لذلك؛ من المهم عند صدور مثل هذه التقارير والمؤشرات تفاعل الدولة معها بشكل إجرائي عملي يتضمن -مثلا- نشر المعلومات والبيانات بشفافية تامة تطمئن المواطن والمجتمع الدولي على موضوعية الممارسات المؤسسية وحياديتها، وقدرتها على الاعتراف بجوانب القصور لديها بما يؤكد حرصها على معالجتها، والتعلم من الأخطاء الحاصلة في تحسين الممارسات المؤسسية الداعمة لخطط التنمية الوطنية، كما أن اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة في مثل هذه الحالات يكوّن سمعة دولية إيجابية للدولة نفسها، ويسهّل من تنفيذ أي اتفاقيات إقليمية أو دولية سعت إلى تنفيذها بما يرفع من مكانتها على المستوى العام، ويجعلها بيئة جاذبة للاستثمار؛ فيحقق ذلك بالتالي استقرارا في مختلف المستويات والأصعدة.

ويتطلب ما سبق ذكره من إجراءات تفعيل تقارير الخمة المالية لقيادات القطاعات المؤسسة بمختلف مجالاتها، وللمترشحين للمجالس الخدمية والتشريعية وما يماثلها، بالإضافة إلى تعزيز دور المؤسسات الرقابية وسن التشريعات والقوانين اللازمة لمعالجة مثل هذه الجوانب، بما يضمن تلقائيا تعزيز المساءلة والمحاسبة ومعاقبة المخالفين المستغلين لمواقعهم الوظيفية في ما يخدم مصالحهم الشخصية؛ مما يعني وصول الموارد لمستحقيها بدلا من حصرها في دائرة أشخاص محددين ودون وجه حق. وجميعها ممارسات من شأنها أن تضمن العدالة بين الجميع، وتردع كل من تسول له نفسه استغلال وظيفته فيما لا ينسجم مع المسؤولية المندرجة بين ثناياها، كما يجعل مكانة الدولة دوليا مطمئنة وثابتة بما يحسّن من العلاقات مع الجميع، ويفتح مجالات أرحب للتعاون الدولي المشترك في مختلف مجالات الحياة، بما يضمن أيضا نماء اقتصاديا وسياحيا وثقافيا واجتماعيا، ويحسن من مستوى معيشة المواطنين؛ فيتعزز بالتالي انتماؤهم الوطني، وهنا أستحضر مقولة بيتر دراكر "لعل الدرس الأكثر أهمية هو أن المنصب لا يعطي امتيازا أو يمنح قوة، بل يفرض مسؤولية".

أ.ياسر بن حمود الشبيبي

مدير مساعد لدائرة التواصل والإعلام بوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وكاتب مقالات رأي في الشأن العماني لعدد من الصحف والمواقع الإلكترونية. لديه خبرة في مجال العلاقات العامة والإعلام لأكثر من 17 عاما، وأدار عددًا من الحملات الوطنية الإعلامية، من أهمها: حملة (#بلغ_وسرك_في_بئر) المعنية بالتوعية بمخاطر الابتزاز الإلكتروني، إلى جانب إدارة التغطية الإعلامية لعدد من المشاريع المهمة مثل: جائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية، ومعرض الاتصالات وتقنية المعلومات (كومكس).

أهمية التقارير الدولية في قطاع التقنية والاتصالات

حلت سلطنة عمان وفقا لمسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام 2022، والصادر عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (UNDESA)؛ في مرتبتها السابقة ذاتها لعام 2020م وهي المرتبة الـ 50 من بين 193 دولة؛ في حين أشار التقرير ذاته إلى تحسّن تصنيفها العربي والخليجي من المرتبة الخامسة إلى المرتبة الثالثة.

وإلى جانب هذا المسح، توجد تقارير أخرى تصدر عن الأمم المتحدة وغيرها من منظمات وهيئات مستقلة ودولية، منها: تقرير مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي لعام 2021م الذي وضع سلطنة عمان في المركز 49 دوليا، ومؤشر جاهزية الشبكات لعام 2022م الذي حصلت فيه على المرتبة 53 دولياً؛ كما جاءت سلطنة عمان في المرتبة 21 دولياً في مؤشر الأمن السيبراني لعام 2020م، والمرتبة 58 في مؤشر الخدمات الإلكترونية لعام 2022م.

ولهذه التقارير والتصنيفات المماثلة من الأهمية؛ ما يجعلها محل رعاية بالغة من جميع الحكومات في مختلف دول العالم؛ وعيون المتخصصين شاخصة ترقب ما ستخرج به تلك المسوح والتقارير من "تصنيف عام" للدول وعلى مؤشراتها الفرعية ذات الدلالات المهمة للمعنيين بقطاع تقنية المعلومات والاتصالات الذين سيبدؤون فور إعلان التصنيفات الجديدة بتحليل النتائج والمؤشرات، وتقييم المشروعات والخطوات التي تم تنفيذها؛ للوقوف على نقاط القوة والمحافظة عليها، وعلى نقاط الضعف والقصور ووضع الحلول والمقترحات لتذليلها، بما سيسهم في تحسين التصنيف الدولي في التقارير والمسوح التالية.

وبقراءة سريعة لمسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية؛ نجد بأن هذا التقرير يتضمن 3 مؤشرات رئيسة هي: مؤشر رأس المال البشري الذي يقيس معدل الكتابة والقراءة بين الراشدين، ومعدل التسجيل الإجمالي في مختلف المراحل التعليمية، ومتوسط سنوات الدراسة؛ بينما يتم احتساب مؤشر الخدمات الإلكترونية عبر تقييم البوابة

الرسمية للخدمات الحكومية الإلكترونية، والمواقع الإلكترونية الحكومية بقطاعات التعليم، والصحة، والتنمية الاجتماعية، والمالية، والتشغيل، والبيئة، ومبادرات ومشاريع المشاركة الإلكترونية والبيانات المفتوحة، في حين يعتمد مؤشر البنى الأساسية للاتصالات على معدل انتشار إنترنت النطاق العريض، واشتراكات الهاتف المحمول واشتراكات الإنترنت الثابت؛ وإلى جانب المؤشرات الثلاثة، هناك مؤشر مستقل هو: مؤشر المشاركة الإلكترونية الذي يتم من خلاله تقييم الإجراءات المتبعة في كل دولة لإشراك المواطنين في صنع السياسات العامة والقرارات الحكومية وتطوير الخدمات العامة.

ومما تقدم، تتضح أهمية مثل هذه التقارير والمسوح التي تشمل قياس مستوى التطور في هذا القطاع الحيوي، عبر قياس عدد من المؤشرات التي تبدأ برأس المال البشري ورفع مستوى كفاءة الأفراد ومشاركتهم في وضع السياسات والقرارات؛ مروراً بتوفير خدمات الاتصالات والإنترنت والنطاق العريض ووصولا إلى توفير الخدمات الإلكترونية وأتمتتها وإعادة هندسة إجراءاتها وتسهيل الحصول عليها في وقت قياسي.

إن لهذه التقارير الدولية دلالات مهمة لا يستشعر قيمتها إلا المعنيون بتطوير هذا القطاع ؛ كونها تعد مؤشرا مهما للتقدم الذي تحرزه الدول -ومنها سلطنة عمان- في مجال الخدمات الإلكترونية وجودتها، ومدى تطور السياسات والتشريعات المنظمة، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على بناء سمعة جيدة للدول التي يتم تصنيفها ضمن الدول المتقدمة في هذ التقارير والمسوح، كما سيعطي انطباعا مهما لدى المتخصصين والمستثمرين ورجال التجارة والاقتصاد الذين غالبا ما يوجهون استثماراتهم ورؤوس أموالهم باتجاه الدول التي تشير إليها بوصلة هذه التقارير على أنها دول متقدمة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات الذي يعد -بلا شك- المحرك الرئيس لغيره من القطاعات المختلفة، ويدفع بعجلة التقدم الاقتصادي والصناعي والاجتماعي والسياحي والصحي والتعليمي وغيرها من المجالات ذات الأهمية القصوى لتقدم الأمم وازدهارها.

في الجانب الآخر؛ تمثل هذه التقارير أهمية بالغة لأصحاب القرار والمسؤولين وواضعي السياسات والتشريعات في جميع المؤسسات المعنية بتطور قطاع التقنية والاتصالات مثل: وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة تنظيم الاتصالات وغيرها من المؤسسات العامة والخاصة؛ كون هذه التقارير والمسوح أداة لمراقبة وتقييم أثر تقنيات المعلومات والاتصالات في التقدم المنشود في مختلف المجالات، وفي الوقت ذاته تساعد هذه المؤشرات في التعرف على احتياجات التطوير وجوانب النقص التي يجب الالتفات لها وبذل مزيد من الجهد لتغطيتها، من خلال تقييم تجارب الدول المتقدمة التي جاءت في المراتب الأولى في هذه التقارير والمؤشرات، وانتقاء أفضل الممارسات التي تتبعها الحكومات والشركات في تطوير خدماتها وأنظمتها وسياساتها،

والاستفادة من خبراتهم الواسعة في هذا المجال.

وفي الختام، تجب الإشارة إلى أن القيمة المضافة لأنشطة الاتصالات والمعلومات بنهاية 2021 بلغت 615 مليون ريال عماني، وفقا لإحصائيات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات؛ ويعد ذلك دليلا قويا على أهمية هذا القطاع، ويعطي دافعا مهما للمعنيين على برنامج الاقتصاد الرقمي (2022 -2025) لإمكانية زيادة مساهمة قطاع الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ما نسبته 3٪ بحلول عام 2025 كما هو مخطط له ضمن البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، وإن كان الأمر كذلك، فإن على المؤسسات الحكومية والخاصة أن تعي أهمية التقارير والتصنيفات الدولية وتهتم بالتحول الرقمي وبتطوير أنظمتها خدماتها الإلكترونية وفق أعلى المعايير، وأن تلتزم بتوافر متطلبات التقارير والمسوح الدولية التي يعتمد مستوى التحسن فيها على تظافر الجهود في جميع القطاعات بلا استثناء.

أ.عادل بن إبراهيم الفزاري

اختصاصي برامج أول بالمديرية العامة للبحث العلمي في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وخبرة عملية لأكثر من 20سنة في القطاعات التعليمية والاقتصادية والبحثية، ومهتم بعلوم الإدارة والتخطيط الاستراتيجي والقيادة، وخبير في مجالات التواصل والاتصال المؤسسي، ومتخصص ببرامج البحث العلمي والابتكار والملكية الفكرية، وتعزيز اقتصاد المعرفة.

توجيه الدفة.. عُمان في مصاف الدول المتقدمة بتعظيم مخرجات البحوث وتعزيز الابتكار

إنَّ الحديث عن المؤشرات والتقارير الدولية له طابعٌ خاص لا سيما أن طبيعة هذه التقارير تفرض نفسها من حيث إنها مبنية على أسس علمية، وقائمة على منهجية محكمة، كما أنها قابلة للقياس والتطوير، وسهلة التحليل وقراءة المؤشرات الفرعية فيها، وهذا من حيث البناء الفني، أما من حيث التأثير الواقعي فله أثرٌ كبيرٌ وملموس في شتى الجوانب لا سيما في القطاعات الاقتصادية والبحثية والابتكارية وغيرها.

لقد تزايد الاهتمام بالمؤشرات الدولية والتقارير بصفة مضطردة في كل دول العالم وليس سلطنة عمان فقط، اعتمادا على الفوائد المجنية من ورائها، سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي، من حيث إنها تعطي خارطة طريق واضحة للحكومة في المجالات التي تناقشها هذه المؤشرات. إنَّ المتتبع لهذه المؤشرات والتقارير في كل أنحاء المعمورة كأفراد أو مؤسسات أو حكومات أو منظمات دولية يرى فيها مرآة عاكسة لجهود أي دولة في تحسين أدائها على صعيد ما، فهي توفر مقياسا دقيقا لما يرغب الآخر في رؤيته عن تقدم هذه الدولة. وتعتمد بعض المؤشرات على البيانات المكتوبة التي يتم إصدارها، وبعضها يعتمد على المدركات الملموسة غير المكتوبة، والمؤشرات هذه أقرت من جانب المنظمات والمؤسسات الدولية. وهذا سر قوة المؤشرات والتقارير التي نبعت من حاجة الدول إلى تقييم جوانب القوة والضعف فيها، وتقديم توصيات حول آليات التقدم ومواكبة التطور الحاصل في المؤشرات، ما جعلها أداة تعتمد عليها بعض الدول لتقييم سياساتها وبرامجها وفق رؤية الدولة وأولوياتها في مجال محدد.

ومن أهم المؤشرات العالمية: مؤشر التنافسية العالمي، ومؤشر الابتكار العالمي، وتقرير سهولة الأعمال، ومؤشر جاهزية الشبكات، ومؤشر مدركات الفساد، وغيرها، وتهتم سلطنة عمان؛ بهذه المؤشرات بهدف رصد النتائج فيها لا سيما ذات العلاقة بقطاع الأعمال والاستثمار؛ سعيا إلى تحقيق الهدف الأسمى للوصول إلى مراتب متقدمة في

في التقارير الدولية بما يسهم في رفع تصنيف سلطنة عمان خليجيا وإقليميا وعالميا.

وتعدُّ المؤشرات المختصة بجانب البحث العلمي والابتكار من المؤشرات المهمة؛ إذ إن البحث والابتكار كان ولا يزال القاطرة الرئيسية لحركة التقدم والتطور؛ كونه الأساس المتين لنهضة الأمم والشعوب وتقدمها، فبه يتم التطوير والإبداع لأفكار جديدة، وتنبثق عنه صناعات جديدة تقوم عليها شركات ناشئة ويعمل بها الأفراد، ويمتلكون بها حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع التي توفر لهم استدامة مالية للإبداع من جديد لخلق أفكار ابتكارية متجددة في مجالهم أو مجالات أخرى، وهكذا دواليك، ضمن منظومة واضحة تعزز الاقتصاد الوطني المبني على المعرفة والقائم على الابتكار.

ومما يستوجب القول هنا أن الأرضية المعرفية الصلبة التي نقف عليها هي أرض راسخة لا تتزعزع يسندها في ذلك عدة دعائم ثابتة، وأبرزها النطق السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم، في 23فبراير 2020م الذي رسم معالم واضحة لطريق التقدم العماني المنشود، عبر توفير البيئة الداعمة والمحفزة للبحث العلمي والابتكار وليكون في سلم الأولويات الوطنية، كما أن رؤية عمان 2040 تقوم على ثلاثة محاور أساسية، هي الإنسان والمجتمع، والاقتصاد والتنمية، والحوكمة والأداء المؤسسي، وترتكز الخطة على تنويع الاقتصاد العماني بعيدًا عن عائدات النفط، حيث حملت الأولوية الأولى عنوان التعليم والتعلم والبحث العلمي والقدرات الوطنية، وتهدف إلى تحقيق تعليم شامل وتعلّم مستدام، وبحث علمي يقود إلى مجتمع معرفي وقدرات وطنيّة منافسة، حيث تُغطى هذه الأولوية بسبعة أهداف تسعى لإحداث نقلة نوعية وكمية في هذا الجانب، إلى جانب المرسوم السلطاني رقم 2021/6م بإصدار النظام الأساسي للدولة في 11يناير2021م، الذي تضمن في الفصل الرابع (المبادئ الثقافية) في المادة (16) أن الدولة تكفل حرية البحث العلمي والعمل على تشجيع مؤسساته، ورعاية الباحثين والمبتكرين، كما تكفل سبل المساهمة الفاعلة للقطاعين الخاص والأهلي في نهضة البحث العلمي، كما تكفل الدول حرية الإبداع الفكري ورعاية المبدعين وتشجع على النهوض بالفنون والآداب، كما عزز المرسوم السلطاني رقم 2020/98م بتاريخ 18أغسطس2020م بتعديل مسمى وزارة التعليم العالي إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وتحديد اختصاصاتها، واعتماد هيكلها التنظيمي، ليضيف قوة أكبر عبر رفع التمثيل الإداري إلى وزارة وليكون له تمثيل صريح في مجلس الوزراء الموقر بصفته الجهة التنفيذية في الدولة للمشاركة في وضع السياسات وبناء الاستراتيجيات واعتماد الخطط ليكون شريكا أساسيا في منظومة البناء البشري والفني والتنموي المستمرة والمستدامة.

وتعدُّ رؤية عمان2040 البوتقة التي تنبثق منها كلُّ المؤشرات والتقارير المحلية عطفا على النسيج الوطني الممتد بين كل الجهات الحكومية، فبفضل التشارك والتواصل

المؤسسي والمجتمعي نجد نتائج متميزة لها من خلال تبادل المعلومات بكل سلاسة، وتشارك البيانات دون تعقيدات وكذلك تمرير الإحصائيات أفقيا ورأسيا دون عناء، وهذه المؤشرات والتقارير الدولية توجد في الرؤية كمستهدفات ومؤشرات أداء، وتشمل أكثر من (35) مؤشرا تنافسيا دوليا مما يوفر مرجعا جيدا للقياس والمعايرة عليها، فالتنافسية في أبسط مفاهيمها هي كيفية تحسين بيئة العمل في الجهات الحكومية المختلفة، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية تعاضد الجهود المبذولة في تعزيز مكانة سلطنة عمان ورفع تنافسيتها في المؤشرات والتقارير الدولية.

ولقد كشفت نتائج مؤشر الابتكار العالمي لعام2022 -الذي يصدر عن كلية إدارة الأعمال العالمية (إنسياد)، بالتعاون مع جامعة كورنيل الأمريكية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) - عن تقدم سلطنة عمان في مدخلات الابتكار (5) مراتب، كما تقدمت في مخرجات الابتكار (3) مراتب، وجاء ترتيب سلطنة عمان في المؤشر (79) عالميا من بين (132) دولة تم تقييمها، وكان أعلى أداء في التقرير لسلطنة عمان في ركيزة الرأسمال البشري والبحث العلمي، وحققت سلطنة عمان المرتبة الأولى في مؤشر نسبة خريجي العلوم والهندسة من إجمالي الخريجين، وحققت المرتبة الثالثة عالميا في مؤشر الإنفاق الحكومي لكل طالب، كما حققت المرتبة (29) عالميا في مؤشر الإنفاق على التعليم، كما ارتفع مؤشر الإنفاق على البحث والتطوير (19) مرتبة لتصبح سلطنة عمان في المرتبة (71) عالميا في هذا المؤشر لهذا العام مقارنة بالمرتبة (90) في العام 2021م.

إنَّ المرحلة الحالية تستلزم منا الالتفات إلى الثمار اليانعة القريبة التي يجب قطافها وحصد نتائجها مثل البيئة الابتكارية الموجودة، والمخرجات البشرية المؤهلة، والبنية الأساسية القوية، والبرامج الأكاديمية الرصينة، وعلى رأسها الدعم الحكومي القوي، وتعاون القطاع الخاص، وكلها نتائج مثمرة والحمد لله، وما كان هذا ليتحقق لولا حجم الجهود المبذولة من فريق وطني عماده من شباب الوطن آمن برسالة أن عُمان تستحق الأفضل عبر التقدم بثقة، ومستنيرين بالتاريخ العماني العريق والإرث الحضاري الخالد الذي يتجلى لنا نورا في درب التقدم، ولتكون عُمان دوما ودائما في مصاف الدول المتقدمة.

أ.مبارك بن خميس الحمداني

مديـر دائـرة الاقتصـاد السـلوكي بـوزارة الاقتصـاد، ومختـص فـي علـم الاجتمـاع والسياسـات العامـة، ومهتـم بتحليـل السياسـة الاجتماعيـة. عضـو الجمعيـة الدوليـة لعلـم الاجتمـاع، شـارك بفصـول فـي (4) كتـب تناولـت موضـوع النمـاذج الثقافيـة العربيـة والتركيبـة القبليـة فـي المجتمـع العُمانـي وقضايـا الـسكان فـي السياسـات العامـة والممارسـة المتغيـرة لعلـم الاجتمـاع. حصـل علـى المركـز الأول فـي جائـزة الهيئـة العامـة للتأمينـات الاجتماعيـة للبحـوث العلميـة والمركـز الثانـي فـي مسـابقة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لبحوث الشباب.

تنافسية سلطنة عُمان في المؤشرات الاجتماعية: المسارُ والتطلعات

تُمكـن وثيقـة الرؤيـة المسـتقبلية (عُمـان 2040) وتقاريـر الأداء المتصلـة بهـا مـن تتبـع ورصـد التقـدم المنجـز فـي سـياقات العمـل الوطنـي بمـحكات القيـاس المحلـي توازيًـا مـع القيـاس بمسـتوى التقـدم فـي المؤشـرات الدوليـة، إذترتكـز وثيقـة الرؤيـة علـى قيـاس التقـدم فـي 32 مؤشـرًا وطنيًّـا اسـتندت إليـه أولوياتهـا بالإضافـة إلـى 36 مؤشـرًا دوليًّـا يفتـرض أن تفضـي جهـود العمـل الوطنـي إلـى الدفـع بمراكـز سـلطنة عمـان للتقـدم فيهـا. وفـي وقـت تكتسـب فيـه أهميـة ترسـيخ سياسـات التنافسـية الدوليـة أهميـة محوريـة تتعـدى المنظـور الاقتصـادي المرتبـط بالقـدرة التنافسـية الاقتصاديـة للبلـد ومـا قـد تؤثـر عليـه علائقهـا الطرديـة والعكسـية فـي مسـائل جـذب الاسـتثمارات أو جـذب السـياح أو اسـتقطاب رؤوس الأمـوال أو تعزيـز التبـادلات التجاريـة والماليـة، يكتسـب المفهـوم الراهـن لسياسـات التنافسـية أبعـادًا أوسـع ترتبـط بمـدى تأثيـر البلـد فـي التكـتلات الإقليميـة والدوليـة وجاذبيتـه لجـذب المواهـب والعيـش فـضلا عـن جـذب الطلبـة الدارسـين واسـتضافة الأحـداث الدوليـة والإقليميـة الكبـرى، وبقـدر مـا تـروج الـدول لتنافسـيتها ومسـار صعودهـا فـي المؤشـرات الدوليـة بقـدر مـا تسـتطيع خلـق الصـورة الذهنيـة حـول "السـمة الوطنيـة Nation branding" التـي تحـاول تصديرهـا عـن ذاتهـا. إلا أن قـدر كبيـر مـن الأهميـة لمؤشـرات التنافسـية الدوليـة يكمـن فـي كونهـا أداة تقييميـة لمسـار السياسـات/ الإجـراءات/ البرامـج/ الخطـط/ الممارسـات المحليـة وفـق المعاييـر التـي يحـاول العالـم الحديـث عنهـا عبـر مختلـف المؤسسـات التـي تصـدر تلـك التصنيفـات وهـو أمـر ضـروري خاصـة فـي عالـم يتسـم باليقيـن والغمـوض ويحـاول تطويـر أدوات وسياسـات تكيفيـة تكامليـة مـع الأوضـاع والمعطيات المتغيرة.

فـي السـياق الاجتماعـي يركـز مسـار العمـل الوطنـي علـى عـدد مـن المؤشـرات الدوليـة التـي تلامـس الأولويـات الاجتماعيـة ففـي أولويـة الصحـة تسـتهدف رؤيـة عُمـان 2040 دفـع موقـع سـلطنة عُمـان فـي مؤشـر ليجاتـوم للازدهـار

وتحديدًا في ركيزة (الصحة) لتكون ضمن أفضل 20 دولة بحلول عام 2030 وبقيمة توازي (81.257) نقطة على المؤشر. وفي ركيزة (رأس المال الاجتماعي) ضمن المؤشر ذاته تسعى أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية إلى رفع تصنيف سلطنة عُمان لتكون ضمن أفضل 10 دول على تصنيف المؤشر بحلول عام 2040 وبقيمة توازي (63.905) نقطة على المؤشر. وتركز الرؤية كذلك على مؤشر التقدم الاجتماعي وخاصة لتقييم مسار تحقق أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية حيث تستهدف رفع تصنيف سلطنة عمان لتكون ضمن أفضل 20 دولة على المؤشر بحلول عام 2040 وبقيمة توازي (8676) على المؤشر. كما تسعى الأولوية ذاتها لأن تكون سلطنة عُمان من ضمن أفضل 20 دولة أيضًا على مؤشر التنمية البشرية وبقيمة تعادل (0.908) على المؤشر بحلول عام 2040. كما أن هناك مؤشرات أخرى تتلامس مع الشق الاجتماعي تركز عليها وثيقة الرؤية أو على بعض ركائزها، مثل: مؤشر تنمية الشباب، ومؤشر التنافسية العالمية في ركيزة (الأمن)، ومؤشر سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة، ومؤشر رأس المال البشري العالمي. ويعنينا قبل فهم السياق الذي تطور فيه أداء سلطنة عُمان في المؤشرات الاجتماعية أن نحاول تبين الأهمية التي يشكلها تتبع مثل هذه المؤشرات تحديدًا، ونعتقد أنها تتمثل في التالي:

- تمثل نقطة تقييم خارجي لمسار السياسات الاجتماعية وفاعليتها ونجاعتها وتكاملها.
- تكشف عن الثغرات وأوجه الخلل التي تواجهها السياسة الاجتماعية وخاصة في مسعاها للاستهداف القطاعي والفئوي.
- ترصد أفضل الممارسات على مستوى تكامل وتجويد السياسة الاجتماعية وصولًا لحالة المجتمع "المزدهر" الذي تتوفر فيه كافة شروط العيش الكريم وجودة الحياة.
- تحدد العناصر المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر في نجاح البرامج الاجتماعية من خلال اقتران عدة ركائز ببعضها وقياس كيف تؤثر ركائز معينة على التقييم الكلي لموقع البلد على المؤشر.
- تقدم لصناع السياسة الاجتماعية والمشرعين الاجتماعيين على حد سواء نظرة كاشفة لأوجه الإصلاح الاجتماعي ذات الأولوية القصوى ولمسارات العمل الاجتماعية أولويات البرامج خلال فترات مقارنة.

نتناول في هذه المقالة أحد أهم المؤشرات الدولية في السياق الاجتماعي وهو مؤشر ليجاتوم للازدهار الذي يصدر سنويًا. وتم إصدار تقريره الأول عبر معهد ليجاتوم في عام 2007. وقد بدأ أول ظهور لسلطنة عُمان في التقرير في عام 2011. وفي النسخة الأخيرة من التقرير 2021 قاس التقرير وضع 167 دولة في سياق جهودها لبناء فكرة الازدهار بمفهومه الشامل وذلك عبر 12 محورا أساسيا يرتكز إليها التقرير وهي (الجودة الاقتصادية – التعليم – بيئة الأعمال – الحوكمة – الصحة – البيئة الاستثمارية – الظروف المعيشية – البنية التحتية للأسواق وسهولة الوصول إليها – البيئة الطبيعية – الحريات

الشخصية – الأمن والسلامة – رأس المال الاجتماعي). وقد شخص التقرير تلك المحاور عبر 300 مؤشر فرعي بين بيانات إحصائية مستندة إلى المؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي وفي مجال الإحصاء والتصنيف دوليًا وبين استبانات قائمة على التصورات والإدراك. وفي تقديرنا فإن التركيز على مؤشر ليجاتوم يُمكّن السياق التنافسي من عدة جوانب أهمها الكشف عن مسار التنمية المستديمة بمفهومها الشمولي (الاقتصادي – الاجتماعي – البيئي) والكشف عن مدى التأثير القطاعي في فكرة الازدهار ككل، مثل: العلاقة بين الحريات الشخصية ومستويات رأس المال الاجتماعي أو بين الجودة الاقتصادية ومستويات الوصول للأسواق وتعزيز الاستثمار وبالتالي فهو يمثل أداة أحادية مساندة لصناع السياسة العامة لتحديد العتبات والتحديات على مستوى التشريعات والسياسات الإجرائية والنظم والبرامج والموارد اللازمة لحفز المحاور المشار إليها. إضافة إلى أن منهجية جمع البيانات القائمة على تعدد الأدلة والمصادر قد تساعد في توفير رؤية أقرب للموضوعية في سياق تحليل البيئة التنافسية بالنسبة للسياسات العامة في أي دولة.

في آخر نسخة على المؤشر 2021 احتلت سلطنة عُمان المرتبة 67 على المؤشر العام وعلى المستوى الإقليمي جاءت في المرتبة الخامسة على مستوى دول الخليج العربي. ومنذ عام 2011 وهو أول عام تدرج فيه سلطنة عُمان في تقارير المؤشر تراجع تصنيفها في جدول الترتيب بمقدار 10 مراتب.

في مقابل ذلك يمكن أن نرصد أفضل أداء لسلطنة عُمان ضمن محاور المؤشر في ركيزتي: (رأس المال الاجتماعي – الأمن والسلامة). وجاء أفضل تحسن لأدائها منذ إدراجها على مستوى محاور المؤشر تحديدًا في محور التعليم. وبالنظر إلى المحورين اللذين تتقدم فيهما سلطنة عُمان على مستوى رؤية عُمان 2040 وهما محورا: (الصحة – رأس المال الاجتماعي) سنجد في محور الصحة أن سلطنة عُمان استطاعت تحقيق المرتبة 57 في عام 2021 عالميًا والمرتبة السادسة على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنذ عام 2011 إلى آخر نسخة من المؤشر في عام 2021 استطاعت سلطنة عمان تحقيق قفزة بمقدار مرتبة واحدة على تصنيف المؤشر العام وبنمو من 73.2 نقطة إلى نحو 75.2 نقطة في الوقت الذي تستهدف فيه وثيقة الرؤية الوصول إلى 81.257 نقطة بحلول عام 2040 وضمن أفضل 20 دولة على مستوى المحور. بالنظر للمؤشرات الفرعية وبالرغم أن أفضل أداء في عام 2021 لسلطنة عُمان كان في المؤشر الفرعي المرتبط بعوامل الخطر السلوكية إلا أن هذا المؤشر شهد أكبر تراجع لتصنيف سلطنة عُمان على مستوى المحور منذ عام 2011 حيث تراجعت فيه سلطنة عمان بواقع 12 مرتبة عالمية ومن 74.9 نقطة إلى 70.7 نقطة. أما أفضل أداء لسلطنة عُمان على مستوى المؤشرات الفرعية منذ عام 2011 وحتى عام 2021 فكان مرتبطًا بالصحة النفسية حيث صعدت سلطنة عمان بواقع 9 مراتب

عالمية على مستوى المؤشر الفرعي ومن 66 نقطة في 2011 إلى 67.6 نقطة في عام 2021.

وفيما يتصل بالمحور الآخر الذي تركز وثيقة الرؤية على استهدافه والمتصل برأس المال الاجتماعي فإن سلطنة عُمان استطاعت تحقيق المرتبة 33 في عام 2021 عالميًا والمرتبة الرابعة على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنذ عام 2011 إلى آخر نسخة من المؤشر في عام 2021 تراجع مستوى سلطنة عُمان على المؤشر ذاته بمقدار 12 مرتبة عالمية من 61.5 نقطة إلى نحو 58.8 نقطة في الوقت الذي تستهدف فيه وثيقة الرؤية الوصول إلى 63.905 نقطة بحلول عام 2040 وضمن أفضل 10 دول على مستوى المحور. وبالنظر للمؤشرات الفرعية فإن أفضل أداء لسلطنة عُمان في 2021 كان في مؤشري (الشبكات الاجتماعية – الثقة المؤسسية) بـ 77.3 نقطة و67.2 نقطة على التوالي. إلا أن أكثر المؤشرات الفرعية التي شهد تراجعًا في ترتيب سلطنة عُمان منذ عام 2011 على المحور ذاته كان (المشاركة المدنية والاجتماعية) من 52.0 نقطة في عام 2011 إلى 41.1 نقطة في عام 2021. إن التركيز على مؤشر ليجاتوم للازدهار في هذا التحليل يعود إلى كون هذا المؤشر يمكّن مستخدميه من عدة منافع. فبحسب معهد ليجاتوم فإن فهرس المؤشر والتحليل المتضمن في التقرير يمكن استخدامه لمجموعة متنوعة من الأغراض، على سبيل المثال:

- قياس الأداء مقابل الأقران.
- تحليل متعمق للازدهار على المستوى القطري.
- فهم ما إذا كان الرخاء يتحسن أو يضعف بمرور الوقت، ولماذا.
- تحديد القيود الملزمة لزيادة الرخاء.
- توجيه الأولويات لوضع جداول الأعمال القُطرية.

إذن من خلال تشخيص الممارسات الفضلى للدول التي تتصدر المؤشر العام 2021 وهي (الدنمارك – النرويج – السويد – فلندا – سويسرا) على التوالي يمكن الحديث عن اشتراك هذه الدول فيما يُعرف بـ "نموذج الشمال Nordic model" يتسم النموذج بقاعدة متسقة من السياسات الاقتصادية الداعمة لسياسات التوازن الاجتماعي والحافزة لسوق العمل والموفرة لأطر واضحة فيما يتصل بالحماية الاجتماعية. وفي كتاب " The Nordic Model: Embracing globalization and sharing risk" يتحدث المؤلفون عن بعض السمات الاقتصادية والاجتماعية التي يرتكز عليها "نموذج الشمال" ونلخص بعضها على النحو الآتي:

- وجود شبكة أمان اجتماعي متقنة ، بالإضافة إلى الخدمات العامة مثل: التعليم المجاني والرعاية الصحية الشاملة.
- خطط التقاعد العامة المتنوعة ومتعددة الخيارات والمؤسسة لضمان المساهمة الأقصى للأفراد في دعم النظام الاقتصادي.
- قوة برامج الرعاية الاجتماعية التي وفرت أشكال الحماية ضد المخاطر المرتبطة بالانفتاح الاقتصادي.

- قوة النقابات العمالية وكثافتها والشراكة بين أرباب العمل والنقابات العمالية والحكومة. ففي الدنمارك تغطي النقابات العمالية ما يقارب 67% من العمال. في السويد مثلًا هناك تنسيق لا مركزي للأجور، وفي النرويج تغطي المفاوضات الاجتماعية ما يقرب 69% من قوة العمل في أسواق العمل.
- الإنفاق المتزايد على أنظمة الرعاية الصحية والتعليم ومراقبة جودة وكفاءة الإنفاق بشكل مستمر.

تشير ورقة منشورة حول: " What lies ahead for the Nordic model" إلى القيمة التي يشكلها "التماسك الاجتماعي" في دعم هذا النظام من خلال اكتسابه طبيعة عالمية لتوفير الرعاية الاجتماعية من أجل حماية الفردانية من خلال توفير الحماية للأفراد والجماعات الضعيفة في المجتمع، وتعظيم المشاركة العامة في صنع القرار الاجتماعي".

على المستوى المحلي نعتقد بوجود عدة ممكنات نقترحها يمكن أن تُحسن تصنيف سلطنة عُمان في المحورين المنوطين برؤية عُمان 2040 نعتقد في سياق ذلك بضرورة نشر المزيد عن الوثائق المرتبطة بالخطط الاستراتيجية لقطاع الصحة ونشر المزيد من التحديثات حول المتحقق منها من مؤشرات وتطلعات مع وضع استراتيجيات لتطوير نظم الرعاية الأولية. ويمكن كذلك وضع استراتيجية وطنية للصحة النفسية التي تعد اليوم أحد أهم محاور تقييم النظم الصحية على مستوى العالم ويمكن لسلطنة عُمان تطوير هذا المجال عبر مرجعيات وطنية تستهدف تعميم ثقافة الصحة النفسية وتطوير المؤسسات الرعائية في هذا الجانب واستحداث البرامج اللازمة لتطوير مكونات منظومة الصحة النفسية. على الجانب الآخر يشكل الإسراع في إيجاد منظومة الحماية الاجتماعية المتكاملة والمترابطة مدخلًا مهمًا لتطوير السياسة الاجتماعية في عُمان من ناحية ومن ناحية أهم توحيد المنصات المولدة للبيانات الاجتماعية التي يمكن أن يتم التعارف على كونها المرجع الرئيس لأي بيانات متعلقة بنظم شبكات الأمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والحماية من المخاطر الاجتماعية مع أهمية إيجاد السياسة الاجتماعية لسلطنة عُمان التي يمكن أن تكون خارطة الطريق لأجندة العمل الاجتماعي على المستوى الوطني. ونعتقد أن وجود السياسة السكانية بمكوناتها ومنظورها الاجتماعي – الاقتصادي – الصحي مما يحد العلائق الواضحة بين التحول الديموغرافي والنموذج الاقتصادي من ناحية ومتطلبات النظم الصحية للحفاظ على مستهدفات النمو السكاني من ناحية أخرى.

ما سبق تدخلات مقترحة على المستوى القطاعي وهي بكل تأكيد لا يمكن أن تكون وحدها الضامن لرفع تنافسية سلطنة عُمان في المؤشرات المحددة، فهناك بعض الأساليب المرتبطة بنهج التنافسية ذاته وهي الإجراءات التي تفصح من خلالها الدول عن نيتها في تعزيز بيئاتها التنافسية وفي هذه الحالة، نقترح للسياق العُماني العمل على مجموعة من التكتيكات المقترحة منها: التفكير في إيجاد منصة عُمان التنافسية لتكون منصة

عُمان التنافسية لتكون منصة جامعة لجهود سلطنة عُمان لرفع التنافسية المحلية والدولية في القطاعات المختلفة وتتبع مسار التقدم في المؤشرات المختلفة ونقترح كذلك تعدد اللغات في عرض المؤشرات التنافسية وهذا مرتبط بالبيانات التي تنشرها المؤسسات المختلفة سواء عبر تقاريرها أو مواقعها والمسألة قد تتعدى ثنائية اللغة إلى التفكير في اللغات التي تعتمد عليها المؤشرات بشكل أوسع، كذلك يقترح العمل على تضمين الأطراف ذات العلاقة بسياق المؤشرات "التشاركية" وفق منهجية واضحة مع إشهار خطة العمل الدقيقة والتفصيلية لرفع مستوى الدولة في المؤشر المحدد ومع الأهمية القصوى لمراجعة وتحديث قواعد البيانات الدولية. وتتخذ بعض الدول كذلك مسألة عرض الإصلاحات التي تقوم بها في قطاع محدد لرفع تنافسيته في منصة واحدة تسهل الوصول إليها وتكون واجهة القطاع التنافسية بالنسبة للتزود بالبيانات.

أ.مهنا بن حمد الزهيمي

باحث قانوني بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، كما شغل منصب رئيس فريق محللي أمن المعلومات في شركة ترس المعلومات، شارك في إعداد ومراجعة عدد من السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالملكية الفكرية والابتكار. عمل في متابعة وتحليل مؤشرات الابتكار العالمي منذ 2017 م ضمن فريق متابعة تنفيذ مبادرات الاستراتيجية الوطنية للابتكار. عضو مجلس إدارة الجمعية العُمانية للملكية الفكرية منذ تأسيسها، وصاحب مبادرة خدمة استشارات الملكية الفكرية، كما شارك بتقديم عدد من أوراق العمل البحثية في الندوات، وورش العمل، والمؤتمرات الوطنية والدولية.

المؤشرات الدولية بين التحديات ومقترحات التحسين

تعدُّ المؤشرات الدولية وسيلة مثالية تطبقها المنظمات الدولية لرصد مستويات دولة ما في مجالات محددة، وتتكون من مقاييس أداء معيارية ذات أوزان حقيقية لإعطاء أفضل رؤية عن جهود وكفاءة أداء الدول في منظوماتها بغية توضيح جوانب التمكين المطلوبة لتحقيق رؤية تلك الدول عبر كشف جوانب القوة والضعف، من خلال تقديم توصيف موضوعي لمعالجة جوانب الضعف، وتعظيم جوانب القوة.

وبغرض تحسين وتطوير أداء الدول والحكومات في مجال معين؛ فإنها تسعى إلى تطبيق المؤشرات الدولية لقياس أدائها وتقديم صورة واقعية متناسبة مع المعايير العالمية المعمول بها عن حالها تحت إشراف منظمات ووكالات دولية معترف بها عالميا. وقد انضمت سلطنة عمان إلى العديد من المؤشرات الدولية؛ بغية مواكبة التطور والتقدم في هذه المؤشرات التي يأتي من أبرزها: مؤشر الابتكار العالمي، ومؤشر التنافسية العالمي، اللذين تتبوأ سلطنة عمان فيهما مراتب متقدمة، كما حققت مراكز عالية في بعضها الآخر.

وسعت سلطنة عمان إلى تمكين هذه المؤشرات كمنظومة معززة للرفاه الاجتماعي والحوكمة الإدارية والعمل المدني، الذي يشمل طيفا واسعا من المجتمع العماني من الموظفين في قطاع الخدمة المدنية إلى جانب إخوانهم في القطاع الخاص الذين يعملون في تعاون وتكامل لا سيما في جوانب تمكين المؤشرات العالمية بحكم تأهيلهم العلمي المرموق وخبراتهم العملية المختلفة المعززة بمجموعة من المهارات والقدرات الابتكارية المتنوعة.

وكحال معظم الجهات والمؤسسات حول العالم، فإن هناك بعض التحديات والمعوقات التي تكتنف أداء الموظفين في تحسين تصنيف سلطنة عمان في المؤشرات الدولية، ويمكن تقسيمها إلى تحديات إجرائية وتقنية وإدارية وبشرية، ومن أبرزها:

1. ضعف التكامل والتعاون بين المؤسسات،

حيث تتطلب تعبئة بعض المؤشرات وجود تكامل بين عدد من الجهات بسبب تقاسمها للمعلومات الضرورية في بعض المؤشرات الفرعية، مما يتطلب زيارات متكررة لكل هذه الجهات، علاوة على تأخر تحديث البيانات المطلوبة بسبب عدم طلبها أو عدم قيام المؤسسة بتحديثها، كما تطلب بعض هذه المؤسسات رسائل أو مخاطبات إدارية للإفراج عن البيانات المطلوبة، وتمسك بعض الجهات ببياناتها بقوة رغم وجود تفاهم رفيع على تقديمها.

2. قلة التواصل بين نقاط الاتصال الوطنية والمصادر الدولية، وفقدان ميزة التواصل المباشر بين الطرفين في حالات كثيرة من العديد من الجهات الناجم عن قلة اهتمام نقطة التواصل الوطنية بموضوع تحديث البيانات، الذي يؤدي إلى فقدان اهتمام المصادر الدولية بالبيانات الوطنية، حيث إن موضوع تحديث البيانات يتطلب متابعة مستمرة ودائمة بين الطرفين بشتى الطرق.

3. ضعف الوعي لدى بعض المصادر الوطنية بأهمية تحديث بيانات سلطنة عمان لدى المصادر الدولية، لعدم شعورهم بانعكاس تأثير البيانات على الواقع بشكل ملموس وواضح، وكذلك غياب التأهيل المهني والفني المطلوب لدى نقاط الاتصال الوطنية، إلى جانب محدودية التغذية الراجعة من التقسيمات الإدارية المعنية في بعض الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة، وتأخرهم في الإفادة بها.

4. التغيير المستمر والمتكرر لنقاط الاتصال. ويعد هذا من أبرز التحديات؛ بسبب صعوبة تأهيل البديل المناسب، وصعوبة إيجاد صاحب الاختصاص والمؤهل المطلوب في المدة المناسبة، وعدم الرغبة في الاستمرار في هذه المهمة والاعتقاد بأنها عمل غير مهم وليس له جدوى مما يتسبب في انتقال نقاط الاتصال إلى تقسيمات إدارية أخرى يرونها مناسبة لهم.

5. عدم وجود قاعدة بيانات مفتوحة لدى معظم المصادر الوطنية يُعتمد عليها في تسهيل المتابعة وتوفير المعلومات المطلوبة بكفاءة وسرعة، ويمكن مستقبلا البناء عليها لتكون مرصدا وطنيًّا لبيانات المؤشرات الدولية.

6. ضعف تمكين جمعيات المجتمع المدني. فهي تضم أطيافا واسعة وشرائح متعددة من المختصين وأصحاب المؤهلات والكفاءات التي يمكن الاعتماد عليهم في تعزيز المؤشرات، واستقطابهم في عمليات المسوحات الإحصائية والاستبيانات المختصة، إذ يقدمون إسهاماتهم بكل إجادة بعيدا عن الروتين، وانطلاقا من إدراكهم لأهمية المؤشرات الدولية.

7. قلة الظهور الإعلامي وغياب الخطة الإعلامية الممنهجة لتمكين المؤشرات الوطنية في وسائل الإعلام المختلفة، وعدم وجود الزخم المطلوب لإحداث التغيير المرجو في الرأي العام لتقديم المساندة في تعظيم المخرجات وتعزيز المدخلات.

8. تحديات غير محددة تتعلق بالوعي المعرفي لدى الفئات ذات العلاقة بالمؤشرات وتعبئة استمارات استطلاع الرأي والمقابلات الشخصية، وتحويل الإفصاح عن البيانات إلى موظفين غير مختصين مثل أقسام التنسيق والمتابعة ومديري المكاتب، وكذلك تحديات تتعلق بالعرف والعادات والتقاليد، لا سيما ما يتعلق بالمرأة.

وفي سبيل تذليل تلك التحديات، والعمل على تحويلها إلى نقاط قوة تسهم في ترسيخ جوانب التقدم في المؤشرات العالمية، وتقوية جوانب الضعف، نقترح ما يلي:

1. إنشاء منصة (Platform) تفاعلية موحدة تربط المؤسسات الوطنية كافة، بحيث تحتوي على قاعدة بيانات مختصة برصد كافة البيانات المتعلقة بالمؤشرات الدولية، لتسهيل الحصول على المعلومات المطلوبة.
2. تحديد نقاط اتصال ذات كفاءة ومسؤولية لتحديث بيانات سلطنة عمان لدى المصادر الدولية، وأن يتم متابعتهم وتقييمهم وتوجيههم بشكل مستمر من قبل المكتب الوطني للتنافسية.
3. التأكيد على الجهات والمؤسسات المنخرطة في المؤشرات الدولية على توفير البيانات المطلوبة من نقاط الاتصال بسرعة ودقة.
4. تأهيل نقاط الاتصال الوطنية بصورة أكثر تمكينا مع العمل على اختيار الدعم البشري المساند في كل الأوقات، وتعزيز كفاءتهم بصورة أكبر.
5. توحيد الجهود المؤسسية عبر التكامل النسيجي المتناغم بين المؤسسات فيما يخص تغذية المؤشرات الوطنية والدولية.
6. سرعة إصدار قرار تنفيذي يقضي بإنشاء تقسيمات إدارية مختصة بالمؤشرات الدولية في المؤسسات ذات العلاقة، على أن تستمد قوتها من رئيس الوحدة مباشرة وتكون تابعة له.
7. توعية المجتمع بأهمية تسحين ورفع تصنيف سلطنة عمان في المؤشرات الدولية وانعكاساتها الإيجابية، وإطلاع الرأي العام بجهود المؤسسات في هذه الشأن؛ لضمان مساندته للأعمال المبذولة فيه؛ بما يحقق سرعة معالجة جوانب الضعف ويعظم جوانب القوة.

إن تحسين ورفع تصنيف سلطنة عمان في المؤشرات الدولية هي مهمة سامية تقع على عاتق الجميع بلا استثناء، وعليهم القيام بها رغم التحديات الموجودة والتي يمكن تذليلها عبر تكامل الجهود وتعزيز التكاتف لبناء أفضل لعناصر المنظومات الوطنية المختلفة وتمكين البنية الأساسية المحفزة على الأداء المرجو لتحقيقه، ويساندنا في ذلك رؤية عمان 2040 المستندة على مجموعة من المؤشرات الدولية المربوطة بأولويات وركائز الرؤية.

ختام، إنَّ الفرص والمنح دائما ما تكمن في التحديات. وهنا، ما على الإنسان إلا أن يسعى إلى تذليلها والبحث عن سبل تجاوزها. وفي سبيل تجاوز التحديات التي تواجه متابعة تحسين تصنيف سلطنة عمان في المؤشرات الدولية، لا بد من تظافر الجهود الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني للعمل وفق رؤية موحدة وواضحة؛ تهدف إلى تمكين الجهات والأفراد للقيام بدورهم وفق المتطلبات التي تسهم في تحسين تصنيفات سلطنة عمان وتنعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني.

أ.رحمة بنت سالم السليمية

رئيسة قسم إعداد ومتابعة المؤشرات البيئية في هيئة البيئة، خبرة عملية لمدة 13 سنة في القطاعات البيئية والتحليلية والبحثية، متخصصة بعلوم الإحصاء وتحليل البيانات. عضو في الفريق الفني لمكتب إدارة البرنامج الوطني "الحياد الصفري" وعضو في المشروع الوطني لتحسين مؤشر الأداء البيئي، مهتمة بكل ما يتعلق بتحسين كافة المؤشرات بمختلف القطاعات في سلطنة عمان.

سلطنة عمان في مؤشر الأداء البيئي

يأخذ العالم اليوم في عين الاعتبار مجموعة من المؤشرات العالمية التي تُحدد ترتيب أي دولة على الخريطة الدولية. وقد تركزت تلك المؤشرات في تقارير تُغطي الشأن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وفي عدة مجالات. وتصدر تلك التقارير غالباً من قبل جهات مستقلة أو معاهد وجامعات تابعة لمؤسسات أخرى، ما منحها مصداقية أمام المجتمع الدولي بشكل عام، والجهات الاستثمارية، من أفراد، ومؤسسات سيادية، وصناديق استثمار، وشركات استثمارية كبرى، والبيئيين من أفراد ومؤسسات بشكل خاص. وتكمن أهمية هذه المؤشرات في المجال الاقتصادي والاستثماري على جذب الاستثمار، وتطوير الاقتصاد، وتحسين بيئة الأعمال، وعلى تنمية القدرات المجتمعية، وفي المجال البيئي على حماية البيئة من التلوث وحفظ مواردها الطبيعية. وفي المجمل تحتوي المؤشرات الدولية على متغيّرات رقمية وكمية، تعكس بشكل واضح مكانة الدولة في مكونات كل مؤشر من تلك المؤشرات من جهة، وتجيب عن أسئلة المهتمين والمتابعين حول جدية الحكومات في الدول المعنية في تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وعند الحديث عن أحد المؤشرات العالمية وهو "مؤشر الأداء البيئي (Environmental Performance Index) " فهو مؤشر يقيّم 180 دولة حول العالم ويقدم ملخصا لحالة الاستدامة البيئية باستخدام 40 مؤشرا في 11 قضية بيئية لـ 3 أهداف سياسية حسب التقرير الأخير لمؤشر الأداء البيئي الصادر في يونيو 2022م، حيث يتم نشر التقرير كل عامين عبر جامعتي يال وكولومبيا. ويمكن استخدام مؤشر الأداء البيئي من قبل واضعي السياسات ومتخذي القرارات والباحثين في مجال البيئة. حيث تسمح المنهجية والمؤشرات المستخدمة بتتبع الاتجاهات وتحري مشاكل التلوث في البلد، وقياس فعالية السياسات البيئية المنفذة والتأكد من أن الاستثمارات في حماية البيئة تقدم أفضل العوائد الممكنة. وتوفر هذه المؤشرات مقياسًا على المستوى الوطني لمدى قرب الدول من أهداف السياسة البيئية العالمية كما تسلط الضوء على نسبة إنجاز الدول في هذه المؤشرات

ومقارنتها بالدول الأخرى من حيث ترتيبها في معدلات الأداء، وتوفر إرشادات عملية للدول التي تطمح إلى التحرك نحو مستقبل مستدام.

وعند التركيز على الأداء البيئي لسلطنة عمان فإنها من ضمن الدول المنفذة للقوانين والتشريعات البيئية التي تعد الأداة الرئيسية للتصدي لأية تعديات على البيئة. ومن أهم القضايا البيئية التي اهتمت بها سلطنة عمان قضية "تغير المناخ" وجاءت المباركة السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم لإعلان الاستراتيجية الوطنية للانتقال المنظم إلى الحياد الصفري كإحدى الدعائم الأساسية للتخفيف من آثار تغير المناخ في العالم ودليل على الاهتمام السامي بالقضايا البيئية. وتعد سلطنة عمان من الدول التي تزخر بتنوع طبيعي هائل بحكم موقعها الجغرافي المتنوع من بيئات صحراوية وجبلية وسهلية وساحلية وبحرية.

وبناء على آخر مستجدات تقرير مؤشر الأداء البيئي تراجع ترتيب سلطنة عمان، وذلك؛ لعدة أسباب منها: زيادة عدد المؤشرات، تغيير في منهجية بعضها وأوزانها، وإضافة الهدف السياسي "تغير المناخ" بوزن عالٍ بعد أن كان مجرد قضية تندرج ضمن الهدف السياسي "حيوية النظام البيئي". حيث أظهرت النتائج تحسنًا في مستوى أداء سلطنة عمان خلال العشر سنوات السابقة. وعليها التركيز بشكل مكثف وبشكل عام على: إبراز الجهود البيئية على شكل أرقام، والتواصل الفعال مع المجتمع الخارجي من منظمات ومؤسسات دولية، وتبادل المعرفة على المستوى الوطني والعالمي.

وتنفيذا لرؤية عمان 2040 ، "سلطنة عمان في مصاف الدول المتقدمة"، والطموح بأن تكون في "مؤشر الأداء البيئي" من ضمن الـ20 دولة الأولى في عام 2040 م ومن ضمن 40 دولة في عام 2030م. ولتحقيق مراتب متقدمة في هذا المؤشر الاستراتيجي، يأتي دور متخذي القرار في مختلف المؤسسات التي تلعب دورا أساسيا في القضايا الواردة بالمؤشر التي تعد من أهم القضايا العالمية، والتركيز على استخدام التقنيات الحديثة مثل الأقمار الاصطناعية وأجهزة الاستشعار عن بعد خاصة في القطاعات التي تتطلب مسوحا للتقليل من المبالغ المالية والوقت والجهد البشري، والعمل على تسهيل الإجراءات الداخلية لتسريع وتيرة تحسين موقع سلطنة عمان في المؤشرات العالمية. كما يجب الاهتمام بشكل خاص خلال السنوات القادمة على إعلان عدد من المحميات الطبيعية ضمن نطاق الأهداف العالمية وحماية التنوع الإحيائي الذي تزخر به سلطنة عمان داخل محمياتها، والعمل على تنفيذ مخرجات الاستراتيجية الوطنية لسلطنة عمان للانتقال المنظم إلى خطة الحياد الصفري للوصول إلى الأهداف المرجوة بحلول عام 2050، وحوكمة قطاع النفايات، والاهتمام بمشاريع إعادة التدوير للنفايات ذات قيمة اقتصادية، وسن القوانين والتشريعات التي من شأنها التقليل من استخدام النفايات البلاستيكية أحادية الاستخدام حفاظا على بيئتنا وصحتنا وبحارنا، والتوسع في شبكات الصرف الصحي، ورفع نسبة السكان المستفيدين من خدمات الصرف الصحي، والمواءمة بين البيئة والصحة، والعمل على رفع

مستوى الصحة البيئية، والتخفيف من المسببات البشرية لتلوث الهواء على المجتمع، والحفاظ على الثروة الزراعية والسمكية.

وفي الختام، كون تقرير مؤشر الأداء البيئي يصدر من مركز السياسات والقوانين البيئية التابع للجامعة الأمريكية (Yale University)، فقد ظهرت بعض الانتقادات السلبية بسبب تغير منهجيته ومؤشراته وصدوره من جهة غير أممية. وأتفق على أن تغير منهجية وأوزان بعض المؤشرات يؤثر على الخطط التي تم وضعها من قبل الدول المهتمة به قبل التغير الحاصل، وبغض النظر إن كانت المنهجية الموضوعة تصل إلى الأهداف المرجوة للاستدامة البيئية فإن جميع القضايا التي يطرحها التقرير هي من أهم القضايا البيئية ولا خلاف في ذلك. ومن وجهة نظري أرى أن ننظر للموضوع بنظرة إيجابية واعتباره استشارة مجانية للدول وصورة تحليلية يستطيع صاحب القرار في أي قطاع بيئي أن يرى مفاصل قطاعه كافة، السليم منها وغير السليم، الهش منها والقوي، وعليه أن يعمد بعدها إلى الحفاظ على مواطن القوة، وأن يعالج مواطن الضعف، والهشاشة، حتى يتمكن من النهوض بالقطاع المعني إلى ما هو أفضل.

د.خليفة بن محمد الفتحي

مساعد مدير مدرسة بوزارة التربية والتعليم، وعضو الجمعية العمانية للكتاب والأدباء باحث ومؤلف في الحوكمة، ومن مؤلفاته كتاب "مقدمة في حوكمة القطاع العام" وكتاب "الحوكمة" بالتشارك مع الدكتورة عزة الشرجية، كما أن له مجموعة من الدراسات المنشورة في مجال الحوكمة، وشارك في عدد من المؤتمرات والندوات في مجال الحوكمة، وقدم العديد من الورش والدورات والمحاضرات والجلسات الحوارية لنشر ثقافة الحوكمة والتعريف بها والعمل بآلياتها.

مؤشرات الحوكمة

تتسابق دول العالم للحصول على مراكز متقدمة في المقاييس الدولية للحوكمة، لما له من تأثير مباشر عليها من حيث ضبط العمل المالي والإداري في هذه الدول، وتحقيق التنمية وجلب العوائد الاستثمارية لرفع الاقتصاد، حيث يُكْسب حصول هذه الدول على مراكز متقدمة في مؤشرات الحوكمة المختلفة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بوجه الخصوص، كما يزيد ذلك من ثقة الدول والمنظمات الدولية فيها. ورغم وجود الكثير من صور الحوكمة ومواقفها وممارساتها حول العالم إلا أنَّ تبني الدول لها - بحسب المعايير العالمية- أمرٌ حتمي لا مناص عنه؛ لذلك تكمن تحديات بعض الدول عند تطبيق الحوكمة في قطاعاتها المختلفة في اختيار المقاييس والمؤشرات الأنسب لقياس مدى التقدم في تطبيقها للحوكمة والإجراءات الملائمة لها.

الجدير بالذكر أن هناك العديد من مؤشرات الحوكمة حول العالم، التي تجاوز عددها (140) مؤشرا، وتكمن في هذه المؤشرات العديد من الاختلافات حيث إن بعضها يتعلق بدراسة تطبيق الحوكمة في مجالات معينة كالاقتصادية أو السياسية مثل: مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القُطرية مثلاً، كما أن بعضها الآخر قد يختص بقياس تطبيق الحوكمة في مناطق محددة دون غيرها مثل: مؤشر إبراهيم للحوكمة الأفريقية مثلاً، وبعضها يقيس جوانب محددة في تطبيق الحوكمة مثل: الشفافية أو المشاركة أو سيادة القانون.. إلخ، إلا أن أكثر المقاييس قبولاً لدى المجتمع الدولي هي تلك التي تضم أكبر عدد من الدول أو الأعضاء، وتدرس جميع الجوانب والمجالات وتستخدم منهجيات أكثر فاعلة لجمع البيانات وتحليلها.

وتنادي مؤشرات الحوكمة بالعديد من المبادئ المهمة التي تساعد الدول والمنظمات حول العالم على حسن إدارة مواردها، إلا أن مبدأ الإفصاح والشفافية كان أكثر المبادئ تكراراً في تلك المؤشرات، إذ حظي هذا المبدأ باهتمام بالغ من الجميع، فبالشفافية تُتاح الفرصة لأطراف العلاقة

للمشاركة والمساهمة الفاعلة فيما هم فيه طرف من أعمال المنظمات، وبذلك يُفتح المجال أمامهم ليكونوا شركاء الرقابة الناجحة في متابعة عمل تلك المنظمات، ويُهيئ الفرصة الحقيقية لكشف التحديات بمساعدتهم وتخطيها برفقتهم، ويفتح هذا التسلسل الباب أمام تفعيل مبدأ المساءلة للأطراف الأخرى بما يضمن محاسبة المخطئ ومكافأة المنجز.

وتلعب الشفافية دورا أساسياً في خلق جو عام يسوده الرضا والقناعة، وعلى المؤسسات أن تثبت صدق عملها بمبدأ الإفصاح والشفافية من خلال وضع المقترحات والأفكار الكفيلة بوضع هذا المبدأ حيز التنفيذ وترجمته لواقع ملموس، فمن حق أطراف العلاقة الحصول على المعلومات التي تخص عمل المؤسسة، إذا ما شكّلت هذه المعلومات تماسًا مباشرًا معهم، لذلك؛ يجب حصر كل أنواع العمل التي تستوجب الإفصاح ووضع الإجراءات الكفيلة بضمان عرضها بشفافية.

فالعمل بمبدأ الإفصاح والشفافية يعطي الأفراد والجماعات الفرصة لفهم التشريعات والقوانين وقبولها والثقة فيها ومعرفة حقوقهم مقابل واجبات الأطراف الأخرى والإجراءات التي يجب اتخاذها في مختلف الحالات.

كما أن تفعيل مبدأ المساءلة المؤسسية بالشكل الحقيقي يقوم على أربع قوى مشتركة وهي: أولاً: قوة القانون ونفاذه وتجدده المستمر للتعامل مع أنواع التحايل والتلاعب المختلفة، ثانياً: قوة وتنوع وتجدد الأدوات الرقابية المستخدمة للكشف عن أوجه التقصير والتجاوزات والأخطاء وتفعيلها بالشكل الصحيح، ثالثاً: القدرة على محاسبة كل من يعمل في منظومة الرقابة الداخلية أو الخارجية إن هو أخلّ بعمله الرقابي، وأخيراً مدى قوة القيادة ورغبتها في تفعيل هذه الأدوات وتطبيق القانون نحو محاسبة حقيقية وناجحة.

كما إن النظرة الموضوعية للحوكمة تُشير إلى أن تطبيقها بأفضل الممارسات الناجحة يكون من خلال النية الحقيقية والخطوات العملية من داخل الدول نفسها وفي مؤسساتها، لا أن يكون فقط فرضاً عليها من خارجها، فبذلك تبني الدول أو المنظمات ثقافة الحوكمة فيها وبين أفرادها وتضمن تمكين وتطوير آلياتها.

وتراعي سلطنة عمان في رؤيتها للعشرين سنة القادمة استخدام مقاييس ومؤشرات الحوكمة الأنسب بما يتوافق مع الاختلافات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية لها عن باقي دول العالم وبما يتوافق مع توجهاتها نحو تحقيق رؤية عمان 2040.

ويعد مقياس الحوكمة العالمية الصادر عن البنك الدولي أكثر هذه المقاييس قبولاً من المجتمع الدولي فيما يتعلق بقياس تطبيق الحوكمة على مستوى الدول؛ حيث يشمل هذا المقياس أغلب دول العالم المسجلة لدى الأمم المتحدة، ويتضمن مقياس الحوكمة العالمية ستة مؤشرات رئيسية مختلفة لقياس تطبيق الحوكمة في الدول، وهي: التعبير والمساءلة، والسيطرة على الفساد، والجودة التنظيمية، وكفاءة الأداء الحكومي، وسيادة

القانون، والاستقرار السياسي وغياب العنف، ويحوي كل واحد منها مجموعة كبيرة من المؤشرات الفرعية، إذ يتم تصنيف الدول في هذه المؤشرات على مقياس من 0 إلى 100 (الأفضل) لكل مؤشر من المؤشرات الستة، وعلى الرغم من صدور هذه المؤشرات من جهة واحدة (البنك الدولي) إلا أن التعامل معها يتم على أساس استقلالية كلٍّ منها، ولا يمكن الربط بينها؛ إذ يدرس كل مؤشر منها مجال مختلف عن الآخر. وتعمل هذه المؤشرات كلاً على حدة عند القيام بعمليات القياس. وعليه؛ يجب على الدول أن تتعامل مع مؤشرات الحوكمة الدولية بالمنطق نفسه، لا أن تتعامل معها وكأنها مقياس واحد؛ لأن هذه المؤشرات تصدر متفرقة لا مجتمعة، وقد تستفيد الدول من المؤشرات الأنسب لها تماشياً مع ظروفها وخصائصها. وتعد الآليات والأساليب التي يتخذها البنك الدولي في جمع البيانات والمعلومات لهذه المؤشرات أحد أهم مصادر قوة مؤشرات الحوكمة العالمية ، إذ يتم تطوير التصنيفات من خلال تجميع البيانات من 32 مصدرًا، بما في ذلك الدراسات الاستقصائية للأسر والشركات وقاعدة البيانات التجارية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع العام الأخرى، ثم يتم إعادة تحجيم نقاط البيانات وتطبيع متوسطاتها لتحديد الدرجات النهائية.

وبشكل عام فإن المعايير في المؤشرات الدولية في بعض الأحيان لا تضع في الحسبان خصوصية الأوضاع والاختلافات السياسية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول؛ فمنها ما لا يتناسب مع ظروف بعض الدول ذات الطبيعة الخاصة التي لا تتوافق مع تلك المعايير، وهنا سيكون على تلك الدول اختيار نظرتها الخاصة حول اختيار هذه المؤشرات وأهمية معاييرها وتفنيدها بالشكل الصحيح الذي يضمن خدمتها لتوجهاتها، وبما لا يتعارض في الوقت ذاته مع خصوصيتها وطبيعتها السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية، وعلى الجهات ذات العلاقة توضيح تلك الصورة بشكل شفاف لوضع المبررات الواقعية والحقيقية نحو تجاوز تلك المؤشرات أو بالأحرى معاييرها التي لا تتوافق معها.

فريق العمل

الإشراف العام

معالي الدكتور/ سعيد بن محمد الصقري
وزير الاقتصاد
رئيس اللجنة الوطنية للتنافسية

الإشراف التنفيذي

الدكتور/ سـالـم بن عبـدالله آل الشـيـخ
مدير المكتب الوطني للتنافسية

إعداد وتصميم

فاطمة بنت سعيد الجهورية
باحثة اقتصادية

المراجعة الفنية

الدكتور/ صطوف بن الشيخ حسين
مستشار اقتصادي
الدكتور/ محمد بن أحمد الهزايمة
مستشار اقتصادي
أحمد بن عوض اليعقوبي
مدير دائرة الرصد والتحليل للمتغيرات الاقتصادية

المراجعة اللغوية

أحمد بن سعيد المعمري
مدقق لغوي

المكتب الوطني للتنافسية

@competitiveoman
National Competitiveness Office
contact@nco.om

المكتب الوطني للتنافسية
2022

@competitiveoman
National Competitiveness Office
contact@nco.om